جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر
في العلوم سياسية و العلاقات الدولية
التخصص: دراسات أمنية واستراتيجية
بعنوان:

مسـار الإتحـاد المغـاربي في ظـل التحديـات الأمنيـة الراهنـة بين (2019/2011)

إعداد الطالبة:
➢ بن علـــي لويـزة

تحت إشراف الأستاذ:
عبد الكريم بإسماعيل

لجنة المناقشة

د. مسلم بابا عربي	أستـــــاذا	مناقشا و رئيسا
ذ. عبد الكريم بإسماعيل	أستـــــاذا	مشرفا و مقـررا
د. بو عافية محمد الصالح	أستـــــاذا	مناقـــــشا

السنـــة الجامعيـــة:2019/2018

شكـــر و عــرفـــان

أحمد الله وأشكره على توفيقي في إتمام هذا العمل الذي أهديه:

إلى الأستاذ المشرف "عبد الكريم بسماعيل" الذي منحني الدعم الكامل و أشكر ه على طول صبره

وتحمله الأخطاء بصدر رحب

إلى كل كوادر وأساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح المحترمين من الألف إلى الياء .

أدامهم الله ذخرا للبلاد و العباد

و إلى كل من ساندني في إنجاز هذا العمل من بعيد أو من قريب

"الى والدي العزيزين وأبنائي الأعزاء"

حفظهم الله

بن علي لويزة

المقدمة

مقدمة

تعتبر التجمعات الإقليمية والجهوية حقيقة ثابتة وسمة يمتاز بها القرن الحادي والعشرين وباتت تشكل إحدى المظاهر الرئيسية في العلاقات الدولية ,ودلك نظرا لاتساع رقع المصالح المشتركة وازدياد تداخل وترابط اقتصاديات دول العالم مع بعضها البعض وخاصة الدول المتجاورة جغرافيا ,فضلا عن العوامل السياسية والأمنية التي أصبحت تسير وتصير مصالح الدول مرغمة إياها بضرورة الانضمام إلى تكتلات اقتصادية وسياسية إقليمية لتحقيق تلك المصالح.

ومن هدا المنطلق ظهر التنظيم الإقليمي المتمثل في اتحاد المغرب العربي كأداة من شأنها توحيد دول المنطقة المغاربية على جميع الأصعدة قصد تحقيق الوحدة والتكامل والاندماج بين دول المنطقة عن طريق الرؤية المشتركة للمستقبل النابعة من المصير المشترك تاريخا ولغة ودينا مع توافر كل مقومات الوحدة, زد على ذلك يحتل المغرب العربي موقع استراتيجي متميز وهدا لامتدادها على الشريط الساحلي للبحر الابيض المتوسط الدي يربطها بأروبا والعالم العربي.

وفي عالم يسوده اللاأمن و اللاإستقرار في الوقت الراهن الذي تغيرت فيه البنية الدولية بسبب الفواعل المختلفة المهددة لاستقرار الدولة في حد ذاتها على غرار التحديات التي تهدد أمن الدول المغاربية خاصة لا سميا مع استفحال الظاهرة الارهابية بمختلف انواعها واشكالها وتعاظم مشكلة الهجرة غير الشرعية والتهريب أضف الى ذلك المشاكل الاجتماعية التي تزعزع استقرار الدول المغاربية أمام صعوبة توفير العيش الكريم للفرد المغاربي.

وأمام هدا الوضع اضحى من الضروري تكاثف الجهود للبحث عن المخارج واستراتيجيات بناءة لاحتواء هذه الاختلالات، ولهذا فإن المشروع الوحدوي المغاربي ورغم العثرات والانكماشات التي صاحبته مند تأسيسه إلا انه يضل الهيكل التنظيمي المغاربي الاول المخول له رعاية آمال شعوب المنطقة لتوحيد الكلمة ولتوحيد الركب نحو الرقي على جميع الاصعدة والمستويات.

أهمية الدراسة:

موضوع الدراسة ذا أهمية بالغة ,هذا من خلال المتغيرات التي تم التطرق إليها ,حيث أضحت إشكالية الأمن تحظى باهتمام متزايد واجتهادات تنظيرية مواكبة من أجل تبسيط وفهم الظاهرة الأمنية بكل ابعادها واتجاهاتها في حقل يتميز بالديناميكية والسرعة وهو مجال العلاقات الدولية ,وهذا راجع إلى تعقد ونمو الفواعل وكذا الوحدات التركيبية المعنية بهذه الظاهرة, حيث أن الإشكال الحقيقي يكمن في فهم مدى مواكبة المفاهيم الأمنية وقدرتها على تحليل مختلف, أما من الناحية العملية فنحن بصدد إسقاط وبتسليط الضوء على الواقع الأمني الذي تمر به المنطقة والحركيات المرتبطة بالدول المغاربية من خلال الواقع الدولاتي بمختلف تجلياته سياسيا–اقتصاديا –أمنيا وكذا مختلف التحديات التي تعيق مسار التكامل والتهديدات التي تتخبط فيها دول وتحيط دول بأخرى ,سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي والتأثير البالغ لهذه التهديدات والتحديات على العلاقات البينية للدول المغاربية ,وهذا المخاض يتحتم على دول المنطقة ايجاد سياسات واستراتيجيات فعالة تشاركية في إطار إقليمي جماعي من أجل بناء منطقة مغاربية آمنة .

مبررات اختيار الموضوع.

ان اختيار ي لهدا الموضوع من الناحية الاكاديمية مرتبط بمجال التخصص في مجال الدراسات الامنية والاستراتيجية من خلال توظيف المكنون المعرفي والعلمي واسقاطه على موضوع الدراسة، بالإضافة إلى ذلك اهتمام الباحث من حيث الرغبة في البحث عن القضايا التي تشغل واقعه المحلي الاقليمي خاصة ومدى الانعكاسات والتأثيرات التي تنجر على أي خلل يصادف هذه الفواعل ومن جهة هناك ما يقال في هذا الموضوع من خلال المستجدات التي تطفو إلى السطح في كل مناسبة .

وتتجلى الرغبة الذاتية في اختيار هذا الموضوع هو الانتماء إلى المنطقة المغاربية بشكل عام ومحاولة ايجاد مخرجات للمشكلة الأمنية لهذه المنطقة بشكل خاص خاصة وأن المجتمع المغاربي تربطه مقومات روحية وتاريخية تعكس آمالهم بتحقيق الوحدة في ظل عالم تسوده العولمة ولا يؤمن إلا بالتكتلات والاتحادات .

الدراسات السابقة:

تجسد هذا الموضوع من خلال دراسات سابقة والتي تعتبر منطلقا لخوض غمار التجربة البحثية. ويمكن الاشارة إلى :

*دراسة الدكتور مصطفى الفيلاني في كتابه المغرب العربي الكبير نداء المستقبل الصادر سنة 1989,عن مركز الدراسات الوحدة العربية في الطبعة الثانية, والذي تناول فيه مسار تأسيس التجربة التكاملية المغاربية والمراحل التي مر بها مرحلة بمرحلة مبررا أسباب فشل المشروع الوحدوي والنقائص التي تضمنته بنود التأسيس للاتحاد المغاربي .

*دراسة انعكاسات التهديدات الامنية الراهنة على العلاقات البينية للدول المغاربية وهي للدراسة للباحث أحمد بن جدية جامعة ورقلة وهي مذكرة لنيل شهادة الماستر دراسات أمنية وإستراتيجية والدي كان يهدف من خلال الدراسة إلى الإحاطة بالتهديدات الأمنية التي تعج بها المنطقة المغاربية والتي أدت إلى تشرذم العلاقات البينية لهده الدول.

*بن دامو عبد القادر: دراسة التكامل الاقتصادي المغاربي (الواقع والمعوقات),مدكرة نيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية .

*رقية بالقاسمي: التكامل المغاربي: دراسة في التحديات والافاق المستقبلية ,مدكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ,تخصص دراسات مغاربية ,جامعة بسكرة .

*عائشة مصطفاوي(اتحاد المغرب العربي),دراسة في المعوقات والتحديات, مدكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر السنة الجامعية 2014/2013جامعة الوادي.

*بديار أحمد. النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتحدياته على التكامل العربي (حالة التكامل المغرب العربي),أطروحة نيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص اقتصاد جامعة تلمسان.

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى تشكل التحديات الأمنية الراهنة عائقا أمام استكمال مسار المشروع الوحدوي المغاربي ؟

ولقد انبثقت مجموعة من التساؤلات الفرعية :

- ماهي الدوافع الكامنة وراء إنشاء هذا الاتحاد المغاربي ,وفيما تتجلى أهدافه؟
- كيف أثر النفود الأورو أمركي على العلاقات البينية المغاربية؟
- ماهي أهم السيناريوهات المتوقعة في العملية التكاملية على الصعيد المحلي والاقليمي والدولي؟

الفرضيات:

1/مواجهة التحديات الداخلية للدول المغاربية يبقى الحل الأمثل لتحقيق الوحدة .

2/يعد إرتباط مصالح الدول المغاربية بالخارج سببا في تعطيل فاعلية المشروع المغاربي.

3/كلما إزدادت التحديات الأمنية والبينية خاصة, أدى ذلك إلى رفع مساعي التعاون في المجال الامني المشترك.

حدود الدراسة:

***الحدود المكانية** :يتحدد المجال المكاني للدراسة من حيث التطرق إلى المنطقة المغربية بدولها الخمسة وهدا من أجل قياس مدى تأثير التفاعلات الامنية ككتلة جغرافية تتوفر على مجموعة من المقومات وتفاعلات متشابهة ومتناظرة.

***الحدود الزمانية** : أن ربط أي دراسة علمية بفترة زمنية محددة يعد صعب بسبب الطبيعة الديناميكية في تفاعل الظواهر الإنسانية الاجتماعية ,وهذا يجعل الباحث في تتبع دائم للمستجدات التي قد تطرأ على موضوعه في كل مناسبة خاصة إذا ما تعلق الأمر بالجانب الأمني للدول المغاربية في ظل التحولات السياسية الأمنية ابتداءا من 2011إلى غاية اليوم.

مناهج الدراسة :

تبعا لطبيعة الاشكالية المطروحة إتبعت مجموعة من الإقترابات والمناهج بغية الحصول على نتائج علمية وعملية سليمة ذات جودة ومنها:

***الاقتراب البنائي الوظيفي**: من خلال التركيز على أبعاد المتطلبات الوظيفية للدول المغاربية ,وهي البنية الوظيفية ,أسلوب الاداء ,القدرات وذلك حتى نتمكن من فهم تكوينية هذه الوحدات وتطورها عبر مراحل مختلفة .

***الاقتراب المؤسسي**: والذي جاء لتفسير دور المؤسسات السياسية كأحد فروع وحدات التحليل ضمن هذه الدراسة والوقوف على منظومة القيم التي يحملها الفاعلين السياسين في هذه الدول ومدى تأثيرها على العلاقات البينية لدول المغرب العربي. أما المناهج:

أ)**المنهج التاريخي**: يهدف إلى تبيان السيرورة التاريخية لهذا التنظيم الهيكلي من خلال المراحل التي مر بها مند التأسيس .

ب) **المنهج الوصفي التحليلي**: وهذا من أجل فهم أعمق للظاهرة محل البحث وتحليلها وفق أسس علمية سليمة ,ووصف التحديات الامنية المغاربية ومتغيراتها وتطورها وأبعادها خاصة .

ج) **المنهج المقارن**: ان طبيعة موضوع الدراسة تقتضي استخدام المنهج المقارن وهذا راجع الى تشابه الظواهر واختلافها في كل دولة مغاربية على حدى.

خطة الدراسة: وتتكون من ثلاث فصول:

-الفصل الاول تناولت فيه دراسة في هيكل وأهداف التأسيس للاتحاد المغربي وتندرج تحته ثلاث مباحث ,تناولت في المبحث الأول: لمحة تاريخية عن اتحاد المغرب العربي ,المبحث الثاني: التنظيم الهيكلي لاتحاد المغرب العربي ,المبحث الثالث: دوافع وأهداف أنشاء أتحاد المغرب العربي .

-الفصل الثاني تناولت واقع التحديات الأمنية لدول المغرب العربي وتضمن كذلك ثلاث مباحث ,المبحث الأول :التحديات الأمنية الداخلية لدول المغرب العربي ,المبحث الثاني :التحديات الأمنية البينية لدول الاتحاد المغربي ,المبحث الثالث: التحديات الأمنية الدولية لدول الاتحاد المغاربي .

-الفصل الثالث تناولت فيه مستقبل اتحاد المغرب العربي وينقسم الى مبحثين ,المبحث الأول :الأليات الداخلية والبينية لتفعيل الاتحاد المغاربي ,المبحث الثاني: السيناريوهات المتوقعة لتفعيل الشروع المغاربي الوحدوي التكاملي .

صعوبة الدراسة:

بالنظر الى الحركية المتواصلة التي تعرفها المتغيرات المدرجة ضمن هذه الدراسة ,فإن جل المعلومات المستخدمة في هده الدراسة حديثة كون الموضوع حيوي ممتع ,وما على الباحث سوى التمحيص والتدقيق في اختيار المعلومة الصحيحة والتحقق من مصادرها خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمقالات العلمية المحكمة التي تصدر عن إصدارات الباحثين والاكاديميين وغيرهم من المهتمين بمجال السياسي والأمني خاصة, و هذا يعد صعوبة تقع على عاتق الباحث العلمي.

مصطلحات :(الكلمات المفتاحية):

***الأمن** : لغويا: معناه الامانة وأمنت آمنا والامن ضده الخوف والامانة وضدها الخيانة, فالأمن مرادفه لكلمة الانجليزية Security أما بالفرنسية sécurité بمعنى الأمن هو زوال الخوف, الطمأنينة وعدم الخيانة.

أما من الناحية الاصطلاحية فيعتبر الأمن من مفاهيم العلاقات الدولية ,حيث يعرفه أر لوند ولفرز"ان الأمن في السياق الموضوعي يقيس غياب التهديدات حول القيم المركزية"

***التحديات** (التحدي):هي تلك المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة ,وتحد أو تعوق من تقدمها ,وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها وقد تبدأ وتنتهي بزوال أسباب بلوغ المفروض عليه التحدي مستوى التحدي نفسه دون الوصول إلى مستوى التهديدات.

***التكامل** :هو حالة من الانسجام والتوافق والاعتماد المتبادل بين أجزاء وأطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظاما وعليه فان وحدة التكامل تسير إلى عملية تحقيق التكامل لا النتيجة بالذات ولا تشير إلى هدف في حد ذاته.

ويعرفه أرنس هاس "التكامل" هو مسار أو عملية بمقتضاها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى مركز أو وحدة أوسع وأشمل والتي تمتلك مؤسساتها أو تهدف إلى امتلاك شرعية قانونية على الدول الوطنية المعنية .

*__التعاون__: هي عملية تقريب سياسات وبرامج التنمية وتحسين الاوضاع الاقتصادية وحتى العسكرية (ثنائيا و أكثر) تتم في زمن محدد لا تقتضي مؤسسات فوق قومية وكل طرف مستقل كشخص معنوي عن الأخر ولا يلغي التعاون المنافسة ,ويمكن أن يكون اتفاق قصير المدى أو طويل المدى ويشترط فيه التوافق بين الأطراف المتعاونة. وقد يكون التعاون مقدمة للتكامل ولا يأخذ معنى الاندماج و الانصهار.

*__التنسيق__ :هو عباره عن عملية تقارب متواصلة لسياسات الدول عبر عمليات الاتصال والتشاور المكثف داخل منظمة دولية أو إقليمية تسعى الحكومات في السياسات الخارجية لعمليات التنسيق لتضمن الاستعانة بالأطراف الأخرى لتحقيق أهداف استراتيجية بها.

*__الشراكة__ :عقد بين دولتين في أشياء مشتركة يهدف إلى التعاون وقد يكون الشركاء متكافئون وغير (شراكة غير عادلة) في الميادين :اجتماعية, إداري, خدماتي, تنظيمي وربما عسكري وتقاسم الأطراف الأرباح حسب المساهمة الفنية والمالية...وقد تكون عملية مستمرة أو غير مستمرة وكل منها شخص مستقل قانونيا (الشراكة الأورو متوسطية).

*__الإرهاب__ : في المعجم السياسي ,نجد كلمة إرهاب تعني:" محاولة نشر الفزع والذعر لأغراض سياسية" وفي قاموس أكسفورد كلمة إرهاب تعني :استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أهداف سياسية. وفي موسوعة علم العلاقات الدولية نجد أن الارهاب يعني :نشاطات تقوم بها الدولة أو غير الدولة ويتم فيها استخدام العنف بقصد تحقيق أهداف سياسية محددة.

التهديد الامني :ويقصد به بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يعتدر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدولة الحد الادنى من أمنها السياسي ,الاقتصادي ,الاجتماعي والعسكري مقابل قصور قدرتها لموازنة الضغوط الخارجية.

*__التهديد الامني__: ويقصد به بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها ايجاد حل سلمي يوفر للدولة الحد الادنى من أمنها السياسي ,الاقتصادي ,الاجتماعي والعسكري مقاتل قصور قدرتها لموازنة الضغوط الخارجية.

الفصل الأول

اتحاد المغرب العربي دراسة في الهيكل والاهداف

تمهيد:

في القديم كانت الدول تتولى شؤونها بنفسها وفق مصالحها الخاصة وبالتالي فانه لم يكن في المجتمع الدولي القديم هيئات أو منظمات دولية تختص بالنظر في القضايا التي تهم تفاعلات هده الدول فيما بينها.

ولكن ما يهمنا وسيحظى باهتمامنا فيما يتعلق بالتكتلات الإقليمية " اتحاد المغرب العربي " نظرا لدوره في تحقيق الأمن والسلم في شمال غرب إفريقيا من جهة وتحقيق الوحدة المغاربية على جميع المستويات والأصعدة من جهة أخرى .إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة، واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها. ووعيا منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع **الدولي** واستتباب الأمن والاستقرار في العالم، إدراكا منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وتعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وإفريقية. لكن ورغم الجذور التاريخية لفكرة الوحدة المغاربية يبقى المشروع الوحدوي حبيس القرارات والتوصيات المتراكمة والمؤسسات والهياكل المجمدة، وكذلك رهين التجاذبات والتباينات السياسية بين النخب الحاكمة، ولم تستطع دول المغرب العربي الاستفادة من مقومات الوحدة التاريخية والجغرافية والثقافية المشتركة.

المبحث الاول: لمحة تاريخية عن اتحاد المغرب العرب

المطلب الاول: نشأة الاتحاد ومراحل تأسيسه

إن فكرة قيام المغرب الكبير كانت دائما مشروعا راهن عليه الحكام الذين توالوا على حكم أقطار شمال إفريقيا منذ غابر العصور، وتعود المحاولات الأولى إلى القرن العاشر قبل الميلاد، أي إلى العهد الفينيقي. وقد شكل المغرب في ظل الفتح الإسلامي امتدادا مهما لرقعة العالم الإسلامي، وبهذا فقد ظل مستقرا بفضل وحدته، وعدم تعدد الديانات، إذا استثنينا بعض الأقليات اليهودية المتواجدة هنا وهناك، والتي ذابت عناصرها في مكونات ونسيج المجتمع الإسلامي، بحيث لم تعد تثير الانتباه، ووحدة أقطار المغرب العربي جعلت من منطقة شمال إفريقيا جبهة قوية، أفرزت إمبراطوريات وحدوية إسلامية ، نذكر منها :المرابطين والموحدين والمرينيين غيرهم.

ظلت أقطار شمال إفريقيا موحدة فيما بينها، بالرغم من المد العثماني، لكن بوادر الانشقاق والتمزقات والحدود المصطنعة، لم يأت إلا مع التواجد الاستعماري "الفرنسي والإسباني والإيطالي" الذي تلاعب بحدود جميع البلدان التي استعمرها، وفق ما يلاءم مصالحه وغاياته، كما عمل على خلق الثغرات والفرقة بين أبناء الوطن الواحد كالاشتغال على العنصر البربري في توسيع الهوة بين المواطنين ،ولعل الظهير البربري 16ماي1930 [1]، خير دليل على ذلك ،لكن إرادة الشعب كانت أقوى من هذه النوايا. مما دفع إلى تأسيس مجموعة من الخلايا المقاومة لهذا الفكر العنصري المبيت، وامتدت نشاطاتها على امتداد رقعة المغرب العربي المستعمر .

وبذلك أدركت شعوب بلدان المغرب العربي من جديد، أن قوتها في وحدتها، فمن جديد استيقظ الحنين إلى وحدة مغاربية لمقارعة الاستعمار. وسرعان ما ظهرت دعوات إلى وحدة مغاربية في شمال إفريقيا، وعند فتح هدا القوس فان من الأسماء التي تتبادر إلى الذهن هو" على باش حامية "هذا الرجل من أصول تركية، الذي طالب بالوحدة المغاربية في لقاء برلين سنة 1915، لقد كان يؤمن تمام الإيمان بأن زوال المستعمر يكمن في اجتماع مواطني بلدان المغرب العربي على كلمة واحدة، فمنهجية هذا الرجل في النضال ضد المستعمر، كانت تتمحور على وحدة الدين، والعقيدة، واللغة، والإرث الثقافي واللغوي والوجدان المشترك. فبالوحدة في ظل هذه المعطيات باستطاعة الشعوب أن تدحر المستعمر وتتفوق على عدته وعتاده وهذا ما حصل لاحقا .

بعد "على باش حامية " توالت النداءات بالوحدة وجاءت بعده على لسان مؤسسي ومناضلي" جمعية أو حزب "نجم الشمال الإفريقي" في باريس سنة 1926 والذين ساروا على نفس النهج وقد تكررت المطالب كذلك، في ندوة القاهرة التي عقدت سنة1947. استمرت بوادر الدعوات لوحدة مغاربية للتصدي للمستعمر تنضج يوما بعد يوم، فقد حدد قادة الثورة التحريرية في هذا الإطار، ومنذ اندلاعها، هدفا استراتيجيا أساسيا تمثل في تدويل القضية الجزائرية وإخراجها من النطاق الفرنسي والسعي إلى فرض اعتراف واضح وصريح من المجتمع الدولي بها. وقد اقتضت الخطوة الأولى نحو التدويل، ضرورة بلوغ أهدافها الإقليمية بتجسيد

1 عيسات بوسلهام, **اتحاد المغرب العربي بين واقع الجمود وجهود التكامل** .باحث ماستر القانون العام والعلوم السياسية- أكدال –الرباط. .http/www.maghrebarab.org

الاعتراف بها، والتضامن معها في إطار الشمال الأفريقي، وهنا أدركت إدارة المحتل صعوبة ودقة الموقف الذي تواجهه في المغرب العربي بعد دخول الجزائريين معركة التحرير، إذ أصبح جيشها يحارب على ثلاث جبهات في رقعة جغرافية واحدة، مع ما ينطوي في ذلك من مخاطر مع توحيد حركات المقاومة .استمر الخوف قائما إزاء توحيد المقاومة في المغرب العربي، وتنامي هاجس إدارة الاحتلال التي كانت تعي وتعلم بمشروع ونشاط لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة، حيث سعي رئيسها، عبد الكريم الخطابي؛ إلى إنشاء مجموعة كبيرة من المجاهدين أطلق عليهم: جيش تحرير المغرب العربي. ودون شك، كان تزامن الهجومين في المغرب والجزائر صيف عام 1955 يغذي هذا التخوف الاستعماري، والظاهر أن اتساع عمليات جيش التحرير وانتشار بقعة الزيت وفشل مشروع خنق الثورة في الأوراس، لم يربك الموقف الفرنسي على الساحة الجزائرية فحسب، بل فرض على إدارة الاحتلال قرار الانسحاب الاستعجالي من المغرب وتونس.

وقد علق "بيير منديس فرانس "وبعد، إن السبيل والحل الوحيد لإنقاذ وضع فرنسا المتردي، في الجزائر، هو الانسحاب من تونس والمغرب، مقابل الاحتفاظ بالمصالح الاقتصادية والقواعد العسكرية بهذين القطرين. لأن عملية إيقاف الحرب في المغرب وتونس سيتيح لفرنسا الوقت لتجميع كل قواها الاقتصادية والعسكرية في الجزائر، ويضمن لها الانتصار والفوز على الثورة الجزائرية، أو على الأقل يعيد زمام المبادرة إلى قواتها. وتتوالى الاجتماعات، ولعل من أهم اللقاءات هو مؤتمر طنجة .

جاء هذا المؤتمر بعد أيام قليلة من الهجوم السافر يوم 8 فبراير 1958 الذي نفده سلاح الطيران الفرنسي على قرية "ساقية سيدي يوسف "بتونس، حيث توجد قواعد عسكرية لجبهة التحرير الجزائرية، هجوم خلف خسائر بشرية ومادية فادحة، وقد أثار الهجوم استنكار الرأي العام الدولي، وكان المغرب بالطبع في طليعة من أدانوا تلك العملية الوحشية.

لكن المهم من هذا الحدث هو إظهار عزم الجيش الفرنسي في الجزائر، الذي كان يتصرف باستقلال عن حكومته المركزية بباريس، على توجيه ضرباته التخريبية إلى كل من تونس والمغرب، نظرا لمساندة القطرين لجبهة التحرير في كفاحها ضد الاحتلال.

المطلب الثاني: مؤتمر طنجة والتأسيس الفعلي للاتحاد المغاربي

وعودة لمؤتمر طنجة، الذي دعت إليه الهيئات الشعبية الممثلة لبلدان المغرب العربي؛ وهي حزب الاستقلال من المغرب، حزب الدستور الجديد من تونس، وجبهة التحرير من الجزائر.

لقد كان لقاء طنجة في افريل 1958متاثرا الى درجة بعيدة بالكفاح التحريري الجزائري في عامه الرابع ,وكان تأييد شعوب المنطقة لهذا الكفاح وصيانته من عدوان القوات الاجنبية التي لاتزال معسكرة بالمغرب الاقصى وتونس, ومن سلبيات المواثيق التي قد تبرم مع الدول الاجنبية هو محور العناية لوفود طنجة وما كان مشروع الوحدة المغربية إلا قضية ملحقة بجدول الاعمال ولم تفز إلا بنصيب قليل من العناية ،ومع ذلك فإن توصيات الندوة الرامية إلى إقامة نظام فدرالي مغاربي و إلى إنشاء جهاز نيابي وهيئة تنفيذية وقتية قد احتلت مكان الصدارة في اهتمام الراي العام في بلاد المغرب ولدى وسائل الاعلام الاجنبية، ثم انعقد بتونس في أكتوبر 1964 اجتماع بين وزراء الاقتصاد المغاربة اتخذوا فيه جملة من القرارات تتعلق بالمبادلات التجارية وبالتصنيع الجهوي وبالعلاقات المغاربية مع مجموعة السوق الأوروبية المشتركة ،وقرروا انشاء نظام الافضلية المغاربية للمبادلات التجارية وأسبقية التزود المغربي ,وتنسيق الاجراءات الجمركية وبين سياسات التصدير، كما قرروا في الميدان الصناعي توحيد السياسة في باب الانشاءات الصناعية وفي ميدان بناء

التجهيزات الاساسية ,وخصوصا في قطاعات المناجم والطاقة والنقل والمواصلات، واتفقوا على نظام مشترك للعلاقات مع مجموعة السوق الاوروبية في نطاق سياسة التنمية الاقتصادية المغاربية واحترام السيادات القطرية[1]

وقد بحث المؤتمرين عدة مبادئ منها:

1/. تشكيل مجلس استشاري للمغرب العربي، ينبثق من المجالس الوطنية المحلية في الأقطار الثلاثة (المغرب، تونس، والجزائر)، وتكون مهمته دراسة القضايا ذات الاهتمام المشترك في بلاد المغرب العربي، وتقديم التوصيات بخصوصها للسلطات التنفيذية المحلية .

2/ بحث قيام اتحاد فدرالي بين البلدان المشاركة في المؤتمر .

3/ استئناف الاتصالات، بصفة دورية، بين المسؤولين المحليين في البلدان الثلاثة.

4/ تأسيس أمانة دائمة من ستة أعضاء (مندوبين عن كل حركة شعبية مشتركة في اؤتمر) لضمان تنفيذ مقررات المؤتمر .

وعن أجواء المؤتمر نسوق جزء من شهادة بلسان السيد عبد الرحيم بوعبيد حيث يحكي:[2]

" انعقدت الجلسة الأولى لمؤتمر طنجة يوم 27 أبريل 1958 بقصر مرشان، في جو مؤثر من الحماس الشعبي وبحضور عدد كبير من رجال الصحافة العربية والأجنبية، والعديد من الملاحظين الأجانب ،من مختلف التيارات والبعثات الدبلوماسية، وكان الوفد الجزائري يتضمن السادة بوصوف، بومنجل وعبد الحميد المهري، وكان هذا الأخير كثيرا ما يتكلم أثناء الجلسات باسم الوفد الجزائري. أما الوفد تحت رئاسة الباهي الادغم، ويضم من بين أعضائه مدير الحزب، السيد شاكر و التليلي كممثل للاتحاد العام للعمال التونسيين. أما الوفد المغربي فكان يتضمن أساسا علال الفاسي والمهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد ومحمد البصري بصفته ممثلا لأعضاء جمعية المقاومة وجيش التحرير، وأضيف إلى الوفد المغربي بمبادرة من علال الفاسي السيد الداي ولد سيدي بابا، الشيء الذي أثار شيئا من التحفظ من طرف الوفد التونسي، نظرا لموقف تونس آنذاك من قضية موريتانيا، لكن هذا الحدث لم يؤثر في النهاية على صحوة الجو بين الأطراف، حيث لم تدرج قضية موريتانيا في جدول أعمال المؤتمر.

وليتسنى للقارئ أو الباحث الإحاطة بأهم المعطيات والأحداث العسكرية التي كانت شعوب المغرب العربي تواجهها من أجل الحفاظ على استقلالها ومواصلة الكفاح لاستكمال وحدتها الترابية. وهنا يجب التذكير بأطماع الاستعمار الفرنسي للسيطرة على جميع المناطق الصحراوية، ليجعل منها منطقة تابعة للسيادة الفرنسية. والتأكيد اعتمادا على المصادر الفرنسية والاسبانية، أن تلك الأطماع لم تكن مجرد نظريات أو تخمينات، بل كانت تنطلق من عمليات استراتيجية عسكرية ودبلوماسية "

لقد شكل هذا اللقاء (مؤتمر طنجة) منعطفا حقيقيا في هذا الاتجاه. منذ هذا التاريخ تكاثفت اللقاءات من جديد ، و خلص ساسة البلدان المعنية إلى: أن التنمية والنهوض بمجتمعاتهم لا تكمن في التبعية الاقتصادية للبلدان المستعمرة ،من هنا تكونت القناعات أن المخططات التنموية يجب أن تصاغ في قالب تنموي موحد بعيد عن كل تحيين يتماشى مع سياسة المستعمر، وقد أفرزت النقاشات المتتالية إلى توقيع مجموعة من الاتفاقيات تمت بالرباط سنة 1963، والتي نصت (الاتفاقيات) على تحقيق التطابق بين سياسات البلدان الثلاثة "المغرب . الجزائر . تونس" تجاه السوق الأوروبية المشتركة، وتنسيق مخططات التنمية.

---

[1] مصطفى الفيلالي، (**المغرب العربي الكبير نداء المستقبل**). **مركز** الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، فبراير 1989، ص9

لقد كتبت جريدة نيويورك تايمز أن أمر الوحدة المغاربية بين المغرب وتونس والجبهة الجزائرية يضع فرنسا أمام الأمر الواقع ,أما إذا قبلت فرنسا أن تتفاوض على الأسس التي وضعها مؤتمر طنجة فسيتم استرجاع السلام في الجزائر والاحتفاظ بشمال إفريقيا لصالح الغرب وإذا تم غير ذلك واعتبرت الجزائر جزء من فرنسا حسب القوانين النظرية فإنها سيتحتم عليها مواجهة حرب طاحنة في الجزائر وتأزم علاقتها مع كل من تونس والمغرب ,وأضافت نفس الصحيفة قائلة :"ينبثق في مؤتمر طنجة عامل ينبئ بتطورات مثمرة وذلك يظهر في تأسيس مجلس استشاري لأقطار المغرب العربي كمرحلة أولى نحو إقامة نظام تعاهد وثيق ,ويبقى مؤتمر طنجة حدثا بارزا في تاريخ المغرب العربي الدي جاء لتجسيد فكرة الوحدة بين أقطارها الثلاث.

تميزت هذه الفترة بتخطيط العديد من البرامج والأفكار المهمة نذكر منها: مشروع القطار المغاربي . مشروع بناء وإصلاح السفن ,مشروع التكامل الكهربائي، مشروع يتعلق بتوطين الصناعات , مشروع إقامة مؤسسات صناعية تحويلية وتربية المواشي . ومشاريع أخرى مرتبطة بمواصفات الأدوية والمنتوجات الصيدلانية . وغيرها.. لكن كل هذه الأفكار صارت مجرد أحلام وأماني موقوفة التنفيذ. وتبقى هنا من أهم المشاريع التي راهن عليها الأشقاء الخمس هي الشركة المغاربية للطيران التي سبق ووضعت دراستها وقانونها الأساسي ومنهجية تسييرها سنة 1969 وتمت الموافقة على هذا العمل من طرف الحكومات سنة 1970 لكن لحد الساعة لم يخرج هذا المشروع للنور .وفي مضمار العلوم قد كان مقررا إنشاء أكاديمية مغاربية ,وعلى مستوى المال فقد تم إحداث المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية الهادف لتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة في 10.03.1991 .

ومن هنا وجب أن نشير، إلى أن فترة الثمانينات قد مرت صعبة على دول المغرب العربي، وقد تجلى هذا في الظروف الاقتصادية والسياسية التي عاشتها المنطقة، والتي تمثلت في الأداء ات الاقتصادية المتدنية مع تنامي أزمة المديونية ,والأمر الذي زاد الطين بلة هو توقف الاتحاد الأوروبي عن استيراد المنتجات الزراعية من الدول المغاربية، ويرجع هذا لانضمام اسبانيا والبرتغال سنة 1986، للسوق الأوروبية[1] .

[1] نفس المرجع السابق ص14

وأمام هذه الوضعية العسيرة واستشعارا للخطر، كان من الضروري الاجتماع من جديد، للتشاور والتنسيق والتكامل، ولهذا عقدت قمة مغاربية في 10/ 6 / 1988 (قمة زرالدة) وقد تقرر بموجب هذه القمة تشكيل لجنة عليا لوضع مشروع "الوحدة المغاربية ",وبعد هذا القرار مباشرة وبأشهر قليلة جاءت القمة الثانية التي نظمت في مراكش يوم 17 / 2 / 1989 ووضعت اللبنات التأسيسية الحقيقية للاتحاد وأرست هياكل تضمنت وثيقة التأسيس أهدافا وطموحات كبيرة، وحدد لإنجازها هامش زمني لا يتعدى اربع سنوات. من بين هده الطموحات ندكر:

-1حرية التبادل التجاري بين أقطار الاتحاد .

-2 تحقيق الوحدة الجمركية .

-3 إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار.

-4 إلغاء الحدود الداخلية بين بلدان الاتحاد.[1]

لهذا و بعد أن تطرقنا للإرهاصات الأولى لنشأة لاتحاد المغرب العربي و الجولات المارطونية التي أسفرت عن ميلاده ، فإن ذلك يجرنا حتما إلى الآليات أو الأجهزة و المؤسسات التي بواسطتها وعن طريقها يمكن للاتحاد أن يقوم بالدور الذي أنشئ من اجله. وبالتالي فإن هذا سيجرنا إلى الحديث عن الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي وهو ما سنحاول أن نفصل فيه في المبحث الثالث[2]

[1] نفس المرجع السابق .**المغرب العربي الكبير نداء المستقبل**,ص16

[2] نوال علوي .**مؤتمر طنجة وآثاره على العلاقات الجزائرية المغربية**, مدكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر,ص53

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي

يقتضي البحث الذي بين أيدينا أن نلقي نظرة على الهيكل التنظيمي للاتحاد حتى يتسنى لنا معرفة أجهزة الاتحاد التي تتكون وحسب معاهدة إنشاء الاتحاد من أجهزة قضائية وتنفيذية وتشريعية .

المطلب الأول: اجهزة الاتحاد المغاربي

أولا –مجلس الرئاسة .

ويتشكل من رؤساء البلدان الأعضاء وهو أعلى جهاز في الاتحاد، ولإجماع رؤساء الدول الأعضاء فقط سلطة اتخاذ القرار، ويتناوب رؤساء الدول الأعضاء على رئاسة المجلس لمدة سنة وله أن يعقد جلسات استثنائية كلما دعت الحاجة.

ثانيا – مجلس وزراء الخارجية

وتتلخص مهمته في التحضير لدورات مجلس الرئاسة والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة وتنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية، ويتألف المجلس من الوزراء وأمين اللجنة الشعبية المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد، ويشترط حضور جميع الأعضاء لصحة عقد دورته العادية أو الاستثنائية بدعوة من الرئاسة أو بناء ا على طلب أحد الأعضاء وله العديد من المهام منها:

* التحضير للاجتماعات المجلس الرئاسة.
* ووضع التوصيات الدراسات الهادفة إلى تطوير التعاون المغاربي.
* اقترا ح السياسات التنسيق بين الدول الاعضاء في مختلف المجالات.
* الإهتمام بكافة الملفات التي تخص المغرب العربي.

ثالثا – لجنة المتابعة

وهي تتألف من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولته أو لجنته الشعبية العامة لمتابعة شؤون الاتحاد، وتقوم لجنة المتابعة بمتابعة قضايا الاتحاد بصفة تكاملية مع بقية هيئات الاتحاد، وتعمل بالتنسيق مع بقية الهيئات لا سيما مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المتخصصة تفاديا للازدواجية، بينما تعرض لجنة المتابعة نتائج أعمالها .

رابعا – اللجان الوزارية المتخصصة

عمل مجلس رئاسة الاتحاد على إنشاء عدة لجان وزارية في قراره بتاريخ 1990/1/23 كالآتي: يكون لاتحاد المغرب العربي أربع لجان وزارية متخصصة هي :

1-**لجنة الأمن الغذائي** : تهتم بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية، والمياه والغابات، والصناعات الفلاحية والغذائية، واستصلاح الأراضي، والصيد البحري، وتجارة المواد الغذائية، والبحث الزراعي والبيطري، والبيئة، ومؤسسات الدعم الفلاحي.

-2**لجنة الاقتصاد والمالية** : تهتم بميادين التخطيط، والطاقة، والمعادن، والتجارة، والصناعة، والسياحة، والمالية، والجمارك، والتأمين والمصارف وتمويل الاستثمار، والخدمات، والصناعة التقليدية.

– تسعى هذه اللجنة لدراسة الوسائل الكفيلة بتنسيق التعاون المالي والاقتصادي وتركز على وضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف إلى توجيه استثمارات الدول الأعضاء لأجل تحقيق التنمية.

– تعمل على زيادة التنسيق بين البنوك المركزية لدول الاتحاد من أجل إيجاد عملة مغاربية يصدرها جهاز مركزي مغاربي تكون متممة للتكامل الاقتصادي المرجو كما تركز على تنسيق السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء.

– العمل على زيادة توجيه وسائل الإنتاج المحلية لسد حاجيات الدول المغاربية وتنسيق سياسات دول الاتحاد في مجال الطاقة.

– كما تسعى هذه اللجنة إلى تقريب قواعد أنظمة تشجيع الاستثمارات بين الدول المغاربية وبين الخارج بهدف الوصول إلى قانون موحد لتشجيع الاستثمارات وتقريب التعريفات الجمركية سعيا إلى إقامة تعريفة مغاربية موحدة.

– تكثيف التعاون المغاربي في ميدان السياحة في المنطقة المغاربية

3– **لجنة البنية الأساسية:** تتولى الأمور المتعلقة بالإسكان والتعاون في مجال النقل البحري والبري والاتصالات المختلفة والعمل على تكوين شركة مغاربية للخطوط الجوية. فضلا عن ذلك تعمل هذه اللجنة على وضع الإطار الملائم للتكامل في ميدان البريد والمواصلات وتقوم بوضع سبل ووسائل التنسيق في مجال التجهيز والري والأشغال العمومية بين الدول الأعضاء وفي كل ما من شأنه تطوير البنية الأساسية المغاربية وتوفير العناصر اللازمة لتكاملها.

4– **لجنة الموارد البشرية:** تهتم هذه اللجنة بوضع استراتيجية تربوية في دول المغرب العربي تكون مستوحاة من استراتيجية تطوير التربية العربية وتسعى إلى توحيد البرامج الدراسية، وتنسيق سياسات وبرامج البحث العلمي بهدف التكامل والتنسيق بين الأجهزة المعنية بشؤون الشباب والرياضة لأجل الوصول إلى تكوين اتحادات مغاربية ومخيمات مغاربية للشباب.

كما تسعى إلى توحيد التشريعات في ميدان العمل وممارسة مختلف الحرف والمهن والقوانين الخاصة بالشركات وتعمل على توحيد الأنظمة التشريعية الخاصة بالشؤون الاجتماعية.

وفي الميدان القضائي فإنها تعمل على توحيد مصادر التشريع والقضاء وتوحيد التشريعات في دول الاتحاد بوضع نظام قضائي موحد تتماثل فيه درجات التقاضي ودعم التعاون بين دول الاتحاد في المجالين القضائي والقانوني.[1]

المطلب الثاني: مؤسسات الاتحاد المغاربي .

أولا – الأمانة العامة: للاتحاد أمانة عامة مقرها الرباط، وحسب المعاهدة التأسيسية تتكون من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ومن عدد كاف من الموظفين ينتدبهم الأمين العام قدر الحاجة من بين مواطني الاتحاد على أساس الكفاءة والولاء لأهداف الاتحاد والتوزيع العادل بين الدول الأعضاء ووفقا للوائح الداخلية للأمانة العامة .وتقوم الأمانة العامة بالمهام الأساسية التالية:

[1] عائشة مصطفا وي .**اتحاد المغرب العربي (دراسة في المعوقات و التحديات)**,1999–1964مذكرة نيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث.2013-2014,ص87

/1 العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة الاتحاد .

2/ المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة .

3/ إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق، وإبداء الرأي المتخصص مع الاستعانة وعلى وجه الأولوية وعند الاقتضاء بالكفاءات المغاربية.

4 /إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد .

5 /الاضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيف وتوثيق هذه الأعمال .

6 /حفظ وثائق ومستندات الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة, ومجلس الشورى والهيئة القضائية وكل مستند رسمي للاتحاد بما فيها وثائق المصادقة على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الاتحاد .

7 /العمل على التنسيق بين الأجهزة الاتحادية المتخصصة في المجالات الإعلامية والتوثيق، بهدف تكوين رصيد متطور من المعلومات الإحصائية والمرجعية عن الدول الأعضاء في مختلف القطاعات وأوجه نشاط العمل الاتحادي، وجعلها متاحة للممارسين.

8 / ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتحديد ميادين التعاون تعزيزا للعمل العربي المشترك، والتعاون مع التجمعات المماثلة الأفريقية والتجمعات والمنظمات الدولية الأخرى وذلك بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد

9/ ربط الصلة بالجمعيات الشعبية والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الاتحاد .

ثانيا – مجلس الشورى

ويمثل مجلس الشورى الجهاز التشريعي للاتحاد، ويتألف من عشرين عضوا ولكل دولة عضو في الاتحاد يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة. ويبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات، كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه .ويتكون المجلس من اللجان الوزارية المتخصص.

ثالثا –الهيئة القضائية

تتألف من قاضيين عن كل دولة, تعيّنهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، ويتم تجديد نصف الهيئة كل ثلاث سنوات، ورئيس الهيئة ينتخب من بين أعضائها لمدة عام ومقرها نواكشوط.

وهي تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع، وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية، وتقوم كذلك بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.[1]

[1] رقية بلقاسمي. **التكامل المغاربي، دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية**, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات مغاربية.2010-2011ص86.

رابعا– الأكاديمية المغاربية للعلوم

تهدف إلى إقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الاتحاد وبينها وبين المؤسسات المماثلة بالوطن العربي والبلدان الأجنبية، وتطبيق سياسة بحث علمي وتكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الاتحاد باعتبار, الوسائل والإمكانيات المتوفرة، وتمكين الباحثين في الاتحاد من المشاركة في تطوير العلوم واستيعاب التقنية وتوظيفها بطريقة مؤثرة في الأوساط العلمية والتقنية، والحد من هجرة الأدمغة المغاربية إلى البلدان الأجنبية وتوفير محيط علمي يسمح بإدماج المتخصصين في بلدان المغرب العربي وكذلك الباحثين المغاربيين المقيمين بالخارج، ومقرها بطرابلس بليبيا.[1]

خامسا– جامعة المغرب العربي

تتكون الجامعة من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول اتحاد المغرب العربي حسب مقتضيات مهمتها والإمكانيات المتوفرة في كل منها. وتهدف الجامعة المغاربية إلى تكوين طلبة السلك الثلاث والباحثين في المجالات ذات الأولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة، ومقرها بطرابلس ليبيا .

سادسا– المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية

نشأ بناءا على اتفاقية بين دول الاتحاد بتاريخ 1991/03/10، ويهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج ومن ذلك إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية وكذلك في تشجيع انسياب رؤوس الأموال وتوظفيها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها، ومقره بتونس.

[1] بن داموعبد القادر ,**التكامل الاقتصادي المغاربي ,الواقع والمعوقات**, مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, تخصص دراسات مغاربية,2016/2015,ص20.

المبحث الثالث: أهداف ودوافع انشاء الاتحاد المغاربي

المطلب الاول: اهداف انشاء الاتحاد المغرب العربي

إن من أهم ما نصت عليه معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي من أهداف هي:

1/توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض .

2/تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها .

3/ المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف .

4/انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين .

5/العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها .

وقد أشارت وثيقة المعاهدة إلى أن السياسة المشتركة تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية :

أولا– الميدان الدولي :تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

ثانيا– ميدان الدفاع :صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

ثالثا– الميدان الاقتصادي :تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

رابعا– الميدان الثقافي :إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

كما وسبق أن، أشرنا في بداية البحث على أن الواقع لا يكون دائما كما نتصوره فقد يصطدم تطبيق موضوع بأحداث سياسية أو اقتصادية أو صراعات ونزاعات ... تحول دون تحقيق الأشياء التي تم رسمها، وهو ما وقع تماما في تجربة اتحاد المغرب العربي.

فهناك من المختصين من رأى أن اتحاد المغرب العربي جاء أساسا كرد فعل على قيام الجمهورية العربية المتحدة، لأنه جاء بعد شهر واحد على قيامها وكانت البداية في طنجة 1958، وبالتالي فهذا المشروع افتقر إلى دراسات علمية حقيقية حول جدوى اتحاد المغرب العربي يستند إليها صاحب القرار السياسي، و غلب التسرع و الحماس على التريث و التحضير الجيد لهذا التكتل الإقليمي و ذلك عكس ما يلاحظ على مسار تشكل الاتحاد الأوروبي وغيره، الذي مر بعدة محطات تحضيرية قبل أن يصل إلى الاندماج الكلي.[1]

[1] نفس المرجع السابق .رقية بلقاسمي .ص87

المطلب الثاني: دوافع نشأة الاتحاد المغرب العربي

الدوافع السياسية: من أهم أسباب القيام بالعديد من التجمعات الاقليمية العربية ومنها الاتحاد المغاربي هو:

تراجع النظم السياسية:

لقد عرفت معظم الدول المغاربية خلال فترة الثمانينات مشاكل سياسية تعود بالأساس إلى تراجع شرعية النظم السياسية، فمعظم الدول المغاربية عرفت نظام الحزب الواح منذ استقلالها باستثناء المغرب، وهذه السياسية أدت إلى احتكار السلطة ومحدودية المردود التنموي، ووصلت البلدان المغاربية إلى حالة بالغة من الركود والوهن والفساد، وهذا ما جعل الشعوب المغاربية تنقص من شرعية هذه النظم السياسية، وقد أدى هذا إلى ظهور قلاقل ومحاولات انقلابية واضطرابات ففي الجزائر تزايدت مظاهر الرفض والإضراب السياسي، ساعد هذا على ظهور الحركة الإسلامية التي أثبتت قوة فائقة في تأطير الانتفاضات الشعبية، وأصبحت القوة السياسية الفاعلة والبديلة في البلاد.[1]

وكذلك الأمر بالنسبة لتونس التي كانت ساحتها السياسية مغلقة تماما على الحزب الدستوري الحاكم منذ الاستقلال، والذي عجز عن القيام بالمهام المنوطة به، وبذلك تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد أدى التمسك باستمراره على تصاعد حركة الاحتجاجات الشعبية أما في موريتانيا فإن نفوذ الحزب سمة أساسية في النظام السياسي منذ الاستقلال، الى أن جاء الانقلاب العسكري الأول عام 1978، وتوالت الانقلابات العسكرية إلى أن اعتمدت تشريعات جديدة تسمح بتكوين أحزاب سياسية وفي ظل الأوضاع المتأزمة للدول المغاربية لم يكن أمام هذه الأنظمة سوى التخلي عن احتكار السلطة والسماح بالتعددية الحزبية في نهاية الثمانينيات، وهكذا أصبحت المنطقة المغاربية مهددة بالفوضى وعدم الاستقرار، لذا رأى القادة المغاربة في قيام الاتحاد تعويضا لمواجهة مختلف الأخطار التي تهدد منطقة المغرب العربي نتيجة لتعثر النظام السياسي المغاربي، وكذا إقامة اتحاد مبني على أسس سياسية جديدة ووحدتها في إطار اتحاد المغرب العربي أمرا ضروريا من الناحيتين السياسية والتاريخية في سبيل بقائها محمية بهذا التكتل الاقليمي. [2]

التحرر من التبعية:

ما يتعلق بالحاجة إلى التحرر من التبعية المتزايدة للعالم الخارجي في كل المجالات والقطاعات، وهي حاجة يمكن الوصول إليها في ظل اتحاد وتعاون الدول المغاربية، وبهذا يمكن استثمار الموارد المشتركة، وكذا تبادل الخبرات على كافة الأصعدة، ومن ثم تطوير العلاقات البينية المغاربية، ورفع نسبتها المتدنية قياسا مع الدول الغربية، وهذا الإجراء لا يمكن إغفال أهميته التي تساعد على وقف النزيف المغاربي، حتى لو لم يتحقق الاستقلال الكامل، ويكون هذا إلا بإرادة سياسية من طرف النخب الحاكمة الراغبة في التكامل والاتحاد.

---

[1] ناجي حريريش. تنافسية **دول التكامل الاقتصادي المغاربي**: الواقع والافاق، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثامن، 2017.ص502.

[2] كزرابي عبد الكريم وآخرون، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتحدياته على التكامل العربي (حالة التكامل المغاربي)**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص اقتصاد 2016/2015

الدافع الأمني:

أما عن الدافع الأمني فهو من المفاهيم التي طرأت عليها العديد من التحولات بعد الحرب الباردة، إذ أصبح مفهوم الأمن مركب ومتعدد الأبعاد يشمل حماية الفرد والمجتمع والقيم الإنسانية من أي تهديدات داخلية وخارجية تعيق الدولة نحو التقدم والازدهار، كما انه لا يتلخص فقط في الأمن الوطني وحده ولكنه يتوسع ليشمل أبعاد وقطاعات عديدة كالقطاع العسكري، السياسي، الاقتصادي، البيئي والاجتماعي...الخ.

وقد عرفت الدول المغاربية تهديدات ومخاطر جديدة لم تشهدها من قبل كتجارة المخدرات، الهجرة السرية، الإرهاب...الخ، والدولة الواحدة غير قادرة على احتواء هذه المخاطر لأن تحقيق الأمن أمر صعب يتطلب إمكانيات بشرية ومادية وتقنيات علمية ليس باستطاعة كل دولة من دول المغرب العربي الحصول عليها إلا بالتعاون وتنسيق الجهود لتوفير وسائل مواجهتها

الظروف الدولية والتنافس الدولي على المنطقة:

شكلت منطقة المغرب العربي ورقة ضغط في لعبة التنافس الدولي وساحة لاستقبال الصراع في فترة الثنائية القطبية بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، حيث وقعت المنطقة في استقطاب سياسي جر دولها إلى الالتجاء لأحد المعسكرين المتصارعين خلال الحرب الباردة، بانقسامها إلى اتجاهين منذ استقلالها إلى غاية التسعينات، حيث انحازت تونس، المغرب وموريتانيا إلى المعسكر الغربي، بينما ليبيا والجزائر انحازا إلى المعسكر الشرقي الذي انهار أواخر الثمانينات وفسح المجال للولايات المتحدة الأمريكية كي تنفرد لوحدها بإدارة النظام الدولي، هذا الحدث أثر على مجرى العلاقات الدولية، ولم تسلم أقطار المغرب العربي منه فقد مثلت المنطقة بؤرة اهتمام القوى الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إذ اعتبروها منطقة جيوسياسية تدار فيها مصالحهم، فالتنافس الدولي عليها يعود لـ:

- لأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة والتي تفتقرها الدول المتنافسة.
- تراجع الصراع الايديولوجي بين المعسكرين وظهور نظام دولي جديد تمثل في بداية القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت إلى تكريس الهيمنة الاقتصادية.
- تنامي العاملين الاقتصادي والتكنولوجي كمحددين بارزين في تحديد نمط العلاقات الدولية. [1]

2 الدوافع الاقتصادية

الظروف الاقتصادية للدول المغاربية:

نجد أن الدول المغاربية اتبعت منذ الاستقلال نظم اقتصادية مختلفة، لكن الدول النفطية (الجزائر وليبيا) وبسبب تأثرها بالسوق الدولية دخلت في أزمة اقتصادية ما أجبرها على اتباع النظام الرأسمالي (المغرب وتونس) بدل النظام الاشتراكي الذي كانت تنتهجه من أجل الحفاظ على الحدود الدنيا للأمن الغذائي، ولكننا نجد أن تصاعد الطلب الغذائي، وتقلص القدرة الانتاجية الوطنية، والالتجاء إلى الاقتراض الخارجي لسد احتياجات المواطن أدى إلى موافقة الدول المغاربية على الشروط المجحفة والخضوع لضغوط الدول الكبرى، وقد دفع كل ما سبق إلى التفكير في إرساء استراتيجية تعاون اقليمي يفتح للدولة القطرية امكانية التغلب على

[1] فيصل بهلولي. **منطقة التجارة الحرة المغاربية، كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية** الراهنة، مجلة الباحث، العدد14,/2014.ص193

حاجياتها، خاصة بعد أن ولدت مشاكل اقتصادية وسياسية داخلية، فقد عرف المغرب أزمة غذائية مما زاد حجم وارداته من القمح وتحطم الجزائر الرقم القياسي حيث يصل عجزها الغذائي إلى نسبة 80 ،% وهي أول مستورد في العالم للقمح، بالإضافة إلى فقدان القدرة على ضمان الحدود الدنيا من الأمن الغذائي في معظم البلدان المغاربية.[1]

التكتلات الاقتصادية الكبرى:

انتهج العالم سياسة التجمعات الاقليمية والتكتلات الاقتصادية التي استطاعت أن تجمع تشكيلات مختلفة فكريا وسياسيا، وأن تقف في وجه المشاكل المشتركة، وأثبتت جدارتها في مواجهة الأزمات العالمية، إذ أصبح التكامل الاقتصادي كوسيلة لمواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية، لذا أصبح التوجه نحو التكتل والاندماج في النظام الدولي الجديد أمرا حتميا، فإقامة هذه التكتلات تشجع الأقطار المغاربية على الاتحاد الذي أصبح مطلبا استراتيجيا وضرورة حتمية لمواجهة النظام العالمي الجديد.

خلاصة الفصل:

يستعرض الفصل الاول من الدراسة الاتحاد المغاربي من حيث الاهداف والهيكل التنظيمي، الذي جاء وفق مراحل ومحاولات عديدة لإنشاء هذا التنظيم الهيكلي الذي كان يهدف في بداية الامر إلى توحيد أقطار الشمال الافريقي مجابهة لكل أشكال الاستعمار إلى اتحاد مغاربي قائم مهيكل وفق أسس وبرامج واضحة المعالم.

[1] نفس المرجع السابق.ص194

الفصل الثاني

واقع التحديات الأمنية في دول اتحاد المغرب العرب

تمهيد:

يمر إقليم المغرب العربي حالياً بحالة من الانكشاف الأمني الخطير. إذ تشهد بعض وحداته حالة من الصراع وضعف السيطرة الأمنية، الأمر الذي يستدعي ضرورة التكاثف والنظر للإقليم بنظرة ورؤية جديدة تقوم على فهم مستنير لمقتضيات الواقع الاجتماعي أولاً والسياسي تالياً، نظرة نتخلى فيها عن المناورات السياسية والدعائية ونقف بجدية كدول في الإقليم أمام حالة الوجود أو لا وجود.

فقد انعكست الأحداث الثورية السياسية لعام 2011 لبعض دول الإقليم المغاربي على استقرار أوضاعه. وإن كانت تلك التغيرات قد بدت في بدايتها قليلة الكثافة وبالإمكان السيطرة عليها وتوجيهها، فإن الأوضاع حاليا بدأت تخرج شيئا فشيئا عن السيطرة، وذلك نظراً لشبكة العلاقات العديدة والمعقدة التي تربط الدول المغاربية إقليميا ودوليا. الأمر الذي يجعل دول الإقليم أمام خيارين هما: إما تكثيف الارتباطات الأوروبية اقتصاديا وأمنيا (ثنائيا أو جماعيا) لحل الأزمات الداخلية، والسيطرة على الارتدادات الأمنية المجاورة.

وإما اختيار البديل "استراتيجية الفرص البديلة" الثاني الذي يفرضه تطورات الواقع وأزمات الحاضر هو التعاون وتشبيك العلاقات البينية على كافة المستويات وخاصة الأمنية لأنها ضرورة حالية، بما يسمح بالسيطرة العاجلة والفاعلة على الأوضاع المتفجرة في الإقليم.

المبحث الاول: التحديات الامنية الداخلية لدول الاتحاد المغاربي

يختلف مسار التحول في منطقة المغرب العربي من حيث النماذج السياسية والأمنية، أحدها نموذج إقصائي عنيف في ليبيا، وآخر توافقي تشاركي في تونس والمغرب. وفي حين نجحت تجارب ديمقراطية في تجاوز المراحل الانتقالية الصعبة، تظل معادلة الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي رهينة منطق القوة والصراع. لقد عرفت دول المغرب العربي عام2011 جملة من الديناميكيات التي حدثت في هذه الكتلة والتي عكست عدة تحولات سياسية وأمنية من الدول غير المتجانسة من حيث تفاعلاتها الداخلية التي تحدد مسار كل واحدة منها؛ لكن هذه الكتلة تبدو متشابهة من حيث التحديات الأمنية التي تشترك فيها معظمها. وفي حين تستمر الجزائر في حالة انسداد سياسي مرتبط بإشكالية الرئاسة، وما يدور حولها من تفاعلات داخلية، يواصل المغرب تجربة الشراكة بين الإسلاميين والمؤسسة الملكية، وتنهي تونس مرحلتها الانتقالية بأقل الأضرار السياسية، في حين لم تتمكن ليبيا من إيجاد صيغة سياسية جامعة لمواجهة مشاكلها السياسية والأمنية؛ بينما لم تنتج الانتخابات الرئاسية في موريتانيا أكثر من الحفاظ على الوضع السياسي القائم واستمراره.

المطلب الأول: التحديات الامنية الداخلية في ليبيا وتونس:

أولا/التحديات الامنية الداخلية في ليبيا:

أ/التحديات السياسية في ليبيا:

إن التحولات الداخلية للدول التي عرفت سقوط أنظمة سابقة تستمر في الخضوع لمؤثرات التدخل الخارجي؛ الذي صار يحدد أجندتها السياسية والأمنية كما في الحالة الليبية، وبدرجة أقل أمكن ملاحظتها في تونس إبان محطة نهائية لتجربتها، التي استفادت من قدرة المنظمات المدنية على قيادة توافق مرحلتها الانتقالية؛ التي يمثل عام 2014 محطة نهائية لتجربتها التي استفادت من قدرة المنظمات المدنية على قيادة توافق سياسي يتجه إلى أن يصبح وضع سياسي اكثر ثباتا ومأسسة؛ لكنه لا يخلو من كل عناصر التوتر على المستوى الاقتصادي والأمني.

لقد أسهمت التحولات التي حدثت بالمنطقة –التي ما زالت تفاعلاتها مستمرة منذ عام 2011 في سرعة تغيير الديناميات دول المغرب العربي وامتداداتها الإفريقية؛ حيث تواجه المنطقة على المستوى الأمني ;وفي جوارها الجيوسياسي حالي تحديات متزايدة، مثل شبكات تجارة وتهريب الأسلحة، ويمثل انتشار السلاح الليبي – الذي وصل عددا من المناطق المتأزمة- أحد الأسباب الرئيسة للاضطراب في المنطقة وجوارها؛ حيث "تتعاظم مصائب السلاح الليبي الذي يقف وراء حادثة إن آميناس في الجنوب الشرقي الجزائري.[1]

وقد ثبت كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، ريقت فيها دماء كثيرة بواسطة أسلحة خفيفة قادمة من ليبيا.

[1] كمال القصير، **جيو بولتيك المغرب العربي، قراءة في ديناميات عام2014** تقارير، مركز الجزيرة للدراسات. جانفي 2015.ص3

وهنالك ثلاث ديناميات متداخلة تتحكم في المشهد الليبي، ظهرت أثارها بشكل كبير في عام 2014 أولا : المواجهات العسكريةً ،ثانيا ا: التدخل الخارجي .ثالثا: جهود الحوار وشهد محطات مهمة عكست تأثير الفاعل الخارجي في الأزمة الليبية؛ حيث عرفت هذه السنة منعطفا ملحوظا على المستويين الامني والسياسي بتزايد دور اللواء المتقاعد خليفة حفتر بما يمثله من إرادات خارجية إلى مزيد من خلط الأوراق السياسية والأمنية في ليبيا، وعرف هذا العام قمة من الاصطفاف السياسي والمواجهات المسلحة بين عملية الكرامة؛ التي يقودها خليفة حفتر، التي انطلقت في 16ماي2014 بمدينة بنغازي شرق ليبيا.

ورغم تأثير العامل الخارجي في المسار الأمني والعسكري في ليبيا، فإن هذا الخيار لم يحقق إنجازات كبيرة لسببين رئيسين؛ أولهما: عدم وجود رؤية غربية منسجمة لحل الأزمة الليبية، كما لم تستطع بعض الأطراف العربية –التي تتدخل في ليبيا بعدة أشكال– من تشكيل اتجاه عربي صوب الهدف نفسه، وينعكس ذلك في عدم رغبة حتى بعض الدول المجاورة مثل الجزائر الانخراط في ذلك المسعى. وثانيهما: وجود واقع عسكري ميداني يعقد عملية البحث عن حل سياسي بعيدا عن الحسم العسكري وذلك إستنادا إلى واقع التسليح الذي يتمتع به الثوار الليبيون وعملية فجر ليبيا بشكل عام. وعرف عام 2014 تطورا لافتا من حيث دخول عنصر الطاقة في معادلة الصراع بشكل متزايد وينعكس ذلك في السباق نحو السيطرة على جغرافية النفط، والمواجهة مع المجموعات العسكرية التي تسيطر على موانئ التصدير بقيادة إبراهيم الخضران، الذي يشكل معادلة خاصة في مشهد الصراع؛ حيث لا يعكس صراعه مع المؤتمر الوطني العام والثوار بشكل عام اصطفافه مع اللواء المتقاعد حفتر؛ لما بينهما من أجندات سياسية مختلفة مرشحة للظهور من جديد في حال انتهاء الصراع المسلح. [1]

ب/ التحديات الاقتصادية في ليبيا:

يتميز الاقتصاد الليبي ببعض الخصوصيات التي تميزه عن غيره من الاقتصاديات المغاربية الأخرى منها اتساع, المساحة و قلة عدد السكان و ثروة بتَّرولية معتبرة، و قلة الأيدي العاملة المحلية ووجود احتياجات كبيرة من عنصر العمل، جعلت ليبيا تستقبل أعدادا كبيرة من المهاجرين ذوي جنسيات بمختلفة، حيث قفزت نسبة السكامن11%سنة1970إلى48%سنة1983 ، ولقد كان للتواجد الأجنبي الكثيف نتائجه الاقتصادية السلبية تمثلت خاصة في عدم تمكن الأيدي العاملة المحلية من اكتساب المهارات والخبرات المهنية اللازمة، حيث كانت نسبة الخبراء الاجانب تعادل نسبة 70%سنة1975 إضافة إلى الانعكاسات الاجتماعية لوجود أعداد كبيرة من الأجانب ذوي عادات و تقاليد و سلوكيات و ديانات متباينة؛ و رغم المشاريع الاستثمارية الضخمة ومحاولة تطوير القطاع الزراعي و الإرادات المالية الضخمة بفعل ارتفاع أسعار البتَّرول، فإن الاقتصاد الليبي ظل يعان من التفكك في هياكله الإنتاجية و خلل كبير في تجاربه الخارجية.[2]

(2)

[1] كمال القصير، نفس الصدر السابق. ص8

[2] بديار أحمد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتحدياته. حالة التكامل المغاربي**. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: اقتصاد السنة الجامعية2015_2016ص308

وعقب رفع عقوبات الامم المتحدة السابقة في عام2003, أخد النشاط الاقتصادي يزداد بشكل مطرد لمدة سبع سنوات فبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي حوالي 5%خلال الفترة من2004إلى2010 وظل متوسط المعدل السنوي للتضخم في أسعار المستهلك أقل من 4%,وارتفعت الاصول الاجنبية الرسمية من20مليارد ولار في نهاية عام 2003إلى120مليارد ولارفي إلى 120مليارفي عام 2010.ورغم النمو السريع الذي شهدته القطاعات غير الهيدروكربونيتية , فكانت صادراتها من بين الصادرات الاقل تنوعا في العالم ,وكان قطاعها الخاص الصغير معوقا بسبب انتشار السيطرة الكاملة للدولة ,ونتيجة للإخفاقات المؤسسية المعطلة ,ومن ثم ظلت المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات الحكومة ضعيفة, وكدا توفير فرص العمل محدودا ,وكما تزايد الاعتماد على العمالة الوافدة.

واندلعت الاحتجاجات العنيفة في 17فبراير2011,ثم تصاعدت بسرعة إلى حد الصراع ,وفرض مجلس الامن التابع للأمم المتحدة عقوبات غلى ليبيا في 27 من نفس الشهر لتشمل تفويضا بالتدخل العسكري الاجنبي المحدود وتجميد أصول ليبيا الخارجية ,وفي 23أكتوبر أعلن المجلس الوطني الانتقالي تحرير البلاد بعد هزيمة القوات العسكرية التابعة للحاكم السابق معمر القدافي ,وفي 22نوفمبر أعلن المجلس الوطني الانتقالي تشكيل حكومة انتقالية جديدة وعن خطط لإجراء الانتخابات البرلمانية في 23يونيو 2012,وألغي تجميد معظم أصول ليبيا الخارجية لإفساح المجال أمام عودة سوق النقد الاجنبي الى وضعها الطبيعي .

ونتيجة للصراع هبط إنتاج النفط الخام إلى22ألف برميل، ولكن سرعان ما تم استئناف الانتاج في الربع الاخير من عام 2011حتى وصل إلى نصف مستواه قبل الصراع. وتأثر النشاط الاقتصادي غير الهيدروكربوني جراء تدمير البنية التحتية ومنشآت الانتاج ,واضطراب الانشطة المصرفية ومحدودية الحصول على النقد الأجنبي, ورحيل العمالة الوافدة وبالتالي وفي ظل انكماش الناتج غير الهيدروكربوني بنسبة 50%وفقا للتقديرات ,كان إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي في عام 2011أقل بنسبة 60%من مستواه عام 2010 [1].

ج/ التحديات الامنية في ليبيا:

لابد أن نعطي صورة عن الوضع في ليبيا حيث لم يمض إلا شهور معدودة على هذه الثورة تركت شعب في غالبه يحمل السلاح جزء من الذين يحملون السلاح كانوا مع النظام السابق والجزء الاخر هو من الثوار الذين حملوا السلاح ليدافعوا عن هذا الوطن وليحققوا له تحريره هذه مسألة لابد أن نأخذها بالاعتبار، ثانيا أغلب المناطق التي حصل فيها نزاع مسلح هي مناطق حدودية وهذه المناطق انتعشت منذ بداية هذه الثورة كانت يعني مجالا خصبا للتهريب ولكسب الأموال فهناك مجموعات كبيرة مستفيدة من الإبقاء على الوضع كما هو وعدم تسليم السلاح لأنها تستغل هذه الظروف في عمليات التهريب وكافة أنواع التهريب من تهريب البشر إلى تهريب الأسلحة إلى تهريب المواد وكل ذلك يجعلها غير مستعدة لتسليم السلاح، المسألة الثالثة أن ليس كل الذين يحملون صفة الثوار اليوم هم من الذين شاركوا في التحرير والذين تحملوا عبء المعركة منذ الأيام الأولى لثورة 17 فبراير هناك أعداد من الذين ينتسبون إلى الثوار اليوم هم من كانوا مع النظام السابق وربما حملوا السلاح لمقاومة هذه الثورة لكنها عندما انتصرت تغير هؤلاء وأصبحوا في صف الثوار, وإن كانت لازالت لهم بعض النوايا التي لا تخفى على أحد، هذه المعطيات هي التي تجعل هناك صعوبة، الأمر الثالث

[1] شامي رالف وآخرون، **ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص**. إدارة الشرق الاوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي 2012ص2,ص3.

هو أن الثورة ورثت نظام ليس فيه مؤسسات ,فالمؤسسة العسكرية كانت متآكلة بالكامل ولم يكن هناك إلا كتائب تتبع لأبناء القذافي وهذه الكتائب تفرقت بعدما تحررت البلاد ,والشرطة كانت ضعيفة جدا ليس لها تدريب قوي وليس لديها إمكانيات ولا أسلحة ومراكزها قد هدمت..

هناك وجهة نظر للثوار هي وجهة نظر حقيقية وهو أن إلقاء الثوار سلاحهم الآن والبلد غير مستعدة استعداد كامل، ليس هناك قوة عسكرية منتظمة تستطيع أن تحمي البلاد وليس هناك أجهزة أمن متكاملة هناك من يقول هذا وهي حجة مقبولة لكن عدم الانخراط بهذه المؤسسات لن يحقق لهم ما يريدون لأن هذه المؤسسة العسكرية أو الأمنية لن تقوى إلا بانضمام الثوار إليها هناك, عدد كبير من الثوار التحقوا بالمؤسسات وهم تحت إمرة رئاسة الأركان وزارة الداخلية ويأتمرون بأمرها [1].

وإن كانت ولا زالت هناك صعوبات في استكمال كافة الإجراءات الامنية، لكن هناك بعض الأفراد ليس لهم مصلحة في أن يلقي السلاح ,فالحكومة والمجلس في السابق كانوا حريصين على عدم التدخل بالقوة لفض أي نزاع يحصل في البلاد وحريصين ايضا على استخدم الوسائل السلمية من التفاوض وإرسال أعضاء من المجلس أو من أهل الحل والعقد في البلاد لفض هذه النزاعات لكنه في الفترة الأخيرة.. وبالنسبة إلى استيعاب الثوار في مؤسسات الدولة، هذا العمل يحتاج إلى جهد ويحتاج إلى إمكانيات وإلى فترة من الوقت، ومثالا على ذلك قوات الحرس الوطني عندما رأت أن تدخل في مؤسسات الدولة وتنضوي تحت مؤسسات الدولة وهي قوة متمثلة في 8 آلاف ثائر مسلح موزع على عدة مناطق في ليبيا ,هذه القوة انضوت تحت وزارة الدفاع في قوات حرس الحدود وأمن المنشآت وبدأت تمارس أعمالها من خلال هذه المؤسسة العسكرية والمكلفة بمهام معينة هذا البطء ليس يعني ليس خوفا أو خوف الثوار من الانطواء تحت مؤسسات الدولة الرسمية ولكن هناك عدة عوامل منها الجوانب المادية لها دور وعامل الوقت...

ثانيا: التحديات الامنية الداخلية في تونس

أ/التحديات السياسية في تونس:

بشكل عام عرف المشهد السياسي في تونس بعد الحراك الشعبي حالة من التنوع وتجلى ذلك على نحو خاص أثناء انتخابات المجلس التأسيسي. ولقد كان عام 2014 مفصلي في تحديد معالم نهاية للمرحلة الانتقالية بعد الانتهاء من استحقاق انتخابات الرئاسة، وشهدت تونس أربع محطات سياسية مفصلية تحدد المستقبل السياسي لتونس بدءا من الاتفاق على حكومة مهدي جمعة كمخرج لأزمة تشكيل الحكومات السابقة ,تم بدء إنجاز مشروع الدستور الجديد الذي راهنت عليه الطبقة السياسية في تونس، وذلك على اختلاف مرجعياتها، والمصادقة عليه في شهر يناير/كانون الثاني ؛ حيث عكست العملية الدستورية درجة كبيرة من الإجماع السياسي مرورا بالانتخابات البرلمانية في أكتوبر/تشرين الأول التي جاءت بخارطة سياسية ذات تركيبة جديدة بعناوين كبيرة؛ أهمها بروز أحزاب سياسية جديدة ولاعبون جدد. وتراجع حضور المجموعة السياسية التي أدارت تونس في المرحلة الانتقالية، وتراجع إسلاميو النهضة عن تصدر المشهد الانتخابي؛ وذلك للانتقال بمنطق براغماتي إلى إعلان استراتيجية الحياد السياسي في التعامل

[1] التحديات الامنية في ليبيا, **مسار الثورات برنامج حواري مباشر يتناول في البلدان العربية**. متوفر على الرابط التالي:
www.sling.com/arabicaljazeera /09:43 الساعة 2017/9/3 .

الخريطة في الشكل 1:توضح التحديات الامنية في المنطقة المغاربية.

مع مستجدات المرحلة النهائية للعملية الانتقالية؛ حيث تقدم النهضة في هذا الصدد نموذجا وتفسيرا إضافيا في السلوك السياسي للإسلاميين في مرحلة شديدة الاضطراب إقليميا ودوليا, وذلك في ما يشبه صيغة وسط لوضع الاسلاميين النهضة ضمن المجال السياسي . لكن خيار النهضة عدم الترشح للرئاسيات، وبالنظر لموقعها الذي أفرزته انتخابات البرلمان يفرض عليها التفكير في كيفية البقاء ضمن دائرة السلطة، حتى لا تكون عرضة لإقصاء أو ابتعاد تدريجي عن مشهد القرار، والخيارات التي ستتخذها الدولة في هذه المرحلة ومن ناحية أخرى زعزعت الانتخابات 2014-سواء في تونس أو في ليبيا- من مقولات سياسية ظلت سائدة لفترة طويلة في المنطقة حول كون "الإسلاميين فصيل لا يقهر انتخابيا واحتل الإسلاميون المرتبة الثانية في انتخابات تونس, .وقد تسهم نتائج انتخابات تونس بغض النظر عن مآ لاتها في تخفيف الضغط عن التيار الإسلامي في المراحل القادمة داخليا وخارجيا مما يساعد على إعادة التموقع في هدوء. [1]

لم تختلف نتائج الانتخابات الرئاسية التونسية التي أجريت في ديسمبر/كانون الأول عن نتائج انتخابات البرلمان، بل أكدت نتائجها على الاتجاه الذي أفرزته نتائج البرلمان، وعكست وجود تحول في ميزان القوى بين الفاعلين السياسيين بعد سنوات من الثورة. ومن دون شك فإن ما أفرزته نتائج الانتخابات البرلمانية ثم الرئاسية قد خلف ارتياحا لدى عدد من الفاعلين الخارجيين ضد الفاعلين الداخليين على اتجاهات التحول في المنطقة، كما لم يبدي إسلاميو النهضة في الوقت نفسه إشارات انزعاج من نتائج العملية السياسية. وتتيح نتائج العملية الانتخابية، تفسير الاستثناء التونسي بكونه استثناء ا في تمكين هدا النموذج من بناء وإنجاز قواعد سياسية تتمتع بدرجة عالية من التوافق؛ لكنه ليس استثناء من حيث التركيبة السياسية التي وصلت السلطة؛ التي أفرزتها العملية

[1] كمال القصير، **جي بوليتيك المغرب العربي، قراءة في دينا ميات عام2014**,تقارير مركز الجزيرة للدراسات، جانفي 2015.ص5

الانتخابية والتي تضم الكثير من الفاعلين السياسيين، والعناصر المنتمية إلى حقبة ما قبل الثورة. لا شك أن هنالك تحديات كبيرة تنتظر حزب نداء تونس الفائز بالانتخابات، وذلك في أفق تحضير مؤتمره الأول [1].

وهي تحديات تتعلق بمدى انسجام وتماسك قيادات هذا الحزب في مرحلة توزيع غنائم الانتخابات وتشكيل الحكومة من جهة، وبالنظر إلى انتقال زعيم الحزب السبسي إلى الرئاسة تاركا مجال التدبير الحزبي من جهة أخرى. وهو ما يعيد إلى الأذهان تجربة الانقسام الذي حل بحزب المؤتمر بعد أن صار المنصف المرزوقي رئيسا في السابق. يبدو من قراءة نتائج العملية الانتخابية كاملة أن الاستقطاب الأيديولوجي سيكون أقل حدة في المرحلة القادمة؛ وذلك بسبب غياب جزء من الفاعلين الأيديولوجيين عن دائرة السلطة والقرار، وعدم الاحتكاك المباشر مع المكونات السياسية ذات الخلفية الأيديولوجية الأخرى، وفي حين عرف عام 2014 تحديات أمنية كبيرة تعتبر إرثا مستمرا وتحديا بالنسبة إلى الحكام الجدد في تونس؛ فإنه على المستوى الخارجي شكلت الزيارة التي قام بها الملك محمد السادس متنفس الذي كان بحاجة إلى دعم سياسي لذلك المسار [2].

ب/التحديات الاقتصادية في تونس

يفتقد الاقتصاد التونسي للموارد الطبيعية والاقتصادية مقارنة ببعض بلدان المغرب العربي، فالاقتصاد التونسي يعتمد أساسا على مداخيل السياحة والبتّرول والفوسفات. ويعاني بدوره إلى تبعية خارجية متعددة الأشكال خاصة فيما تعلق بوارداته من السلع الاستهلاكية والغذائية، وقد تضافر ذلك مع انجازات والتقلبات التي عرفتها أسواق السلع واللجان الدولية بجعل الاقتصاد التونسي عاجز عن مواجهة الاختلالات التي أصبح يعرفها منذ مطلع الثمانينات. اليوم وبعد مرور حوالي سبع سنوات على الثورة بتونس ومن خلال اضطلاعنا على التطورات الاقتصادية ما بعد الثورة فإننا نستنتج أن الوضع بقي على حاله بل بالعكس شهد تراجع مما أضفى حالة استياء كبيرة جدا في صفوف الشعب التونسي.

عجز الميزان التجاري

يعاني الميزان التجاري التونسي من تفاقم العجز منذ سنوات، فحسب التقرير الأخير للمعهد الوطني للإحصاء فقد تفاقم عجز الميزان التجاري في الثلاثي الأول من سنة 2017 بنسبة 7.6 في المائة ما قيمته 3878 مليون دينار وهو معدل مرتفع جداً. ويعود هذه التفاقم إلى انخفاض صادرات الفسفات وزيت الزيتون وارتفاع التوريد العشوائي الذي أدى بدوره إلى غلاء الاسعار في كل المواد بصفة كبيرة جدا.

تراجع القطاع السياحي

تعتبر الدولة التونسية من أهم المستقطبين لسياح في العالم لما تتميز به من مناخ جيد وجمال المناظر الطبيعية مما جعلها تعتبر من أهم الركائز للاقتصاد التونسي، إلا أنه بعد العمليات الإرهابية التي استهدفت القطاع السياحي، عملية باردو وسط العاصمة في 18

[1] سعيدي ياسين، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ,2016/2015,ص71.

[2] نفس المصدر السابق http://studies.aljazeera.net

مارس2017 والتي راح ضحيتها 22 قتيلا من السياح، والعملية الثانية جدت بمحافظة سوسة في 26 جوان 2017 والتي راح ضحيتها 38 قتيلا أغلبهم من جنسيات بريطانية..

في ضل هذه الأحداث تراجعت عائدات القطاع السياحي من 2700مليون دينار سنويا إلى ما يقارب 1808 مليون دينار سنة 2016 أي ما يعادل حوالي النصف، إضافة إلى أن السياحة التونسية لم تتطور بعد الثورة بل بقيت محافظة على مرتكزات تقليدية مثل البحر والشواطئ والنزل ولم يطرأ أي تغيير على هذا القطاع...[1]

ارتفاع نسبة الدين الخارجي:

بلغت نسبة الديون الخارجية في تونس حسب تقرير البنك المركزي لسنة 2015 ما يقارب 53.9 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، أي بارتفاع تجاوز الضعف مقارنة بسنة 2010 والذي بلغت فيه نسبة الديون ما يقارب 36 مليار دينار. لكن تونس تحصلت بعد سنة 2015 على عدة قروض أهمها القرض الضخم والذي بلغت قيمته 2.5 مليار أورو بعنوان القرض الممدد والمشروط بإصلاحات هيكلية..

بناء ا على هذه المعطيات الجديدة وحسب توقعات صندوق النقد الدولي ستصل قيمة الديون الخارجية سنة 2017 ما يقارب 30.7 مليار دولار ما يعادل 71.4 من الناتج الداخلي الخام. هذا المعدل التي وصلت له تونس يعتبر الأضخم في تاريخها ويمثل خطرا على اقتصادها.

تراجع الدينار التونسي أمام العملات الأجنبية

يعاني الدينار التونسي من تراجعات متتالية منذ سنة 2010 حيث كان سعر الدولار في ذلك الوقت يقدر ب1.42 دينار، تراجع القطاع السياحي وتراجع الصادرات وانخفاض منسوب الاحتياط من العملة الصعبة في البنك المركزي تسبب في هزات كبيرة للاقتصاد وأثر في سعر صرف الدينار ليصل إلى 2.49 دينار للدولار الواحد سنة 2017 أي بنسبة تراجع تقدر ب 60 بالمائة وهي نسبة كارثية..

ارتفاع معدل البطالة

تعتبر البطالة من أهم الأسباب التي قامت من أجلها الثورة بتونس ولكن وبعد مرور سبع سنوات لم نلاحظ أي تحسن في نسبة البطالة بل العكس تماما حيث صعدت نسبة البطالة في تونس إلى 15.5% حتى نهاية الربع الثالث من العام الماضي (2016) مقارنة ب13% سجلت في البلاد قبيل اشتعال الثورة.

ج /التحديات الامنية في تونس

بعد خمس سنوات من الثورة التونسية تبقى المسالة الأمنية من أهم القضايا العالقة في البلاد وأكثرها تعقيدا، خاصة أمام تصاعد وتيرة الإرهاب والجريمة المنظمة من جهة وتعطل المسار الانتقالي في فترات متعددة، هذا إلى جانب الأزمات السياسية المتتالية والتي طالت مؤسسات الدولة من جهة أخرى، وذلك بالرغم من المصادقة على دستور 27 جانفي 2014 والتوصل إلى انجاز أول انتخابات

[1] عادل بر ينيس، **تونس الوضع الاقتصادي بعد مرور 7 سنوات على الثورة**.
file:///C:/web_push/subscribe/Moderator.arabic@sputniknews/com18.12.2017 تاريخ الزيارة 14:33

رئاسية وتشريعية ديمقراطية في تاريخ البلاد التونسية ويعلم الجميع أن التحديات الأمنية الراهنة لا يمكن أن تخفي ضرورة الشروع في إصلاح المنظومة الأمنية، ولكن من المتابعين للشأن الأمني والسياسي في تونس وخارجها من يطرح اليوم بجدية مسالة إمكانية وجدوى الإصلاح في ظل عدم استقرار الوضع الأمني وتعدد التهديدات التي تستنزف قدرات القوات الأمنية من جهة وتصاعد التجاذبات السياسية وما ولدته من أزمات متتالية في قيادة مرحلة البناء الديمقراطي، دون الحديث عن بروز محاولات لإدخال المؤسسة الأمنية باختلاف هياكلها في دوامة هذه الصراعات وما يخلفه ذلك من تسيس للعمل الأمني وتعطيل لإصلاح المؤسسة الأمنية.

فمنذ انطلاق المسار الانتقالي سنة 2011، نلاحظ أن مختلف الحكومات المتعاقبة لا تزال تتحسس خطاها في علاقة بموضوع إصلاح الأمن وتحسين أدائه وقدراته، إذ نقف عند مجموعة من المعطيات التي تؤكد تعطل مسار إصلاح الأمن وانعدام الرؤية وغياب الاستراتيجية، مما حال دون وضع أسس سليمة وثابتة لمؤسسات أمنية ديمقراطية ولحكومة أمنية رشيدة تبعث على الثقة والاطمئنان في وقوع تغيير حقيقي.

بدءا لا بد من الإشارة إلى أن ملف إصلاح الأمن معقد ومتداخل الأطراف والمستويات. فالأمن مفهوم شامل وأبعاده مختلفة، يمكن حصرها أساسا في ثلاث مستويات:

أولا: الخدمة الأمنية التي توفرها مختلف أجهزة إنفاذ القانون العاملة بالدولة والساهرة على تحقيق الأمن العام والتوقي من كل المخاطر والتصدي لتهديدات الأمن القومي ومجابهتها .

وهنا نشير بالضرورة إلى المهام التي تضطلع بها القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي بمختلف أسلاكه في حفظ الأمن وحماية الأفراد والممتلكات.

وثانيا: المناخ السياسي والأمني الذي يجب على الدولة والمؤسسات العاملة تحت إشرافها توفيره حتى تكفل للأفراد الحرمة الجسدية والمعنوية وتضمن لهم حقوقهم وحرياتهم الأساسية وتحافظ على قيم المجتمع ومكاسبه. فالأمن من منظور مجتمعي إنساني يكون حافزا للتنمية لما يوفر البيئة السليمة للاستثمار والعمل ويؤمن الأفراد على حياتهم ومكاسبهم، ويضمن كذلك مناعة الدولة واستقرارها ويجعلها قادرة على التصدي لكل المخاطر والتهديدات التي من شأنها أن تمس بأمنها القومي.

وثالثا: وليس بآخر، جملة السياسيات الأمنية والدفاعية والاستراتيجيات التي تضعها الدولة حفاظا على أمنها القومي وتحقيقا لمقتضياته. فعلى كل دولة مبدئيا وضع خيارات أساسية حاضرا ومستقبلا تتعلق بمجالات عدة للأمن القومي (مكافحة الجريمة الإرهاب – أمن الحدود التسليح استقرار المؤسسات السياسية – أمن اقتصادي– امن بيئي أمن غذائي أمن صحي الخ) وبترجمتها في إطار استراتيجيات وسياسات قطاعية، كتلك المتعلقة بالاستخبارات ومكافحة الإرهاب أو بالتصدي لتجارة الأسلحة والمخدرات أو بالإتجار بالأشخاص أو بمقاومة مختلف مظاهر العنف بالمجتمع .وهذه السياسات رئيسية لأنه على أساسها يقع تحديد طرق تنظيم مؤسسات الأمن والدفاع ومهامها ووسائل عملها وتخصيص الموارد الضرورية لها والإشراف والرقابة عليها.

هذه المستويات الثلاث تشكل دعائم المنظومات الأمنية في كل دولة وهي في الآن ذاته مداخل ضرورية ومترابطة لإصلاح المنظومة الأمنية إصلاحا شاملا وناجعا وملائما لمقتضيات البناء الديمقراطي وللتحديات التي تواجهها الدول اليوم بما فيها تونس. غير أن

هذه المنطلقات تبدو غير واضحة المعالم وأحيانا هي تكاد تكون مفقودة تماما في المقاربات التي توختها مختلف الحكومات المتعاقبة على السلطة منذ 2011 في تعاطيها مع الملف الأمني سواء في جوانبه العملية أو حتى في جوانبه المؤسساتية [1].

فالمعالجة تطغى عليها الظرفية وتحكمها الضغوطات لا الأمنية فقط بل السياسية كذلك، وينقصها البعد الاستراتيجي في جل الأحوال في ظل غياب سياسات أمن قومي مقننة وواضحة وشاملة تعكس رؤية واضحة وإرادة سياسية في الارتقاء بالمؤسسة الأمنية إلى انتصارات المواطنين وتطلعهم إلى أمن فاعل وناجع ومسؤول وخاصة ملتزم باحترام حقوق الإنسان وبتنفيذ القانون.

المطلب الثاني: التحديات الامنية الداخلية في الجزائر والمغرب وموريتانيا:

أولا: التحديات الامنية الداخلية في الجزائر:

أ/التحديات السياسية في الجزائر

شكل الرئيس بوتفليقة هيئة مشاورات سياسية تتولى مباشرة الحوا رمع القوى السياسية حول مقترحات الإصلاح وأسندت رئاسة الهيئة إلى رئيس الغرفة العليا للبرلمان مع استعانته بمستشارين في رئاسة الجمهورية. وينحصر دور الهيئة المذكورة في الحدود التي رسمها الرئيس بوتفليقة في خطابه ليوم 15أفريل 2011والدي قدم فيه رؤيته للإصلاح السياسي الذي يرغب في تحقيقه، حيث تتولى الهيئة مشاورات سياسية مع القوى السياسية حول مقترحات الإصلاح. أجرت هيئة المشاورات السياسية سلسلة من اللقاءات مع القوى السياسية وفعاليات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية خلال مدة شهرمن21ماي إلى21يوليو2011. بالإضافة إلى فتح النقاش حول إصلاح بعض القوانين والتصويت على أخرى جديدة، اهتمت هيئة المشورة أيضا بفتح نقاش حول مضامين المراجعة الدستورية المقبلة والتي تمحورت حول نوع النظام الدستوري الأنسب: برلماني أم رئاسي، الإبقاء على الغرفة الثانية في البرلمان أم حذفها، مدة الولاية الرئاسية ومدى تجديدها، وكذا صلاحيات المؤسسات الدستورية.

خلصت اللجنة المكلفة بالمشاورات إلى إعداد تقرير يتضمن حصيلة المشاورات والمقترحات ويُزمع ان تعتمد هذه المقترحات كأرضية للنقاش أو كقاعدة للمعطيات تعتمدها لجنة مختصة من الفقهاء الدستوريين الذين سيتولون صياغة دستور جديد بعد تنصيبها من لدن الرئيس وعرضها أمام أنظار البرلمان المنتخب سنة2014 أو اعتمادها عن طريق الاستفتاء الشعبي في حالة تضمن الإصلاحات لتغييرات جوهرية في مضمونها. المرجعية المتوفرة لحد الآن بخصوص منهجية الإصلاح الدستوري في الجزائر تكمن في نص الخطاب الرئاسي ليوم15 أفريل2011 ,حيث أعلن الرئيس عن نيته في إجراء إصلاح دستوري يهدف إلى تقوية الديمقراطية[2] .

وعرفت الجزائر التي تعيش حالة انسداد سياسي محطتين أساسيتين عام 2014 ولم يسهم كلا المحطتين في توفير البيئة الملائمة سياسيا لتجديد ضروري في بنية السلطة ضمن مسار انتقالي صار يفرض نفسه بإلحاح؛ بدأت الأولى بإعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رابعة في 17أفريل 2014 على الرغم من صعوبة قيامه بمهام الرئاسة؛ بسبب تدهور حالته الصحية التي تحولت إلى

---

[1] هيكل محفوظ. **دراسة أمنية، واقع القطاع الامني في تونس 5سنوات من الانتقال الديمقراطي**. متوفر على الرابط التالي redaction@assbaah.com:file:///C:/Users/FG/Desktop/imen%20ben%20al تاريخ الزيارة:2018/12/22

[2] المسعودي أمينة، **الاصلاحات الدستورية في دول المغرب العربي، فترة الربيع العربي ندوة**: المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة بالدوحة ,مركز الجزيرة الدراسات 2013.ص5

مصدر لعدم الاستقرار، وتفتقر المعارضة لخيارات سياسية بديلة؛ وذلك مع ضعف تأثيرها في المشهد السياسي، وقد عكست انتخابات الرئاسة وجود صعوبات حقيقية في إدارة الانتقال السياسي في الجزائر فلم تتمكن الأطراف الفاعلة في السلطة –سواء في المؤسسة العسكرية أو المخابرات وباقي الفاعلين في دوائر السلطة– من التوصل إلى اتفاق حول خلافة الرئيس، وترتيب أوضاع ما بعد بوتفليقة؛ حيث يضيق مجال التغيير في بنية السلطة الحالية التي تستند إلى المنظومة العسكرية والأمنية والبيروقراطية الرسمية، وهذا ما يجعل مستقبل المشهد الجزائري معلقا بخيارات هذه المجموعة الحاكمة, أما المحطة الثانية: فتمثلت في بدأ مشاورات سياسية لإحداث تعديلات دستورية، برئاسة أحمد أويحي مع العديد من الفاعلين من الطبقة السياسية وضمت في ادات قريبة من الجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ وذلك بعد أن أخرجت رئاسة الجمهورية التعديلات الدستورية المقترحة إلى العلن.

تسعى السلطة في الجزائر من خلال مشروع تعديل الدستور إلى إحداث إصلاحات تساعد على تقوية بنية النظام، ومنحه مزيدا من عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ وهو ما يشير إليه الاتجاه نحو تعديل ينص على استحداث منصب نائب رئيس الجمهورية، وهي فكرة تؤيدها فرنسا ضمانة لاستقرار الجزائر.

ب/التحديات الاقتصادية في الجزائر:

تعتبر الأزمة الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي منذ أوت 2007 من أسوء الازمات التي مر بها الاقتصاد مند الثلاثينيات، وتعتبر من الأخطر الأزمات المالية خاصة بعد ما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من أثارها بشكل سريع، وهذا ما أدي إلى نشوب الأزمة في القطاع المالي والمصرفي فتهاوت مؤشرات الأسواق المالية عبر العالم كما شهد الاقتصاد العالمي أزمة من نوع آخر سنة 2014 ، مست قطاع النفط وهو قطاع الحيوي بالنسبة للاقتصاديات العربية حيث تهاوت أسعاره بما يفوق النصف و هو الأمر الذي أدى بالعديد منها إلى إعلان سياسات تقشفية تماشيا و الوضع الجديد على غرار الجزائر أين أعلنت الحكومة الجزائرية أنها ستطلق خطة استثمارية جديدة مدتها خمس سنوات تمتد بين عامي 2019 و2015 قيمتها260 مليار دولار لتعزيز الإنتاج المحلي وتنويع مصادر الدخل بهدف خفض اعتماد الاقتصاد على النفط ,لكن ربما سيتعرقل تنفيذها في المدى المنظور بسبب صعوبة تمويلها مع تراجع ايرادات النفط ,وما نتج عنها من تداعيات على الاقتصاد الجزائري، والتي كشفت عن هشاشة وضعف المنظومة الاقتصادية,وتعتبر أزمة اقتصادية جديدة بأنها أخطر من صدمة الثمانينات المال فقد قال وزير المالية جلاب محمد يمكن التخفيف من أثر انهيار أسعار، النفط على الاقتصاد الوطني بإعلانه أن موازنة عام 2015 مبنية على سعر مرجعي هو 37 دولار للبرميل. فإن تقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن سعر برميل النفط المطلوب لإحداث تعادل في موازنة الجزائر العامة هو 131 دولاراويتضح من ذلك ان تراجع السعر دون 50دولارا من شأنه أن يهدد الاقتصاد الجزائري بأزمة مالية وركود اقتصادي فضلاعن أزمات اجتماعية .التي تتجلى بارتفاع نسبة البطالة التي تزيد حاليا إلى 10 في المئة، وترتفع إلى 26 في المئة بين الشباب نتيجة لطبيعية تراجع الإنفاق الاستثماري وصعوبة تمويلها .يوجد عدة عوامل تؤدي إلى تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية منها :

1–ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات العالمية خاصة بعد التحول إلىاقتصاد السوق.

2– ارتباط الاقتصاد الجزائري بالدولار حيث أن معظم صادارتنا تتم بالدولار والذي شهد تدهوار كبيرا.

3- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات و الذي يشكل 98%من الصادارت البترول لدلك يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعي هش عرضة لتقلبات أسعار البترول .

4- عدم انخراط الجزائر في تكتلات اقتصادية تسمح لها بمواجهة تداعيات الازمة.

5- عدم وجود سوق مالي حقيقي, كما أن البورصة لم تندمج في الأسواق المالية العالمية.

6- عدم وجود تعاملات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية .

7-إنفتاح الاقتصاد الجزائري علىالاقتصاد العالمي بشكل جزئي بمعنى أنها لم تنظم الى المنظمات

8- لتسديد المسبق للمديونية الخارجية و التي جنبت الجزائر من الاضطاربات في الأسواق المالية .

بحيث واصل بنك الجزائر في السداسي الأولمن سنة 2008 تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في ظل ظرف دولي يتميز بالتقلبات في الأسواق المالية و النقدية و أسواق الصرف و عودة التضخم على المستوى العالمي.

عليه يمكن القول أنه وحسب البيانات التي تم احتسابه من مقياس الميزة النسبة الظاهرة عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على منافسة دول المنطقة في كثير من المنتجات، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على :

* تتصف بأنها صناعة تحويلية بسيطة ذات قيمة معرفية متدنية، ترتكز على كثافة العمالة في الصناعات القائمة.

* سلع نمطية غير منافسة من حيث الجودة وذات جودة متوسطة. .

*تساير تطور حاجة وأذواق المستهلكين وتكاد تخلو من أي تجديد أو ابتكار، يرافقه الجمود بالنوعية والشكل وأسلوب التغليف والتعليب.[1]

يتضح مما سبق أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بالأزمة المالية العالمية لا محال ومع هذا تسببت الازمة الاقتصادية المالية والسياسية- الامنية التي مرا بها الاقتصاد العربي والجزائري وعدم وجود استراتيجية عربية متكاملة ، خصوصا بحيث الهيمنة القسرية على احتواء العولمة الاقتصادية لتعزيز الموارد الذاتية من الاقتصاديات العربية ،وعدم وجود مشاريع قوية ذات جودة اقتصادية ،وهذا ما يؤدي الى عدم وجود علاقات عربية – عربية ذات تشابك واندماج ،مما يؤدي الى عدم الاكتفاء الذاتي وخصوصا الجزائر التي ادت الى تفاقم عدة مشاكل الاجتماعية كالبطالة بين الشباب و زيادة حدة أ زمة السكن, بذلك أصبحت الجزائر أمام واقع يهدد الامن الاقتصادي الوطني.

ج/التحديات الامنية في الجزائر:

تعتبر الجزائر وحدة مترامية الاطراف تربط بين منطقتي المغرب العربي والساحل الافريقي بمجموع حدود برية تفوق 6آلاف كلم, الامر الدي يجعل من الجزائر عرضة لكل التهديدات التي تفرزها المنطقتين المغاربية والساحلية في ظل التطورات الراهنة المتزامنة مع التنافس الدولي ,مما يتطلب على الجزائر هندسة سياسة أمنية لمواجهة هده التحديات بل وابعادها من المناطق المحاذية لها.

ومن أهم هده التحديات:

[1] عبد العزيز عبدوس , **تقييم تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر) الكبير دراسة مقارنة مع بعض دول المغرب العربي الكبير**, -مجلة الباحث – العدد13,ص85.

1-الارهاب العابر للأوطان:

تعد منطقتي الساحل الإفريقيّ والمغرب العربي من أبرز المناطق الجغرافية التي تشهد حركية وديناميكية الإرهاب العابر للأوطان الذي أصبح يمثل ظاهرة عالمية منتشرة في جميع مناطق العالم بل أصبح تنظيم عالمي متعدد الأفرع والشبكات. تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي (AQMI) التي تعتبر كفرع إقليمي من التنظيم العالمي للقاعدة منذ 2007 إلى جانب الجماعة الإسلامية للقتال الليبية والجماعة الإسلامية للقتال التونسية وكل من أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقياMUJAO و بوكو حرام في نيجيريا، مما أدى إلى تنامي التواجد(العسكري الأجنبي بطريقة مباشرة وغير مباشرة أمام هشاشة الدول وعجزها في مواجهة هذه الموجات الإرهابية.

وتعتمد هذه الجماعات الإرهابية على آليات عمل متعددة كاستهداف المواقع الحيوية لدول المنطقة وفي هذا تجدر الإشارة إلى استهداف ''تيقن تورين'' بالجزائر، وتعتمد كذلك على أسلوب الرهائن والمواجهة المسلحة المباشرة مع دول المنطقة على شاكلة ما وقع في موريتانيا وكذلك في مالي وغيرها من الدول.

2-الجريمة المنظمة-:

الجريمة المنظمة العابرة للحدود باتت تشكل إحدى الأولويات بالنسبة للمجتمع الدولي باعتبارها تعرقل الجهود التي تبذلها الدول في مجال التنمية كما أنها تضعف النسيج الاقتصادي الوطني فضلا عن كونها تهدد الأمن الوطني والاستقرار الدولي، ومن بين الخصائص الجوهرية التي تطبع ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، نجد أنها لا تقتصر على إقليم الدولة الواحدة فحسب، بل تتعداه إلى أقاليم الدول الأخرى كما تقوم عصابات الجريمة المنظمة على عدة تقاليد ومنها: البناء الهرمي لتشكيل العصابات، الولاء والطاعة للرؤساء، تقسيم مناطق النفوذ [1].

إن الانفلات الأمني الذي تشهده منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي يشكل أحد العوامل المساهمة في تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أبعادها وأشكالها، حيث تجارة المخدرات تعرف رواجا كبيرا لاسيما بعد تحول المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين، الكوكايين... من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي.

3- التداخل بين الإرهاب العابر للأوطان والجريمة المنظمة

لقد أصبح الترابط الموجود بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة من بين المسلمات الثابتة عند دارسي المعضلات الأمنية، ذلك أن الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي تستند في أنشطتها وعملياتها الميدانية على تحالفات مع فواعل أخرى غير دولاتية ومن أبرزها تنظيمات الإجرام المنظم. ويمكن رصد هذا التداخل والتعاون الموجود بين الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة في المنطقتين في مجموعة من النقاط ولعل أبرزها ما يلي: التعاون والحماية المتبادلة، التأمين والدعم الوظيفي المتبادل، فالجريمة المنظمة تمول وتمون الجماعات الإرهابية وهذه الأخيرة توفر الحراسة وتؤمن طرق ومسالك التهريب لها لثمة تداخل وتحالف

[1] دحموح طاهر. **الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الافريقي**. مقال نشر في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد16 ص 61.

خطير في المنطقة المغاربية–الساحلية بين الجماعات الإرهابية من جهة وعصابات الجريمة المنظمة من جهة أخرى بالنظر إلى وجود شبكة من المصالح المتبادلة بين الطرفين، الأمر الذي يساهم في تعقيد الوضع والمشهد الأمني في المنطقتين، خاصة بانتقال جماعات الجريمة المنظمة من جرائم اقتصادية إلى جرائم سياسية بالتحالف مع الجماعات الإرهابية مثلما حدث في مالي الأمر الذي عجل بالتدخل الفرنسي في المنطقة، نظرا لضعف الدول الساحلية عسكريا، إداريا، جمركيا لمنع تغلغل منظمات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية و عرقلة تكامل الأدوار فيما بينهما.

4–انتشار الأسلحة وتهريب المخدرات

ساعد الانفلات الأمني الراهن في كل من ليبيا ومالي على رواج تجارة الأسلحة والمخدرات، وهذا ما نلاحظه خلال الأرقام الآتية حوالي 20 مليون قطعة سلاح صغيرة تسربت من ليبيا إلى الساحل الإفريقي،و3000 قاذفة أرض–جو، وحسب أجهزة الاستعلام البريطانية تعد ليبيا أكبر سوق أسلحة سوداء في العالم، حيث تم العثور على أسلحة مضادة للطيران من قبل وحدات الأمن الوطني الجزائري مدفونة تحت الرمل ''بعين آميناس'' المشكلة خطر حقيقي على الطيران المدني والعسكري في الجنوب الجزائري، مما أدى إلى توسيع دائرة تجارة الأسلحة، التي صاحبها ظهور عدة جماعات مسلحة كل واحدة تسعى للاستفادة من الوضع الأزموي فضلا عن القاعدة في المغرب الإسلامي.

كما سبق وأن تطرقنا إلى تعدد أوجه نشاط الجريمة المنظمة، غير أنه يعد التهريب والمخدرات بكل أنواعها تهديدا حقيقيا للجزائر نظرا لانخراط المغرب الأقصى في عملية إنتاج وتجارة المخدرات وتصديرها إلى الجزائر، حيث حجزت السلطات الجزائرية ما يزيد عن 181 طن من المخدرات خلال سنة 2014 وفي 2013 حوالي 200 طن، وهو ما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني وعلى فئات الشباب.

5–انعكاسات ذات أبعد متعددة:

من أجل تفادي قيام كيان سياسي جديد في مالي يمكن أن يقود إلى مشروع انفصالي توسعي، مهدد للوحدة الترابية الجزائرية وأمن المنطقة نظرا لانتشار العبر الوطني للطوارق بين 5 دول: الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، بوركينافاسو، تكفلت الجزائر بالوساطة في مالي واتبعت الملف عن قرب لمنعه من تجاوز الخطوط الحمراء، وقطعت أشواط كبيرة حيث وصلت في 10 مارس 2015 بإعداد بيان اتفاق السلام، وما تأخير الأطراف على توقيعه إلا نتيجة للتوظيف الخارجي للطوارق لأبعاد استراتيجية ومصالح اقتصادية من جهة، وتشويش وخلط الأوراق من طرف بعض القوى الإقليمية من جهة أخرى، من بينها المغرب الأقصى الذي يخلط الأوراق بين حق الشعوب في تقرير مصيرها وحق الانفصال للأزواد و يراهن على إنشاء دولة الأزواد في مالي على حساب الجزائر بدعمها استقلال الصحراء الغربية [1].

إن التهديدات إلى غاية الوقت الراهن كانت متنوعة لكن ما يزيد من خطورتها، هو احتمال انتقال عدوى داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام) إلى ليبيا والساحل الإفريقي نظرا للبيئة الخصبة التي يمكن لها أن تحتضن التنظيم، بحيث تصبح المنطقة مركب إرهاب إقليمي.

[1] نفس المصدر السابق

ثانيا: التحديات الامنية الداخلية في المغرب:

أ/التحديات السياسية في المغرب:

يمكن اعتبار المغرب حالة منفردة ضمن نادي الملكيات؛ وذلك من حيث انتهاج سياسة متوازنة في علاقته ؛سواء مع التجارب التي تمثل اتجاه التحول و الثورة من جهة ، أو مع القوى المضادة للثورات من جهة أخرى ,ويبدي المغرب حرصا على ضبط علاقته مع حلفائه التقليديين؛ الذين لاشك أن لديهم تحفظاتهم التي لا يعلنون عنها تجاه وضع الاسلاميين في السلطة بالمغرب خصوصا مع سياساتهم الاجتماعيةً التي تزيدهم تجدرا في المشهد السياسي ؛ وكدلك تقدمهم في مستويات التطبيع مع أجهزة الدولة، ولم تبد الدبلوماسية المغربية إشارات للانجرار وراء سياسات حلفائه التقليديين تجاه قوى التحول في المنطقة ؛وقد أظهر كذلك انفتاحا واضحا على الدول التي تعيش انتقالا سياسياً ، وتمثل ذلك في زيارة تونس عام 2014,وإشارات الانفتاح على التجارب السياسية ذات المرجعية الإسلامية، كما هو الحال في زيارة الملك لتركيا في ديسمبر2014 ، بعد عودته من زيارة الإمارات العربية المتحدة.

وفي حين يواجه الإسلاميون أوضاعا وتحديات داخلية وخارجية صعبة في ليبيا ,وكذلك تأثيرهم في المشهد السياسي الجزائري والموريتاني، وتراجع حركة النهضة خطوة إلى الوراء في تونس؛ تبقى تجربة الإسلاميين المغاربة الوحيدة في المغرب العربي التي تستمر في التواجد في هرم السلطة حتى اللحظة؛ حيث نجح إسلاميو العدالة والتنمية في خطوة مهمة في علاقتهم بالمؤسسة الملكية وتمكنوا من تحقيق قدر كبير من التطبيع مع الملكية ومراكز قوى داخل الدولة وهي خطوة كانت مطلوبة لتأمين وحماية تجربة هذا الفصيل السياسي في فترة ما بعد الاحتجاجات التي عرفها المغرب عام 2011.[1]

وفي مسار تعامله مع الدولة وجهازها الإداري الصلب، وذو الخبرة الطويلة في التعامل مع المجال السياسي، ويصف السياسي الراحل عبد الله بها القيادي في حزب العدالة والتنمية جزءا مهما من طبيعة المشهد السياسي بما يشبه معادلة سياسية بقوله: إن هناك من يريد الملكية؛ لكنه لا يريد الإصلاح، وهنالك من يريد الإصلاح؛ لكنه لا يريد الملكية. وهو مشهد يتحرك ضمن معادلة صعبة تتمثل في البحث عن الاستقرار والإصلاح، ومزج التوافق والتغيير في آن واحد.

لا شك أن بعض المراكز القوية في الدولة حاولت إعاقة تطور تجربة الشراكة مع الملكية؛ لكنها وجدت أمامها تحديين؛ أولهما: المرونة السياسية وقدرة الاسلاميين على التوافق واستيعاب كثير من الفاعلين السياسيين. وثانيهما: وهو الأهم توجه، المؤسسة الملكية نفسها للحفاظ على التوازنات السياسية والاجتماعية للمغرب من الاضطرابات.

في خطاب ملكي بتاريخ 9مارس 2011 أعلن جلالة الملك محمد السادس عن مبادرة الإصلاح الدستوري وعهد للجنة تضم تسعة عشر عضوا من فقهاء قانونيين وعلماء السياسة بتحرير مشروع دستور. اشتغلت اللجنة الاستشارية بصفة موازية مع اللجنة السياسية التي كانت تضم أمناء جميع الأحزاب السياسية ومسؤولي النقابات الخمس الأكثر تمثيلية.

[1] كمال القصير ,**جيو بليتيك المغرب العربي, قراءة في ديناميات عام2014**,تقارير مركز الجزيرة للدراسات جانفي 2015.

اشتغلت اللجنة بناء على المرتكزات السبع للإصلاح الدستوري الواردة في الخطاب الملكي لتاسع مارس كما تركزت منجيتها على مقاربة تشاركية إذ استمعت اللجنة ل32حزبا سياسيا ولخمس نقابات كبرى ولأكثر من150جمعيةومنظمة من المجتمع المدني. سلمت اللجنة الاستشارية تقريرا عن مشروع الدستور للملك يوم10يوليومن نفس السنة عرض مشروع الدستور على الاستفتاء.[1]

ب/ التحديات الاقتصادية في المغرب

كثيرة هي التحديات التي ما زالت تواجه الاقتصاد المغربي، مثل تفشي الفساد وارتفاع النفقات العمومية، إضافة إلى استمرار العجز الحاصل في الميزانية، والمديونية العامة التي تجاوزت 50% من الناتج الداخلي الإجمالي، وفي الوقت نفسه لا تزال الجهود المبذولة حاليا لمكافحة الفساد فضلا عن استراتيجية محاربة اقتصاد الريع، ومجموعة من المخططات الرامية إلى تقوية الصادرات.[2]

تظل مجموعة من التحديات مطروحة على مستوى الاقتصاد المغربي، ولاسيما في ضوء الطبيعة الهيكلية للاختلالات الاقتصادية، مثل عجز الميزان التجاري والارتفاع الكبير لنفقات المقاصة وضعف بعض مؤشرات مناخ الاستثمار. وبين هذا وذاك، ما زال الاقتصاد يعاني بسبب ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية، وانخفاض الإنتاج الفلاحي.

وبخصوص القطاع الخاص، فإنه يشكل إحدى دعائم الاقتصاد الوطني، إذ يسهم في تشغيل أزيد من 90 في المائة من إجمالي مناصب الشغل بالمغرب، بالإضافة إلى مساهمته الكبيرة في الناتج الإجمالي الخام.

وفي ظل هذه المؤشرات المهمة يعرف القطاع العديد من النواقص تعيق تطوره وتنافسيته، ويتعلق الأمر بالثقل الضريبي ومنافسة القطاع غير المهيكل، وكلفة الفساد، فضلا عن بعض مكامن الخلل في مناخ الاستثمار.

وتبقى قطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، إذ تساهم بنسبة 80 في المائة من القيمة المضافة. الإجمالية ومازالت جهة الدار البيضاء تحتل الرتبة الأولى من حيث عدد الوحدات الصناعية على الصعيد الوطني وذلك بحوالي 2617 وحدة، متبوعة بطنجة تطوان 716 وحدة و فاس بولمان والرباط سلا زمور زعير وسوس ماسة درعة ومراكش تانسيفت الحوز، حسب أرقام المندوبية لسنة 2008، وهو ما يؤكد تمركز الاقتصاد في جهات دون أخرى.

وأكد الوزير المنتدب المكلف بالشؤون العامة والحكامة نجيب بوليف مؤخرا أن المغرب يحظى بثقة كبيرة من قبل المستثمرين بفضل ما يتمتع به من استقرار سياسي.

وقال بوليف، إنه من الضروري استثمار هذه الثقة للنهوض وتحسين مناخ الأعمال بالمغرب وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

*تراجع مستمر في مردودية الاستثمارات العمومية، ووقعها على وتيرة النمو، فعلى الرغم من أن المغرب يحقق معدل استثمار يعد من بين أعلى المعدلات في العالم (34 في المائة من الناتج الداخلي) يظل معدل النمو دون المتوقع، كما أن حجم هذا الاستثمار لا يؤثر في التحول الهيكلي للاقتصاد الذي يبقى بطيئًا،

*ضعف تنافسية وإنتاجية الاقتصاد المغربي، النسبة بين بين الحد الادنى للأجور مقسومة على القيمة المضافة لليد العاملة وصل إلى 0,8 ٪ في المغرب مقابل 0,2 ٪ بالنسبة لتونس (تضاعفت أربع مرات)

---

[1] أمينة المسعودي, **الإصلاحات الدستورية في دول المغرب العربي فترة الربيع العربي**، الدوحة 2013,مركز الجزيرة الدراسات،ص06

[2] خالد مجدوب ,**مشاكل وتحديات الاقتصاد المغربي**.م حرك بحث إخباري متوفر على الرابط: WWW.MAGHRESS

*إنجاح الاتفاقيات الاستثمارية التي أبرمها المغرب مع الدول الافريقية في شتى المجالات، والتي وجب تتبع مسار تنفيذها بعناية خاصة لأن الديبلوماسية الملكية الجديدة جعلت من سياسة بلادنا الاقتصادية في افريقيا وسيلة مفصلية لحل مشكل وحدتنا الترابية لصالح المملكة المغربية[1]

*بعد الموافقة على الانضمام النهائي للمملكة إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا سيدياو في سنة 2018، ستكون التحديات مرتبطة أساسا بحرية تنقل الأشخاص والممتلكات وحق الإقامة، والعملة الموحدة، والتعريفة الخارجية المشتركة لسيدياو، إضافة إلى الجوانب التقنية للعلاقات بين المغرب والدول الأعضاء المتعلقة بتيسير تنسيق السياسات النقدية بينهم؛

وسجل الميزان التجاري المغربي مع اليابان عجز بقيمة 1,1, مليار درهم، كما وصلت نسبة تغطية الصادرات للواردات 63 % سنة 2014 كمتوسط سنوي بين 2004و2013.

ومن الناحية المالية، تعتبر اليابان الدائن الثاني للمغرب بعد فرنسا والمانح الثالث للمساعدات الثنائية الرسمية بعد فرنسا والولايات المتحدة فقد بلغ مجموع القرو ض الممنوحة من طرف اليابان منذ1976حوالي 287 مليار. خصصت لتمويل 34مشروعا أنجزت أو قيد التنفيذ في مختلف القطاعات، كما تشير التقديرات إلى أن المساعدات المالية بلغت 345مليون دولار، استهدفت تمويل مختلف مشاريع التنمية المستدامة في مختلف القطاعات، خاصة الصيد وال البحري فلاحة والبنى التحتية.[2]

* تحدي المحافظة على عافية المالية العمومية واستقرار الإطار الماكرو اقتصادي للبلاد، مع التركيز على ضبط المديونية لكي تستطيع الحكومة تعبئة موارد مالية إضافية ومتجددة والدفع بالإصلاحات الضريبية إلى مداها من أجل أن تستجيب لتطور نفقات الدولة، وتقليص نسبة ووتيرة مؤشر المديونية.

*تحدي مواصلة دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة وحماية المقاولات الصغيرة جدا، والتي عانت من بلوكاج السنة الماضية وعرفت العديد منها الافلاس وعدم القدرة على مسايرة التحولات الاقتصادية الوطنية، ولعل مواصلة تحسين مناخ الاعمال، والاشتغال في سنة 2018 على النقطتين التاليتين:

*المصادقة على الإطار القانوني المتعلق بالضمانات المنقولة، والذي سيمكن من تحسين ترتيب المغرب في مؤشر الحصول على التمويل الذي تحتل فيه المملكة المرتبة 105 عالميا في مؤشر doing business.

.*إنجاح ورش الانتقال من سعر الصرف الثابت للدهم إلى التحرير المرن له، خصوصا وأن التحولات المالية العالمية والسياسة النقدية الدولية تتنبأ بأزمات مالية متوقعة بسبب الاجواء الجيوسياسية المتأزمة التي يعرفها العا لم والتوجه نحو الحماية في السياسات الاقتصادية لغالبية الدول، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الامريكية، والمهم ينبغي على الحكومة إطلاق هذا الورش مع تحدي ضبط الممارسات المخلة بهذه العملية والمضاربات التي لم تساعد على بداية هذا الورش في يوليوز الماضي؛

---

[1] نفس المصدر السابق.

[2] **مشروع قانون المالية لسنة 2016**، التقرير الاقتصادي والمالي، وزارة الاقتصاد والمالية.

https://www.finances.gov.mia

*ضبط نفقات صندوق المقاصة مع تحدي الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وعدم تجاوز كلفة منظومة الدعم المرصودة في قانون مالية 2018، خصوصا وأن غاز البوتان يعرف ارتفاع كبير مقارنة مع فرضيات قانون المالية؛

*تحدي إطلاق العمل الفعلي والعملي بأساليب التمويل التشاركي التي مازال المغاربة ينتظرون خروجها، مع تحقيق شروط المنافسة الشريفة بينهم وبين الأبناك التقليدية (الحياد الضريبي)، بالإضافة إلى إخراج قانون التأمين التكافلي وباقي الصيغ التمويلية الاخرى الكفيلة بمساعدة المقاولات والمقاولين الذاتيين (المضاربة والمشاركة)، والفلاحين والصناع والعمال (السلم والاستصناع)...[1]

ج / التحديات الامنية في المغرب:

على الرغم من تراجع قوة "داعش" بالنظر إلى تقلص المناطق التي استولت عليها هذه المنظمة الإرهابية، إلا أن مخاطر التهديدات الإرهابية والتحديات الأمنية في إفريقيا والشرق الأوسط ما تزال قائمة ومستمرة، وفقا للخلاصات التي توصل إليها باحثون مغاربة ودوليون في ندوة عُقدت بالرباط، اليوم الخميس، من تنظيم مركز إفريقيا للدراسات والشرق الأوسط.

في هذا الصدد، قال خالد عبيد، مؤرخ تونسي في التاريخ السياسي المعاصر، في الجلسة الأولى من الندوة، إن من راهن على تجربة حكم الإسلاميين بعد تداعيات "الربيع العربي" للقضاء على منبع الإرهاب، وفق نموذج جديد، قد فشل في ذلك، مضيفا أنه "كانت هناك رغبة دولية في تأهيل الإسلام المعتدل للوصول إلى الحكم في خطوة هدفت إلى القضاء على الفكر التكفيري. وخلص المتحدث، في مداخلة حول "الدولة المتداعية في تونس واللادولة في ليبيا: بين إرهاب متربص وملامح فوضى"، إلى أن تجربة القضاء على الإرهابيين من خلال إدماج الإسلاميين في السلطة (مصر، وتونس، واليمن، وليبيا، والمغرب)، "كان مفعولها العكس، وبالتالي لم تقض على هذا الخطر المحدق بالغرب، وهو ما نراه اليوم في عدد من دول المنطقة. وحذر خالد عبيد من الخطر المهدد بالفوضى في كل من تونس وليبيا، لافتا إلى أن "تواصل الحالة على ما هي عليه، وخاصة في ليبيا، ستكون لها ارتدادات كبيرة على المستوى الجغرافي والسياسي في كل منطقة البحر الأبيض المتوسط وأوروبا."

من جهته، تطرق يوسف العلقاوي، رئيس غرفة الجنايات الاستئنافية المكلفة بقضايا مكافحة الإرهاب بسلا، إلى قضية العائدين من بؤر التوتر والنزاع، وقال إن العديد من المغاربة دفعهم الحصار على "داعش" إلى أن يفروا من سوريا والعراق إلى منطقة الساحل وبعض المناطق في آسيا. الفلبين[2].

---

[1] ناصري نوفل. **تحديات الاقتصاد الوطني في2018** , متوفر على الرابط لتالي:,WWW.HEPRESS.COM

[2] عبد الرحيم العسري, بهلو مصطفى .**خبراء يفككون التهديدات الارهابية والتحديات الامنية في إفريقيا ومينا**, هبريس نشر يوم 2018/11/18.

1/**كيف تتعامل المغرب مع التهديدات غير التقليدية**, متوفر على الرابط التالي:

https://intelligentsia.tm.over.com/rss.mai2016file:///C:/cdn-cgi/l/email-protection#c8a1a6aea788aebdbcbdbaadbda9ade6aba7a5 تاريخ الزيارة:19:54/2019/1/10

2/داود هشام ,**الابعاد الامنية في ظل التنافس الاورو أمريكي على المنطقة المغاربية**, مدكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات مغاربية,2015/2014,ص60

وقد استضاف مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، يوم 25 مايو 2016، د. محمد الهاشمي، أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري بجامعة ابن زهر أكادير، وعضو المكتب التنفيذي لمركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية بالمغرب، في لقاء عام تحت عنوان: "كيف تتعامل المغرب مع التهديدات غير التقليدية". وتطرق خلاله إلى التحديات والتهديدات التي تتعرض لها المملكة المغربية، وآليات تعامل الدولة معها.

وفي البداية، أشار المحاضر إلى أن المغرب مُعرضة لنوعين من التهديدات، هما:

*– **التهديدات الصلبة**: وتعني كل التهديدات المرتبطة بالجانب العسكري، وتتحدد التهديدات الصلبة لمملكة المغرب في أزمة الصحراء الغربية مع الجزائر، والتوترات والصراعات الكامنة مع إسبانيا بشأن بعض المدن المغربية المحتلة (سبتة ومليلة) من قِبل إسبانيا. وعلى الرغم من أن هذا التهديد خامد، ويرجع تاريخ آخر احتكاك بين الجانبين المغربي والإسباني في هذا الصدد إلى عام 2004، فإنه قابل للاشتعال في أي لحظة مرة أخرى.

*– **التهديدات المرنة**: وهي الأهم للمغرب في الوقت الحالي، وهي التي تُعرف بالتهديدات الأمنية غير التقليدية التي ترتبط بالأوضاع الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والدينية. وفي هذا الإطار، ثمة ثلاثة تهديدات غير تقليدية تواجه المغرب، أوضحها د. الهاشمي كالتالي:

1– موجات الهجرة:

تعد ظاهرة موجات الهجرة التي تشهدها المملكة المغربية من الظواهر غير التقليدية، حيث كانت المغرب لفترات طويلة بلداً مُصدراً للهجرة، غير أن تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط وأفريقيا جعلت منها بلداً مُستقبلاً للمهاجرين. وقد ترتب على تصاعد النزاعات في هذه المنطقة نزوح موجات من السكان، وهو ما حوَّل المغرب إلى بلد "ترانزيت" للهجرة إلى أوروبا.

غير أنه في الآونة الأخيرة، وبسبب التشديد على منافذ الحدود الأوروبية الجوية والبحرية والبرية، تحولت المملكة المغربية إلى بلد استقرار للمهاجرين، وهو ما طرح تحديات أمنية جديدة ترتبط بعدم المعرفة الجيدة بخلفيات المهاجرين وثقافتهم واتجاهاتهم، وعدم القدرة على ضبطهم جغرافياً في نطاق المغرب. ويُضاف إلى ذلك، التحدي الاقتصادي في ظل ارتفاع أعداد المهاجرين الذين يُقدرون بعشرات الآلاف، وتحدي إدماج المهاجرين داخل نسيج المجتمع المغربي، والذي يرتبط بدوره بمخاوف تصاعد الجرائم الاقتصادية ذات الصلة بمحاولات توفير العيش.

وفي مواجهة تلك التحديات وغيرها المرتبطة بتزايد أعداد المهاجرين، كانت للمغرب تجربة في إدماج المهاجرين، حيث اعتمدت الدولة سياسة توطين المهاجرين أو "شرعنه" المهاجرين. وشكَّل الملك محمد السادس لجنة لتسوية أوضاع هؤلاء المهاجرين، وتقدم إليها حوالي 100 ألف طلب، وتمت تسوية أوضاع نحو 50% منهم. وقد نجحت هذه التجربة على الأقل في مواجهة النقد الذي تعرضت له المغرب من قِبل المنظمات الحقوقية الدولية.

2– الحراك الاجتماعي:

تختلف المغرب عن باقي دول المنطقة في خصوصية الحراك الاجتماعي بها، وذلك نظراً لتركيبة المجتمع المغربي من ناحية، ومن ناحية أخرى لبقاء تجربة الجزائر في تسعينيات القرن الماضي في ذاكرة المجتمع المغربي، فالدمار الذي وقعت فيه الجزائر خلال هذه الفترة هو

تجربة لا ترغب المغرب في تكرارها تحت أي ظرف، وبالتالي هناك مخاوف من أي تحولات سياسية راديكالية. وأكد المحاضر أن هناك شبه حاجز نفسي بين الشعب المغربي وصعود التظاهرات، ومن ثم لم تتأثر المغرب كثيراً أثناء موجة الربيع العربي، فضلاً عن وجود ذكاء من متخذي القرار، بحيث لا يتركون الأمور تصل إلى مرحلة السخط العام. فهناك حركة إصلاحات بين الحين والآخر، وأيضاً تعديلات دستورية مستمرة. أي أن الحراك الاجتماعي مُستمر بشكل أو بآخر في المجتمع المغربي، وهناك مطالبات بالتغيير والإصلاح لكن في إطار المؤسسات الموجودة، فيما يُطلق عليه "الحراك أو التغيير في إطار الاستمرارية".

وعندما ظهرت حركة 20 فبراير في عام 2011، كانت أمراً غير مسبوق، باعتبارها مثَّلت حينها تحدياً أمنياً وسياسياً. ومازالت هذه الحركة موجودة ولكنها غيَّرت من استراتيجيتها، حيث باتت هناك عدة أشكال للحراك في المغرب، ومنها: توظيف السينما والفن فيما يُعرف باسم "سينما النضال"، وعرض المسرحيات في الشارع من دون أي اعتبارات للقانون، والاتجاه نحو ما يُسمى political podcast، فضلاً عن الإعلام البديل من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتقديم وجهات نظر أخرى عما يحدث، وهو ما يمثل قلقاً للجهات الحكومية.

3- الراديكالية والتطرف:

طُرحت هذه المشكلة في المغرب منذ التسعينيات في ظل نشاط الحركات الإسلامية في هذه الفترة، وغُض الطرف عنها لمواجهة التيار اليساري، غير أنها أصبحت حينها تشكل عبئاً على الدولة. وكانت نقطة التحول في عام 2003 عندما حدثت عمليات إرهابية كبيرة في الدار البيضاء ومراكش، وترتب عليها اتخاذ إجراءات أمنية حاسمة، وشن حركة اعتقالات واسعة، حيث تم القبض على 3 آلاف شخص وصدرت أحكام مغلظة بالسجن بحق عدد كبير من هؤلاء المتهمين. وأيضاً كان حزب العدالة والتنمية مهدداً بالحل، لأن كثيراً من الجهات حمَّله مسؤولية هذه العمليات الإرهابية.

وبعد عام 2003، اعتمد المغرب استراتيجية أمنية ذات بُعدين، أحدهما البُعد الأمني البحت، والآخر بُعد غير أمني، والذي استهدف جذور الراديكالية، لمنع تكرار مثل هذه الحوادث الإرهابية مرة أخرى. وتم التركيز على الإجراءات الاستباقية لإجهاض العمليات الإرهابية.

وفي عام 2004، تم اعتماد سياسة لإصلاح الشأن الديني ومنع انتشار الفكر المتطرف في المغرب، وتتضمن هذه السياسة عدة أبعاد، أهمها ما يلي:

أ- إعداد أئمة المساجد، وذلك لأن بداية التشدد قد تبدأ من المساجد كونها تعتبر أول تجربة للشخص بالدين خارج نطاق الأسرة. وأثبتت تجربة إعداد أئمة المساجد نجاحها، وتقوم المغرب بإرسال عدة أئمة إلى دول أفريقية وأوروبية، ما سمح بصعود ما يُسمى "النموذج المغربي للتدين".

ب- فتح حوار مع المشتبه فيهم والمتورطين في أعمال العنف والراديكالية، وسمح هذا الأمر بإجراء عدة مراجعات.

ج- اعتماد المغرب "الحكومة الأمنية"، فلأول مرة يكون هناك مجلس أعلى للأمن تحت إشراف الملك مباشرة، ويضم وزراء الداخلية والعدل والدفاع، ويُسمح بحضور آخرين لهم علاقة بالأمن من غير الأمنيين التقليديين...

ومن جهة أخرى، تعتمد المغرب "مقاربة حقوقية" تراعي حقوق الانسان في الجوانب الأمنية، وتمت معاقبة عدد من عناصر الشرطة على تجاوزات قاموا بها، وذلك في إطار نوع من المصالحة وتعزيز الثقة بين أجهزة الأمن والمجتمع.

وأخيراً، أكد د. الهاشمي أن أهم عنصر قوة لأمن واستقرار المغرب هو جهاز المخابرات المعروف بكفاءته، وهو من أكثر الأجهزة التي تعتمد على العنصر البشري، بما يتيح له تجميع قدر هائل من المعلومات، وقد اتضح ذلك في هجمات بروكسل الأخيرة.

ثالثا: التحديات الامنية الداخلية في موريتانيا:

أ/ التحديات السياسية في موريتانيا:

ولم تمثل موريتانيا استثناء من سيطرة العملية الانتخابية على المشهد السياسي في المغرب العربي عام 2014 ومازال المشهد الموريتاني رهينا بعقدة العسكر و السياسة, وموريتانيا السياسية ما زالت غير قادرة على التغلب على موريتانيا العسكرية،" وهذا ما يشير إلى أن التجربة الانتخابية في موريتانيا قد وصلت درجة متقدمة من الضعف؛ بسبب الاهتمام بالجانب الشكلي في موضوع الانتخابات كوسيلة لحل الأزمات السياسية، وقد شهدت البلاد انتخابات رئاسية في شهر يونيو2014 ، وعكست نتائجها بفوز الرئيس محمد ولد عبد العزيز استمرار للوضع السياسي القائم مند انقلاب صيف عام2008.

نجحت السلطة في موريتانيا في إحداث تصدع بجدار المعارضة، ولم يمثل موقف المعارضة وخيارها مقاطعة انتخابات الرئاسة تحديا كبيرا لتوجهات السلطة وتبدو المعارضة برأسين: ويظهر ذلك من خلال الانقسام حول الاستجابة لدعوات الحوار التي تطلقها السلطة، حيث ان قوى السياسة المكونة للمنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة المعارض في موريتانيا، تواجه خلافات قوية حول الحوار مع الحكومة، وقد شكلت تنسيقية لمواجهة الرئيس ولد عبد الغزيز في الانتخابات.

وتعاني المعارضة الممثلة في منتدى الوحدة والديمقراطية خلافات قوية بين مكوناتها؛ التي تضم أحزابا سياسية وممثلين عن الكنفيدراليات العمالية، وأعضاء منظمات وهيئات المجتمع المدني، وشخصيات سياسية مستقلة، وقد تفككت منسقية المعارضة بسبب مشاركة حزب تواصل الإسلامي في الانتخابات البلدية والنيابية؛ التي جرت نهاية 2013 منفردا عن بقية الاطراف السياسية المعارضة ,وأدى دلك الى إضعاف تحالف منسفية المعارضة التقليدية ، ووجدت أطراف ً ى ذلك إلى إضعاف تحالف منسقية المعارضة الضعيف أصلا ,ووجدتً أطرا كبيرة من المعارضة التقليدية خارج العملية الانتخابية، وخارج المجالس الانتخابية التي نتجت عنها. إن مشاركة الإسلاميين في الانتخابات لا تمنع استمرار تعرضهم لضغوط السلطة؛ حيث عرف عام2014حل أهم مؤسسة دعوية لدى الاسلاميين وهي مؤسسة المستقبل، التي يرأسها محمد ولد الددو، الإسلاميين؛ وهي: مؤسسة المستقبل الرغبة في تسخين الساحة السياسية.

ومن ناحية أخرى شهد عام2014 أيضا-تحولا عسكريا ذا بعد سياسي مهم في بنية وتركيبة المؤسسة العسكرية؛ التي تحولتُ إلى جيوش وألوية متعددة؛ حيث تتوزع على الجيش البري والجيش البحري والجيش الجوي، وهي تابعة لقائد الأركان الموريتانية، ويمثل هذا التوزيع في الاختصاصات اتجاها نحو تشتيت مراكز الثقل والقيادة داخل الجسم العسكري بتزايد أعداد الجنرالات والعقداء؛ بما يضعف دور المؤسسة العسكرية في إحداث تغييرات سياسية في المستقبل.[1]

[1] كمال القصير، **جيو بوليتيك المغرب العربي، قراءة في ديناميات عام2014**.تقارير مركز الجزيرة للدراسات. جانفي 2015.

ب/التحديات الاقتصادية في موريتانيا:

تعتبر موريتانيا بلدا افريقيا متعددة الثروات، حيث يعتمد اقتصادها في نشاطه على جملة من الركائز منها استخراج المناجم والصيد الصناعي والتجارة وقطاع الزراعة والتنمية، غير انه ومنذ فترة طويلة، شكل استغلال حديد مناجم منطقة ازويرات إضافة إلى نحاس وذهب اكجوجت و جبس اندرامشة المكونات الأساسية للتصدير. وفي بداية الثمانينات بدأ استغلال الثروة السمكية التي أخذت أهميتها تتزايد إلى أن أصبحت الآن الثروة الأولى في البلاد. أما التجارة فتلعب دورا محوريا في الاقتصاد الوطني وهو أمر طبيعي في بلاد ذات تقاليد تجارية عريقة ومعبر لقوافل تجارة القرون الوسطى بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا جنوب الصحراء. وأما القطاع الزراعي والرعوي وهو يمثل 20 % من الناتج الداخلي الخام، فهو دعامة للاقتصاد لا تقل أهمية عن الدعامات الأخرى. لكنه لازال خاضعا لنزوات الظروف المناخية ولهذا فهو عاجز عن ابلا غ البلاد للاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء.

فرص الاستثمار في موريتانيا.

لقد تبنت موريتانيا في السنوات الأخيرة سياسة انفتاح اقتصادي تعتمد على الليبرالية، وذلك من خلال تطوير القطاع الخاص و المختلط، إذ تتوفر كل الضمانات المشجعة ، مثل العدالة والسلم الاجتماعي والاستقرار السياسي .فالمناخ الموريتاني يشهد استقرارا اقتصاديا كليا ملائما، لجلب الاستثمارات ، وذلك بفضل النصوص التي تحمي هذه الاستثمارات ، إذ يضمن دستور البلاد ، وقانون الاستثمار ومدونة التجارة المميزات التالية :-

- حرية المقاولة.
- حرية تحويل رأس المال والأرباح.
- حرية الحصول على المواد الخام الأولية.
- ضمانة الملكية الفكرية.
- المساواة بين المستثمر الاجنبي والموريتاني.
- نظام التحكيم في النزاعات المتعلقة بالاستثمار.
- الإعفاءات الضريبية والجمركية، المحفزة .
- وأخيرا، إمكانية إقامة مناطق اقتصادية خاصة، وللعلم بان موريتانيا عضو في المنظمة العالمية لتأمين الاستثمارات (MIGA) ، وبدأت في تطوير بنى تحية ملائمة على سبيل المثال كهرباء وطرق ومواصلات واتصالات وتعليم وصحة .

كما لديها اتفاقيات ثنائية لتطوير وحماية الاستثمارات مع دول كثيرة ومن بينها الجمهورية اليمنية الشقيقة.

المعوقات

يعاني الاقتصاد الموريتاني من عدة مشاكل تعيق نموه ويمكن اختصار تلك المعوقات في النقاط التالية:

- الفساد المستشري في مفاصل الدولة رغم تراجعه في السنوات الثلاث الماضية وفق بعض المحللين الاقتصاديين نتيجة للإصلاحات التي ادخلت علي الاقتصاد الموريتاني.

- عدم الاستقرار السياسي أنتج عنه غياب استراتيجية اقتصادية ناجعة.
- تضخم العملة.
- ضعف القدرة الشرائية للمواطنين.
- مشاكل الطاقة والمياه: حيث يمثل ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه عائقاً كبيراً أمام الصناعات الاستخراجية في موريتانيا مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الحافز على الاستثمار.
- مشاكل النقل والمواصلات
- التبعية المفرطة للاقتصاديات الغربية.
- تدهور الأوضاع الأمنية (بروز خطر القاعدة ...).[1]

ج/ التحديات الامنية في موريتانيا:

تشكل قضايا تفاقم الأزمة في شمال مالي، واحتدام الصراع بمنطقة الساحل الأفريقي، وتعقد" أزمة الصحراء الغربية؛ تهديدا للدولة الموريتانية، بحسب مختصين أكدوا أن حدود موريتانيا الجنوبية والشرقية "أصبحت بؤرا قد تنفجر في أي لحظة، إن لم يتم تدارك الوضع، وإيجاد تسويات للأزمات العالقة. وقال الباحث الموريتاني المختص في القضايا الأفريقية، عبد الله ماما دوبا، إن موريتانيا تواجه في الوقت الراهن تحديات كبيرة تهدد كيانها، على رأسها تداعيات الأزمة في شمال مالي، التي تؤثر بشكل مباشر على الوضع الداخلي الموريتاني؛ بحكم الجوار والاشتراك في عدد من الملفات. .

وأضاف ماما دوبا لـ"عربي21 "أن الأزمة في منطقة شمال مالي: "بدأت تأخذ طابعا جديدا منذ الغزو الفرنسي لها ولمنطقة أزواد"، مشيرا إلى "بروز حركات سياسية وعسكرية مسلحة جديدة، ذات طابع عرقي، لها امتدادات كبيرة في عدد من الدول الأفريقية، وخاصة الحركة الجديدة التي ولدت مؤخرا في غرب مالي، وهي حركة تحرير (ماسينا) التي تحاول أن تستنفر مجموعات (الفلان) التي تتواجد في 18 دولة أفريقية؛ من موريتانيا إلى السودان، مرورا بوسط القارة الأفريقية.

وأوضح الباحث – الذي سبق أن عمل مستشارا للرئيس الموريتاني السابق سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله – أن الصراع في شمال مالي، وتشعبه، وتعقد ملفاته الشائكة؛ أصبح تهديدا حقيقيا لكيان الدولة الموريتانية، "بحكم التداخل الاجتماعي، والحدود الجغرافية بين البلدين، التي تعد أطول حدود برية بين بلدين في المنطقة. من جهته؛ قال رئيس المركز المغاربي للدراسات، ديدي ولد السالك، إن موريتانيا منذ استقلالها عن فرنسا عام 1960؛ غير قادرة على تحديد "سياسة توازن" في الشمال، وخصوصا فيما يتعلق بموضوع الصحراء الغربية "محل الخلاف المغربي الجزائري.

[1] 1/ سيد محمد ولد خليفة، **الاقتصاد الموريتاني الركائز والمعوقات** .متوفر على الرابط :www.afrigatenews.net file:///C:/Users/FG/Desktop/imen%20ben%20ali/Mauritanie-Economie.htm .تاريخ الزيارة2018/12/21على الساعة11:30

وأضاف أن الدولة الموريتانية تفتقد أيضا القدرة على أن تكون عاملا مؤثرا في غرب أفريقيا ومنطقة الصحراء، مشيرا إلى أن ذلك "له انعكاسات سلبية على مستقبل البلد واستقراره وتابع ولد السالك لـ"عربي21 " :"فشل الحكومات الموريتانية المتعاقبة في إدارة الملفات الإقليمية؛ أثر بشكل مباشر على سياسية البلاد الخارجية، وعلى الاستثمار والتعاون الأجنبي.

تحديات أخرى.

وأكد ولد السالك أن "الهجرة السرية" تشكل أيضا تحديا أساسيا تواجهه البلاد، قائلا إن "الهجرة ليست قضية بشر يتحركون فقط، بل هي قصة إنسان يحمل معه أزمات اقتصادية واجتماعية وأمنية وصحية.

أشار إلى ما وصفه بـ"التحدي الأمني" الذي تواجهه موريتانيا، "باعتبارها تقع بمنطقة الساحل، وهذه منطقة تواجه دولها بالكامل هشاشة كبيرة، وتحديات متعددة، على رأسها الهوية الثقافية، وقضايا الاستقرار السياسي.

وأضاف أن "هذه الدول – ومن بينها موريتانيا – انتشرت فيها الجريمة المنظمة بشكل كبير، بالإضافة إلى تجارة المخدرات، وتفاقم أزمة ما يسمى بالإرهاب"، لافتا إلى أن "أصحاب الجريمة المنظمة بالمنطقة؛ يتحالفون فيما بينهم، وهو ما يعقد الأزمة القائمة، ويجعل حلها عصيا"، على حد تعبيره.[1]

.

[1] ولد شنا محمد. **ازمات داخلية وخارجية تهدد الدولة الموريتانية** .متوفر على الرابط: http://arabi21.Com

المبحث الثاني: التحديات البينية المغاربية

تعتبر منطقة المغرب العربي مهمة على أعلى المستوياتِ ولكنها للأسف الشديد مفتتة ومتخلفة وضعيفة، ويمثل تطور العلاقات البينية وبناء اتحاد المغرب العربي فرصته للإقلاع والنمو والتطور، حلم بها زعماء وشعوب المنطقة أجيالا تلو الأجيال ,لقد تأسست فكرة المغرب العربي من عقود وتصور رجال الحركة الوطنية آلياتها وجربوا العمل المشترك لخدمتها ,غير ان فترة الاستقلال جاءت بخلافات متعددة عطلت المشروع، ثم وقعت صحوة في نهاية الثمانينيات أسست اتحاد المغرب العربي ولكن المشروع بقي حبرا على ورق في المجمل حتى جاء الربيع العربي فأثر في قطرين من المغرب العربي تأثيرا كليا وهما تونس وليبيا وأحدث تغييرا جزئيا مهما في المغرب الأقصى ولم يصب الجزائر في شيء، وترك موريتانيا تحاول اللحاق بالمنتفضين دون نتيجة ,وسأحاول في هدا المبحث تسليط الضوء على هده العلاقات خاصة بعد ثورات الربيع العربي ومدى تأثير الاخيرة.من التطورات الإيجابية والسلبية الحاصلة في العلاقات البينية المغاربية .

أولا:العلاقات الجزائرية المغربية:

إن الصراع في الصحراء الغربية يخفي تنافسا شديدا بين الجزائر والمغرب على الهيمنة والزعامة في المنطقة المغاربية. ومع أن بداية الصراع تزامنت مع فترة هدنة بين البلدين. وتمشيا مع استراتيجية الهدنة فإن الجزائر رفضت في البداية مساعدة جبهة البوليساريو. إلا أنه وبعد إعلان المغرب عن المسيرة الخضراء (مسيرة سلمية اتجهت نحو الصحراء دعا لها الملك ألف مغربي) لاسترداد ما ترى الرباط أنه "الأقاليم الصحراوية التي تم استقطاعها من الحسن الثاني وشارك فيها المغرب"، فقد تغير عندها موقف الحكومة الجزائرية بشكل ملحوظ. كشفت المبادرة المغربية بالزحف على الصحراء الغربية نبذا لمبدأ تقرير مصير الشعب الصحراوي. وعندها برزت مخاوف الجزائر للوجود؛ وهي مخاوف كانت الجزائر تظن أنها دفنت بعد اعتراف المغرب باستقلال موريتانيا، وبعد اتفاقية إفران التي اعترفت المغرب بموجبها بأحقية الجزائر في إقليم تندوف. ومما زاد الخوف الجزائري أن الاتفاقية المذكورة لم تتم المصادقة عليها. وكانت المؤسسة العسكرية الجزائرية تدفع بالسلطة التنفيذية نحو التصعيد مع المغرب. فبالنسبة للمؤسسة العسكرية الجزائرية يعني الاستسلام للمبادرة المغربية المتمثلة في "الزحف على الصحراء" أن الجزائر غير آمنة من التعرض لمطالبات أخرى من قبل المغرب، مطالبات قد تتعلق بأجزاء معينة من الصحراء الجزائرية.[1]

وخارجا عن ادعاءات كل طرف أحقيته في الصحراء، فإن هذا الصراع يكشف بوضوح عن أكبر لاعبين وهما: المغرب والجزائر اللذان يتعارض نظاماهما السياسيان في كل شيء. وباختيارها الدفاع عن جبهة البوليساريو، وتقديمها للجبهة ملاذا رمزيا يقع قرب تندوف، وبتوفيرها وسائل لشن الحرب ضد المغرب، ظهرت الجزائر وكأنها تسلط الضوء على التزامها بـ"حماية" ثورتها وعلى إدانة كل ما من شأنه أن يهدد هذا الانقلاب. وتضع الجزائر نفسها في موقف دفاعي يسعى إلى حمايتها الذاتية مما تعتبره سببا في زعزعة استقرار

[1] عائشة مصطفاوي .**اتحاد المغرب العربي,(دراسة في المعوقات والتحديات)1999-1964**.مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ لمغرب العربي الحديث والمعاصرص83.

نظامها وإمكانية اقتطاع النظام الملكي المغربي لجزء من أراضيها. وقد وظف النظام الجزائري إدارته لهذا الصراع في تسيير التوازنات الدقيقة جدا بين مؤيدي ومعارضي الإصلاح الاقتصادي والانفتاح السياسي داخل مؤسسة الجيش والأمن العسكري.

لعوامل الفاعلة في تطور العلاقات بين المغرب والجزائر" اعتبر المغرب أن طبيعة النظام الذي اختاره هي التي تقلق الجزائر التي اعتبرت أن الاشتراكية التي انتهجت هي التي تقلق المغرب"

يرتهن الوضع العام للعلاقات المغربية الجزائرية عموما، والتناقض الحاد بين البلدين إزاء قضية الصحراء خصوصا، لعدة عوامل تاريخية وجغرافية وإيديولوجية فضلا عن العوامل الدولية، وهي عوامل تشكلت طوال الأربعين سنة الماضية، دون إغفال رواسب الماضي.

ويمكن تركيز هذه العوامل في النقاط الثلاث التالية:

1- المستوى التاريخي والإيديولوجي

والذي يعود إلى اختلاف التطور التاريخي للبلدين، فالمغرب ذو رصيد تاريخي في الاستقلال السياسي والهوية الواحدة ذلك أنه "مصدر السلطات والإمبراطوريات ونقطة تجمع للتاريخ الإسلامي العربي في شمال أفريقيا. ولأنه أيضا يتمتع ببنية داخلية تجمعها حاجة استعادة وحدة ماضيه ويحتل موقعا جغرافيا مطوقا للمغرب (...) بالمقابل فإن الجزائر، كوحدة سياسية، تسعى لانتشال نفسها من غموض تاريخي وإيجاد هوية قومية بدونها تنتهي الثورة إلى مأزق حاد، دواؤه الوحيد الذوبان في وحدة المغرب العربي1. وتبلور ذلك بوضوح في التمايز الذي عرفه كلا النظامين السياسيين للبلدين، نظام ملكي في المغرب وآخر جمهوري في الجزائر، وما استتبع ذلك من تنامي خوف مغربي من تمدد جزائري للهيمنة عليه لا سيما في ظل الحضور المتعاظم عربيا وإفريقيا ودوليا للجزائر2. وقد برز هذا بوضوح في مضامين الحرب الإعلامية الأيديولوجية بين البلدين مباشرة، بعد حرب الرمال سنة 1963 حيث اعتبر العاهل المغربي أن طبيعة النظام الذي اختارته بلاده هي التي تقلق الجزائر، واعتبرت الجزائر أن الاشتراكية هي التي تقلق المغرب3، كما يفسر هذا العامل أحد الأسباب التي كمنت وراء الدعم الجزائري لبعض فصائل المعارضة المغربية.

2. الخلاف الحدود

وهو الخلاف الذي تدافع فيه الجزائر عن حدودها كما تركها الاستعمار الفرنسي في مقابل المغرب الذي يطالب بحدوده كما كانت قبل مجيء هذا الاستعمار والتي تمثل معاهدة لالة مغنية 18 مارس/ آذار 1845 إطارا مرجعيا لها، وهي المعاهدة التي وقعها المغرب مع فرنسا بعد هزيمته بمعركة ايسلي في 14 أغسطس/ آب 1844 بسبب دعمه لثورة الأمير عبد القادر الجزائري. وفي تلك المعاهدة تم النص على استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب وتركيا لتصبح هي الحدود بين المغرب والجزائر، إلا أن الاتفاقية أبقت منطقة الصحراء الشرقية في الجنوب (أي منطقة تندوف) في وضعية غامضة. وقد تلت هذه الاتفاقية عدة اتفاقيات أخرى في 1901 و1902 كانت ترتبط بدرجة تقدم التوغل الاستعماري لفرنسا في المغرب وسعيها لتثبيت وجودها في الجزائر مما كان يفضي للانتقاص التدريجي من التراب المغربي.

ومنذ حصول المغرب على استقلاله ومشكلة الحدود مع الجزائر مطروحة، إلا أنها تؤجل حتى لا تعتبر طعنا للثورة الجزائرية، إلى أن حصلت الجزائر على استقلالها في يوليو/ تموز 1962 ويتجدد طرح المشكل. وقد نجم عن هذا الخلاف الحدودي مواجهات عسكرية بين البلدين عرفت بحرب الرمال في شهر أكتوبر/ تشرين الأول 1963، بعد تصاعد الأحداث الحدودية طيلة شهري يوليو/ تموز

وسبتمبر/ أيلول من نفس السنة، حيث تقدم المغرب نحو منطقة تندوف وفشلت المفوضات التي تمت في بداية شهر أكتوبر/ تشرين الأول بين المغرب والجزائر وحضرها عن الجزائر عبد العزيز بوتفليقة الرئيس الحالي لها.[1]

وقد تم احتواء النزاع بعد تدخلات عربية وأفريقية، كما عالج لقاء مصغر في القمة العربية بالقاهرة عام 1964 بعض أسباب النزاع، إلا أن المشكل المتعلق بالصحراء الشرقية بقي عالقا خصوصا بعد اكتشاف الحديد بها وتجدد المطالب المغربية بضرورة تسوية المشكلة، ليكتسي النزاع بعدا دوليا حيث اصطبغ بصراعات الحرب الباردة واصطفاف المغرب لجهة الولايات المتحدة في مقابل اصطفاف الجزائر لجهة الاتحاد السوفياتي، ولا سيما بعد انقلاب بومدين في 1965، و لم يخل التوتر من صدامات عسكرية في 1967 أدت لسعي المغرب لطرح النزاع على الأمم المتحدة.

وما غذى النزاع بقوة هو صعوبة استغلال الحديد المكتشف إلا إذا تم نقله عبر الصحراء في اتجاه المحيط الأطلسي أي عبر المرور على المغرب، باعتبار الكلفة الكبيرة لنقله من منطقة تندوف إلى الساحل المتوسطي للجزائر في الشمال، وهو ما فرض على الطرفين الدخول في مفاوضات تتيح الاستغلال المشترك لمناجم الحديد في مقابل الاعتراف المغربي بجزائرية منطقة تندوف، كان من ثماره مفاوضات إفران في 15 يناير/ كانون الثاني 1969 ثم مفاوضات 27 مايو/ أيار 1970 وبعدها مفاوضات 15 يونيو/ حزيران 1972، والتي انبثقت عنها معاهدة حول الحدود المغربية الجزائرية نصت على اعتراف المغرب بجزائرية تندوف، والمشاركة في إنتاج وتسويق حديد تندوف، ودعم الجزائر لمغربية الصحراء.

وتلا ذلك تصريحات جزائرية مؤيدة للحق المغربي في الصحراء، منها تصريح الرئيس الجزائري بومدين في مؤتمر القمة العربي بالرباط في أكتوبر/ تشرين الأول 1974 بأن مشكلة الصحراء لا تهم سوى المغرب وموريتانيا، وأن الجزائر مع الدولتين وتؤيد تحرير كل شبر من الأرض لا فقط في الصحراء الغربية بل أيضا في سبتة ومليليه وكل الجزر التي لا تزال تحت الاحتلال الإسباني.

إلا أن احتدام النزاع المغربي مع الاستعمار الإسباني حول الصحراء، وقرب تمكن المغرب من حسم النزاع لصالحه الذي يعني خروج الجزائر بدون مكاسب، وفي المقابل تقوية العلاقات الجزائرية الإسبانية واشتداد عود جبهة البوليساريو المدعمة من ليبيا وبالتالي بروز احتمالات تجاوز الممر المغربي لتسويق الحديد من خلال دعم مشروع دولة صحراوية توفر هذا الممر بدون كلفة كبيرة، دفع نحو حصول تحول في الموقف الجزائري منحاز كليا لصالح أطروحة تقرير المصير وقيام دولة صحراوية، وهو ما برز بوضوح بدءا من 1975.

3/العامل الدولي:

حيث أن سياسات القوى الدولية تجاه المنطقة المغاربية ارتكزت على التحكم في العلاقات المغربية الجزائرية، والموازنة بين طرفي هذه العلاقات، سواء أثناء الحرب الباردة أو ما بعدها، وذلك بحسب الأولوية المحددة من طرف القوى الأجنبية والتي ترى في المنطقة خزانا نفطيا (الجزائر) وموقعا استراتيجيا (المغرب) فضلا عن كونها سوقا للسلاح بامتياز، وهي اعتبارات عززها الماضي الاستعماري لفرنسا التي كانت تعتبر المنطقة مجال نفوذ تقليدي لها. ورغم انهيار الاتحاد السوفياتي فإن رياح الحرب الباردة لم تغادر المنطقة حيث حافظت الجزائر على علاقتها العسكرية الاستراتيجية مع روسيا، واستمرت هذه الأخيرة في تبني الأطروحة الجزائرية بخصوص نزاع الصحراء

[1] مصطفى الحلفي. أزمة **العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء**, متوفر على الرابط التالي:
https://www.aljaeera.net

داخل مجلس الأمن، وفي المقابل نجد الولايات المتحدة أكثر مراعاة للمطالب المغربية بخصوص النزاع، رغم بروز نزعة توظيفية لهذا الأمر من أجل فتح البوابة العسكرية الجزائرية.

''يرى المغرب أن الجزائر ساندت البوليساريو لتضمن إشغال المغرب عن المطالبة بمنطقة تندوف الجزائرية، وأن إسبانيا اختارت موقفا لا يخلو من مساندة الصحراويين حتى لا يتحرك المغرب للمطالبة بتحرير سبتة ومليليه والجزر المحتلة من طرف إسبانيا''

الخلاصة هي أن قضية الصحراء كانت توجد في قلب صراع دولي في تلك المرحلة ليس باعتبار مساحتها الجغرافية أو ثرواتها الطبيعية فقط، بل باعتبار دورها في تعميق تبعية دول المنطقة أيضا، واستمرت هذه الوضعية رغم انتهاء الحرب الباردة وهو ما نرصده من خلال مستويات ثلاثة:

*المنطقة المغاربية هي منطقة حيوية للأمن الاستراتيجي ولأوروبا ولحوض المتوسط، وهو ما جعلها تمثل بؤرة من بؤر الصراع الدولي وذلك منذ بداية هذا القرن، حيث يرى تقسيم المغرب إلى عدة أجزاء بين الدول الاستعمارية من خلال عدة معاهدات توجت بعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء 15 يناير/كانون الثاني 1906 حتى 7 إبريل/ نيسان 1906 الذي استمر طيلة ثلاثة أشهر، وعرف صراعات دولية حادة على المغرب حضرت فيها كل من ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وبريطانيا والبرتغال وإيطاليا، التدخل الدولي الراهن على اختلاف أشكاله الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية هو بمثابة "استمرار للمعالجة الدولية التنافسية الساعية إلى تحديد شروط غلبة استراتيجية لأحد الأطراف الدولية المتنازعة".

*ساهم الصراع الدولي في مرحلة الحرب الباردة في توظيف الصراع حول الصحراء المغربية لتحقيق عدة أهداف، منها التحكم في الممرات المائية، تشكيل الأحلاف العسكرية. إلا أن أهم هدف خدمته القضية هو أنها أصبحت أداة إشغال وإبعاد لغرب العالم الإسلامي والعربي عن شرقه وخصوصا أن المغرب والجزائر سبق أن عبرتا عن انشغال معتبر بالقضايا العربية والإسلامية، كما أثبت ذلك د. الشامي في دراسته عن "الصحراء الغربية. .عقدة التجزئة في المغرب العربي".

*أفضت تطورات الصراع في المنطقة إلى ارتفاع الحاجة إلى الدعم الأجنبي عسكريا واقتصاديا، لهذا النظام أو ذاك. وهو ما جعل القضية عنصر استنزاف للمقدرات الذاتية من جهة وعنصر تعميق للارتهان والتبعية من جهة أخرى، وهو ما أصبح يعطي مبررا للتدخل الأجنبي. وحسب د. الشامي فسيكون "التعاطي مع موضوع الصحراء إحدى الوسائل الهادفة إلى إطالة عمر المصالح الأجنبية في شمال إفريقيا خصوصا وعموم القارة عموما" وهو ما جعل التعاطي الدولي يخضع لسياسة لاحسم لفوائدها الأمنية والاستراتيجية ولخدمتها لخيار التجزئة والاستنزاف والتبعية لدول العالم الإسلامي على أساس توازن دقيق بين الجزائر و البو ليسا ريو من جهة أولى والمغرب من جهة ثانية، مارسته في مرحلة أولى فرنسا وبدرجة أقل الولايات المتحدة، في مرحلة ثانية أخذت الولايات المتحدة الزمام واستمرت به حتى الآن.

الخلاصة هي أن العوامل الثلاثة جعلت من تعميق ارتهان المغرب لنزاع الصحراء رهانا جزائريا تضمن من خلاله إشغال المغرب عن المطالبة بالصحراء الشرقية، مثلما هو حال إسبانيا التي اختارت نفس الموقف حتى لا يتحرك المغرب للمطالبة بتحرير سبتة ومليليه والجزر المحتلة من جهة أولى، وعملت في نفس السياق على توفير التغطية للتدخل الأجنبي في المنطقة من جهة ثانية.[1]

ثانيا: مشكلة الصحراء الغربية

لقد أثار المغرب مسالة الصحراء الغربية على اساس انها تمثل جزئا من الكيان الموريتاني ,فالصحراء تمثل جغرافيا الجزء الشمالي الغربي لموريتانيا والجنوبي للمغرب ,لهدف التحرر من السيطرة الاسبانية والفرنسية عندما بدا حزب الاستقلال كفاحه في المغرب المتمثل في فكرة المغرب العربي الكبير ,كانت الإيديولوجية العسكرية تؤكد على الهدف السياسي ,والتي كانت أساسا لمطالبه الإقليمية ,في معرض مطالبة المملكة المغربية بموريتانيا وقد آثرت المعرب وموريتانيا الحل السلمي لتسوية النزاعات بينهما ولجأ إلى الأمم المتحدة ,وفي هده الأثناء أعلنت إسبانيا أن منطقة الصحراء الغربية هي محافظة إسبانية, ولم تبدل الدول المغاربية أي جهد لتحرير المنطقة عدى محاولات محتشمة من المغرب وموريتانيا حيث بدا الانقسام بينهما جليا في الأمم المتحدة لأن كل طرف يريد المنطقة, حيث كان المغرب يطالب بالمنطقة الصحراوية لنفسه بسيادته على هذه المناطق بحكم وجوده التاريخي ,أما موريتانيا فكانت تطالب بالصحراء باعتبارها امتداد طبيعي لها وقرب سكان موريتانيا من سكان الصحراء ,وفي هذه الأثناء قامت انتفاضة عسكرية في مدينة العيون عرفت "بالزملة "تطالب بتحرير الصحراء الغربية فقامت إسبانيا بقمعها وكان هذا سنة 1975,وبينما كانت المغرب تلح على إسبانيا بمجهود دبلوماسي على ضرورة إرجاع المنطقة الصحراوية إلى المغرب وكذلك موريتانيا ,وبينما رأت جبهة البوليساريو أنها من قام بالكفاح ضد المستعمر وبالتالي هي صاحبة الحق في إدارة شؤون المنطقة في دولة مستقلة بعد انسحاب إسبانيا وبشكل أحادي بتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية خلال النصف الأول من سنة 1971.

ثالثا: تأثيرات "الربيع العربي" على قضية الصحراء

إن هذه المطالبات الداخلة في سياق حقوق الإنسان كانت قد سبقت الاضطرابات التي وقعت في العالم العربي سنة 2011, الا أنها فيما بعد تغذت على ما بات يسمى باسم "الربيع العربي". وما حدث في تأثير للربيع العربي في الصحراء الغربية يضاهيه ما حدث كذلك للسكان الصحراويين بتندوف. وهكذا، واستفادت من زخم الثورتين التونسية والمصرية ومع بداية الاحتجاج في المغرب التي رفعت حركة 20فبراير، تم تنظيم مظاهرة في 5مارس2011 في الوسط السياسي والإداري للمخيمات بتندوف (الرابوني). وهذا النداء الصادر عن مجموعات الشباب الثوريين يطالب بدعم جبهة البوليساريو الصحراوية لصحراويي "الأراضي المحتلة". كما طالب كذلك بإجراء إصلاحات حكومية، وتغيرات في الجهاز الإداري للدولة والسلطة القضائية، ووضع حد للفساد، ومكافحة سرقة المال العام، وإصلاح قانون الانتخابات ومشاركة أكبر الشباب في الحياة السياسية، والسماح لناخبين أكثر لمباشرة تعيين أعضاء في البرلمان ورئيس الجمهورية العربية الاشتراكية). وهذه المظاهرة التي لم يتم حظرها قد فقدت مصداقيتها من قبل سلطات البوليساريو التي أكدت أن ما حدث هو محاولة للتلاعب من جانب المغرب.

---

[1] خديجة محسن فينان . **الجغرافيا السياسية في المنطقة المغاربية بمقياس "الربيع العربي** "ندوة دولية (المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة) ,بالدوحة فبراير2015.ص6

في الواقع، فإن هذه المظاهرة قد أيدتها حركة "خط الشهيد"، التي تتألف من منشقين عن حركة البوليساريو ويقيمون في اسبانيا. وهذا المثال ينضاف إلى حركات العصيان الأخرى، يدل على حقيقة أن الآليات والمؤسسات القائمة والمراد منها تمثيل الصحراويين غير كافية على نحو متزايد. والصحراويون أينما كانوا لم يعودوا يجدون أنفسهم في الهيئات التي أنشأتها المملكة المغربية مثل: المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية الذي أنشأه محمد السادس سنة 1992.انهم لا يجدون انفسهم كذلك وبشكل أكبر في

1/فرصاوي جمال الدين وحمدي عيسى سليمان. **البعد السياسي لازمة تكامل المغرب العربي**. مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية. السنة الجامعية 2013/2012.ص50

الب وليساريو وصاروا يختارون طرقا وسطى. وفي مدينة العيون كما هي الحال في تندوف، نشاهد ، تنشيط نزاع الصحراء ولكن بأشكال احتجاجية جديدة.[1]

المطلب الثاني: العلاقات الليبية الموريتانية

بدأت العلاقات الموريتانية الليبية مع وصول العقيد الراحل معمر القذافي للسلطة في ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969، حيث بادرت موريتانيا دون تأخير بالاعتراف بحكومة الثورة.

بعد ذلك بفترة قصيرة في 11 من مايو 1970 قام الرئيس الراحل المختار ولد داداه بزيارة إلى ليبيا وهي الزيارة التي تلتها زيارة الزعيم الراحل معمر القذافي لموريتانيا في العام 1972، كما تقرر إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين لحظتها. تعززت إذا العلاقات الموريتانية الليبية في زمن الرئيس الراحل المختار ولد داداه وعقدت اتفاقيات ثقافية واقتصادية كبيرة من أهمها إنشاء "البنك العربي الليبي الموريتاني" "مصرف شنقيط حاليا" في العام 1972، والذي لا يزال قائما حتى اليوم.

كما قامت ليبيا بوضع وديعة قدرها 7 ملايين دولار في حساب اعتماد مالي لدى البنك المركزي الموريتاني وذلك لتعزيز مكانة الأوقية الموريتانية الناشئة حديثا، بعد أن رفض الفرنسيون إنشاء حساب خاص في الخزينة الفرنسية لصالح الأوقية في محاولة منهم لإجهاض فكرة الاستقلال الاقتصادي آنذاك.

كما تم إنشاء الشركة الموريتانية الليبية للصيد والشركة الموريتانية الليبية للزراعة، وتكفلت ليبيا ببناء "الثانوية العربية" وسط نواكشوط، والتي لا تزال أكبر ثانوية في موريتانيا حتى اليوم، كل ذلك كان قبل أن تدخل العلاقات الموريتانية الليبية في مرحلة مد وجزر بعد حرب الصحراء وما تلاها من انقلاب على حكم الراحل المختار ولد داداه، إذ دخلت الحكومات الموريتانية المتعاقبة في مراحل من سوء التفاهم مع الحكومة الليبية.[2]

1/ القذافي وولد الطايع.. ذروة الفتور

عرفت السنوات الأخيرة من حكم ولد الطايع فتورا كبيرا في العلاقات بين البلدين كان سببها الأساسي التطبيع مع الكيان الصهيوني الذي قام به نظام العقيد معاوية ولد سيد أحمد الطايع، الأمر الذي جعل القذافي يوجه انتقادات لاذعة للنظام الموريتاني، بعدها

[1] نفس المصدر السابق. ص9

[2] **العلاقات الليبية الموريتانية ولدت مع القدافي وماتت سريريا بعد وفاته**. متوفر على الرابط التالي :https//afrigatenews.Net

بلغت العلاقات الموريتانية الليبية ذروة التوتر، خاصة بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قادها تنظيم "فرسان التغيير" في يونيو 2003 وما تلاها من محاولات لذلك التنظيم، اتهمت موريتانيا آنذاك نظام القذافي بالوقوف خلفها ودعمها.

وقد تجسد ذلك التوتر في تفادي القذافي السلام على الرئيس الموريتاني في القمة العربية 17 بالجزائر –مارس 2005- واكتفى بإشعال سيجارته حال دخول الرئيس الموريتاني لقاعة المؤتمر. ومع هذا التوتر قبل الطرفان حينها بوساطة مغربية لرأب الصدع تلك الوساطة التي لم تكلل بالنجاح.

2/ما بعد ولد الطايع ومحاولة إنعاش العلاقات من جديد

بعد الانقلاب الذي أطاح بالرئيس معاوية ولد الطايع في أغشت من العام 2005 كانت ليبيا أول المعترفين بحكام موريتانيا الجدد وأبدت رغبتها في بناء علاقات متميزة مع النظام الجديد. وفي 24 من ديسمبر 2005 أي بعد أشهر قليلة من الإطاحة بنظام ولد الطايع أجرى العقيد أعلي ولد محمد فال رئيس المجلس العسكري الحاكم آنذاك زيارة وصفت بالناجحة لليبيا حيث التقى بالقذافي وتباحثا في سبل تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، وقد تميزت الفترة التي تلت ذلك بانتعاش في العلاقات قبل أن يوجه القذافي انتقادات ساخرة للانتخابات التي نظمها المجلس العسكري مستهزئا بالديمقراطية الموريتانية، واصفا موريتانيا بالدولة الصغيرة والمجتمع القبلي.

3/ الثورة الليبية ودخول العلاقات في نفق مظلم

مع بداية الثورة الليبية حاول الرئيس الموريتاني الوقوف إلى جانب صديقه معمر القذافي من خلال قيادة وساطة لإيجاد تسوية سياسية للأزمة الليبية مدعوما في ذلك ببعض قادة الاتحاد الإفريقي، وساطة كان ولد العزيز يرى أنها قد تجنب ليبيا التدخل الدولي وتسمح بتنفيذ إصلاح سياسي شامل بأقل التكاليف المادية والبشرية.

وخلال تلك الفترة قام النظام الليبي بتحويل ملايين الدولارات إلى حسابات لجهات معينة في العاصمة نواكشوط، وقد اتهمت المعارضة الموريتانية بعض المسئولين الموريتانيين بإخفاء تلك الأموال بعد سقوط نظام القذافي.

وبعد فشل وساطة الرئيس الموريتاني وتسارع أحداث الثورة الليبية مطحية بنظام القذافي، تعرض النظام الموريتاني لصدمة قوية بسقوط أحد أهم حلفائه في المنطقة، ورغم ذلك حاول ولد عبد العزيز التكيف مع واقع ليبيا الجديد في محاولة منه للانفتاح على حكام ليبيا الجدد، ومما أعطاه دفعة قوية في ذلك الاتجاه تسليم الصندوق الأسود لنظام القذافي عبد الله السنوسي هدية للسلطات الجديدة.

4/ تسليم السنوسي.. الصفقة المثيرة

قبل تسليم السنوسي للسلطات الليبية صرح الرئيس الموريتاني "السنوسي في عهدة القضاء الموريتاني، ولدينا التزاما أخلاقيا تجاهه"، بعد ذلك يبدو أن الوفد الليبي الذي ضم وزير المالية جعل ولد عبد العزيز يتخلى عن التزامه الأخلاقي تجاه السنوسي إذ تم تسليمه للسلطات الليبية في صفقة مثيرة للجدل، فقد وصفتها المعارضة الموريتانية بالفضيحة، متهمة نظام ولد عبد العزيز ببيع السنوسي، بينما صرح ولد عبد العزيز في مقابلة أخيرة مع إذاعة فرنسا الدولية بأن ثمن تسليم السنوسي لا يتعدى تحسين العلاقات مع حكام ليبيا الجدد.

فيما تقول بعض المعلومات بأن صفقة تسليم السنوسي تضمنت تسليم 200 مليون دولار للنظام الموريتاني إضافة إلى التزام السلطات الليبية الجديدة برفع الحظر عن الاستثمارات الليبية في موريتانيا ومسح الديون الليبية على موريتانيا، إضافة إلى إكمال كل المشاريع الليبية في موريتانيا والتي تعطلت مع رحيل نظام القذافي.

ويمكن القول أن العلاقات الليبية الموريتانية شهدت العديد من المد والجزر من أيام المختار ولد داداه إلى اليوم، ولا تزال الحكومة الموريتانية تسعى إلى إكمال المشاريع الليبية التي توقفت مع رحيل نظام القذافي والتي من أهمها:

- زيادة رأس مال مصرف شنقيط.
- بناء فندق الفاتح في نواكشوط.
- بناء 500 وحدة سكنية.
- إنشاء مصنع للألبان ومشتقاتها في مدينة النعمة.
- استصلاح 32 ألف هكتار من الأراضي الزراعية على ضفة نهر السنغال.
- إنشاء مصنع للأسماك.

ورغم حالة المد والجزر التي طغت على علاقات البلدين، بقي الشعب الموريتاني دائما يحتفظ بود كبير لليبيين، بحكم علاقات الشعبين الضاربة في التاريخ فقد حط العلماء الشناقطة بالديار الليبية في رحلاتهم إلى الحج وتركوا هناك أثرا كبيرا وفتاوى لا تزال مساجد ليبيا وزواياها حاضنة لها إلى اليوم، وهناك الكثير من العائلات الموريتانية التي ولد أبناؤها وتربوا في ليبيا بل إن البعض منهم رفض القدوم بعد الثورة.

ومع دوامة العنف التي تشهدها ليبيا الآن تبقى آمال الموريتانيين تواقة إلى عودة الاستقرار الى بلد يكنون لأهله كل المحبة والتقدير.

المبحث الثالث: التحديات الدولية لدول الاتحاد المغاربي:

يعتبر التنافس سمة لازمة لحياة البشر على مر العصور، فمن التنافس على المراعي ثم الاراضي الزراعية، إلى التنافس على موارد المواد الأولية في الثورة الصناعية، وبظهور الحضارة الغربية المادية، الذي تزامن مع بروز فكرة الدولة، ازداد التنافس على مناطق النفوذ الحيوي ,التي قسمت العالم خصوصا الجنوبي منه إلى مستعمرات وما كاد ينتهي هذا التنافس الاستعماري حتى بزغ للوجود تنافس إيديولوجي يتزعمه كل من الاتحاد السوفياتي المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وهو نوع جديد من الاستعمار لكن هاته المرة للأيديولوجيات والمعتقدات، والغرض واحد هو بسط النفوذ دائما على أكبر قدر من موارد الدول الضعيفة. غير أن الملاحظ على هذا التنافس عموما هو رجحان الكفة الأمريكية على باقي القوى، حيث راحت أمريكا تعولم العالم و"أمركته" حسب احتياجاتها وبما يحقق مصلحتها، وباتت كل مناطق النفوذ التقليدية لحلفائها مصدرا لأطماعها، وبذلك برز للسطح التنافس على المنطقة المغاربية، التي عرفت العديد من التقلبات السياسية والاقتصادية والأمنية وحتى الثقافية، التي، جعلت منها دولا تابعة منذ استقلالها، وزاد الاهتمام بهذه المنطقة بعد أحداث سبتمبر/ أيلول 2001على الإرهاب ومكافحة القاعدة المنتشرة في بلاد المغرب العربي.

إلا أن التقلبات الأخيرة في المعادلة السياسية في المنطقة، بعد سقوط نظام بن علي والقذافي، في إطار ما يسمى بالربيع العربي، قد اختلطت الكثير من الأوراق في الحسابات السياسية والأمنية والاقتصادية، وهو ما دفعنا إلى البحث في هذا الموضوع، الذي نتقصى

فيه حقيقة التنافس الدولي في المنطقة المغاربية، بعد الحركات الثورة والاصلاحية الكبيرة في هاته المنطقة، وذلك من خلال التطرق لأسباب التنافس الدولي على المنطقة، ثم التعريج على القوى الفاعلة في النظام الدولي الجديد، لنصل في الأخير إلى المجالات المتنافس عليها في الدول المغاربية.[1]

المطلب الاول: النفود الفرنسي والدور الأمريكي الجديد في المغرب العربي:

أولا: النفود الفرنسي في المغرب العربي:

لقد خضعت دول المغرب العربي الثلاث: الجزائر، تونس، المغرب إلى الاستعمار الفرنسي في إطار الهجمة الكبرى الاستعمارية التي اجتاحت العالم، هذا الاستعمار الذي دام حوالي قرن ونصف قرن، من سنة 1830 إلى غاية سنة 1962، تراوح بين الاحتلال والحماية، وتم لفترات غير متساوية لبلدان المنطقة .ويلخص عبد الحميد براهيمي ظروف احتلال بلدان المغرب العربي كالآتي – : انقسام بلدان المغرب العربي وتقوقعها على نفسها ، مما سهل عملية الغزو الأجنبي لها– ضعف الجيش في البلدان المغاربية، حيث انصرفت إلى تحصيل الضرائب وحماية الحاكم من الرعية.كل هذه الظروف سهلت عملية الغزو المرحلي لبلاد المغرب العربي والتي بدأت بالجزائر سنة 1830,وتونس1881,والمغرب 1902.

وقد شكلت منطقة المغرب العربي ورقة ضغط في لعبة التوازنات الدولية وساحة لاستقبال الصراع في حقبة الثنائية القطبية بين الشرق والغرب، حيث وقعت المنطقة في استقطاب سياسي جر دولها إلى الانتماء لأحد المعسكرين المتصارعين في حقبة الحرب الباردة، بانقسامها الى محورين منذ استقلالها إلى غاية 1990، فبينما انحازت كل من الجزائر وليبيا إلى المعسكر الشرقي، فإن المغرب وتونس وموريتانيا قد انحازوا ا إلى المعسكر الغربي . أما بعد الحرب الباردة، فقد مثلت منطقة المغرب العربي بؤرة اهتمام القوى الدولية، مما جعلها موضوع منافسة بينهم خاصة بين فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية والصين.[2]

حيث تنظر فرنسا إلى المغرب العربي على أنه خط أحمر في نفوذها الدولي ، مستعدة لخوض الصراع من أجله ، حتى لو كان منافسها طرف في حجم الولايات المتحدة الأمريكية ، التي حققت تواجد حثيثا في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر لما تمثله المنطقة من أهمية في الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب الدولي . فإذا تأملنا مليا المتغيرات الحاصلة منذ تاريخ أحداث 11سبتمبر في منطقة المغرب العربي فإننا نجد أنها منطقة جيوسياسية، تدار فيها المصالح وعلاقات الشد والجذب، دون ضجيج دوي الصدى. فقد أصبح ينظر إليها، من منطلق تحييد الخطر والتهديد بالنسبة للمصالح الغربية الأوروبية والأمريكية، مما ضاعف من الاهتمام الاستراتيجي لهذه المنطقة، كبؤرة تصدير محتملة لنشاط " المجموعات الإرهابية، " وكنقطة مراقبة لأي تهديد محتمل منها على الجبهة الشمالية المتوسطة والجنوبية الإفريقية في نفس الوقت، هذا فضلا عن الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية التي تتمتع بها منطقة المغرب العربي.[3]

---

[1] عبد الحليم بن مشري، **التنافس الدولي في منطقة المعرب العربي. ندوة "المغرب** العربي التحولات الاقليمية الراهنة 'الدوحة فبراير2013.ص2

[2] لعميدي فؤاد طارق كاظم .ا **لغزو الاستعماري لبلدان المغرب العربي**, شبكة جامعة بابل كلية التربية للعلوم الانسانية. متوفر على الرابط التالي:www.uobabylon.edu.i g

[3] حسين حمد قاسم. **هدا التنافس الفرنسي الايطالي على ليبيا** . مجلة العربي الجديد متوفر على الرابط التالي:https://www.alaraby.com

وقد أوضحت هذه المزاحمة الدولية على المنطقة المغاربية بشكل جلي ظاهرة التوتر والقلق على المسئولين الفرنسيين، على مصير علاقة فرنسا ببلدان المغرب العربي بل أن المعلن يشير إلى أن فرنسا بصدد إعادة حساباتها في المنطقة وأنها تسير في اتجاه توطيد علاقاتها المتعددة مع بلدان المغرب العربي، سواء بشكل انفرادي أو من خلال توجيه الاتحاد الأوروبي نحو هذه المنطقة .كخلاصة لهذه الأبعاد، يمكن القول أنها مجتمعة تهدف إلى خدمة تلك الركائز التي تقوم عليها السياسة الخارجية الفرنسية، سواء تحقيق الاستقلالية، العالمية، النشاط...، في عالم متعدد الأقطاب، وذلك باعتمادها على قدراتها الذاتية، أو بقيادتها للاتحاد الأوروبي وتوجيهه سواء في منطقة المغرب العربي أو العالم ككل. وهذا ما سنعمل على توضيحه في العناصر المتبقية من هذه الدراسة.

التدخل الامني والعسكري في المنطقة المغاربية:

لعل التدخل العسكري في ليبيا يعد من أبرز سمات التنافس الغربي في المنطقة المغاربية، والملاحظ في هذه القضية أن فرنسا تحديدا سارعت منذ البداية إلى الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي في بنغازي، حيث دفع بعد ذلك الرئيس السابق ساركوزي باتجاه التدخل العسكري في ليبيا.

تعتبر فرنسا فاعلًا أساسيًا في مسار الصراع الليبي، إذ يعد الرئيس الأسبق، نيكولا ساركوزي، عراب التدخل العسكري في ليبيا، أوعز إلى قواته بالتحرك إلى ليبيا مباشرةً بعد صدور قرار مجلس الأمن 1973 في 17 مارس/ آذار 2011، الذي أجاز استخدام القوة في مواجهة القوات الموالية لمعمر القذافي، بذريعة حماية المدنيين، فقد انطلقت عملية "هارماتان" العسكرية الفرنسية بعد يومين من صدور القرار، واستمدت تسميتها نسبة إلى ريح جافة ساخنة تهب على الصحراء الكبرى بين شهري نوفمبر/ تشرين الثاني ومارس/ آذار، بعدها انضمت القطع الحربية الفرنسية للحملة العسكرية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) التي تولت العملية العسكرية تحت اسم "عملية الحامي الموحد" في 31 مارس/ آذار 2011. وكانت فرنسا قد أعلنت أن الهدف من التدخل العسكري في ليبيا حماية المدنيين، لكن الغرض الحقيقي غير المعلن هو تعظيم نفوذ فرنسا وسيطرتها في ليبيا، وهو ما يفسره تموضع القوات الفرنسية شرق ليبيا وجنوبها. واليوم يكتوي ساركوزي برياح صحراء ليبيا، ويغرق في رمالها، بعد اتهامه بتلقي تمويلٍ غير قانوني لحملته الانتخابية في العام 2007 من القذافي. وفي المقابل، لم تكن روما متحمسةً لإسقاط نظام القذافي، فقد اعتبر رئيس الحكومة الإيطالية الأسبق، سيلفيو بير لسكوني، أن تدخل "الناتو" وإطاحة القذافي قد هددا مصالح بلاده السياسية والاقتصادية في ليبيا، فقد خسرت روما جزءًا كبيرًا من مصالحها الاقتصادية ونفوذها في ليبيا.

وازداد الاهتمام الفرنسي المتزايد واضحًا في الملف الليبي في سياسة الرئيس الجديد، إيمانويل ماكرون، حيث قال وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، في حوار مع صحيفة لوموند الفرنسية، في يونيو/ حزيران 2017، إن ليبيا من أولويات الرئيس ماكرون. وقد استندت الدبلوماسية الفرنسية، في جزء منها، في إدارة الملف الليبي إلى دور دولة الإمارات في مساعدتها على جمع قطبي الرحى في الأزمة، العقيد خليفة حفتر الذي تسيطر قواته على الشرق الليبي، وعلى مناطق حيوية في ليبيا، أهمها الهلال النفطي الذي يحتوي احتياطات كبيرة من الطاقة، لما لأبو ظبي من تأثير على حفتر الذي يعتبر حليفها الاستراتيجي في ليبيا، ورئيس حكومة الوفاق

الليبي، فايز السراج. وقد سعت أبو ظبي من ذلك إلى أن تتخذ باريس موقفا تجاه الدوحة التي فرضت عليها كل من الرياض والمنامة وأبو ظبي والقاهرة حصارًا في يونيو/ حزيران العام الماضي[1].

ثانيا: الدور الامريكي الجديد في المغرب العربي:

بعدما كان التنافس في هذا المجال يدور بين كل من الاتحاد السوفياتي والولايات والمتحدة وفرنسا خاصة بعد استقلال الجزائر، حيث أدى هذا التنافس إلى شلل كبير خصوصا في العلاقات الجزائرية المغربية، ولا تزال آثاره مستمرة ومؤثرة)، غير أنه بعد فترة التسعينات وزوال الايديولوجيا الاشتراكية، انحصر على مسار التكامل المغاربي الذي ظهر فيما بعد(التنافس في هذا المجال على كل من: الاتحاد الأوروبي بزعامة فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية)، ونشير إلى أن التنافس على المنطقة المغاربية لم يظهر إلا منذ بداية اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة المغاربية في مطلع التسعينات، وهذا بسبب اكتشاف مصادر جديدة للطاقة في ليبيا والجزائر على وجه الخصوص، ويضاف إلى العامل الاقتصادي، العامل الأمني، متجسدا في فكرة استباق المخاطر والتهديدات الأمنية، التي قد تمس المصالح الأمريكية في المنطقة أو في أوروبا أو الشرق من هذا الاهتمام الاستراتيجي، حيث انحسر هامش التوافق الاستراتيجي الأوسط والخليج، وقد زادت أحداث سبتمبر الأمريكي الأوروبي، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ميولا لتولي استراتيجيتها الأمنية في المنطقة بأدوات أمريكية، دون التخلي عن هامش التنسيق مع أوروبا عموما وفرنسا على وجه التحديد، لضمان المصالح المشتركة في منطقة المغرب العربي، ونتبين هاته الهيمنة من خلال النقاط التالية:

* تمسك الولايات المتحدة الأمريكية الصارم بالسيطرة على مجال المراقبة الاستراتيجية المباشرة للبحر الأبيض المتوسط، باعتباره بوابة حيوية لمسرح عملياتها الرئيسي في الشرق الأوسط والخليج، وعدم استعدادها للتنازل عن هذا الدور لأوروبا في ظل المعطيات الاستراتيجية الراهنة. تكريس القبضة الأمنية الأمريكية في إطار استراتيجية مكافحة الإرهاب من المنظور الأمريكي، خاصة بعد أحداث سبتمبر، وحرص الولايات المتحدة على تنفيذ العمليات بصفة مباشرة دون الوقوع في اعتبارات الاستراتيجية الأوروبية، ولو كان ذلك في مجالها الحيوي التقليدي، أي الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط.

إذا فإمكانية قبول توزيع الأدوار بين الولايات المتحدة الأمريكي وأوروبا، غير مقبول في الإطار الاستراتيجي الأمني، وهذا خلافا لمجالات أخرى مثل الشراكة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى ذلك فإن الشراكة الأوروبية(التوافق) في المجال الاستراتيجي الأمني بمنطقة المغرب العربي لن تكون مستقلة عن السيطرة الأمريكية، وهذا ظل غياب إطار أمني موحد في أوروبا من جهة، وعدم قدرتها على حل أزماتها الأمنية الداخلية من جهة ثانية. إن رهان دول جنوب المتوسط على الشراكة الاستراتيجية مع منظمة الحلف الأطلسي سوف يعزز أكثر السيطرة ، وقد شكل الأمريكية في المنطقة، لا سيما في ظل الشراكة الاستراتيجية مع منظمة الحلف الأطلسي منذ سنة مرحلة الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب منذ مطلع الألفية الجديدة، منعطفا استراتيجيا مؤقتا، لامتصاص مخاوف الجنوب من فكرة الهيمنة الغربية لدول الشمال، وهذا بحكم تقاطع المصالح في هذا المجال، ويتوقع أن تطفو هذه المخاوف على السطح بمجرد انقضاء أسباب الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب، واحتدام الصراع على المصالح الاستراتيجية السياسية والاقتصادية في منطقة المغرب العربي.

---

[1] **الدبلوماسية الفرنسية**. متوفر على الرابط التالي:https//www.diplomatiie.gouv

نقول إجمالا إن التنافس الاستراتيجي الأمني في منطقة البحر الأبيض المتوسط محسوم للجبهة الأمريكية في مواجهة أوروبا، هاته الأخيرة التي وجدت نفسها مجبرة على الدخول تحت اللواء الأمريكي في المجال الاستراتيجي الأمني المتوسطي، سبتمبر، في إطار الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب، وتأكد هذا الأمر أكثر في وثيقة الأمن القومي وخاصة بعد أحداث القومي الأمريكي سنة2001.

المطلب الثاني: النفود الصيني والدور الروسي الجديد في المغرب العربي:

أولا: النفود الصيني في المغرب العربي:

لابد من الإشارة بداية إلى أن المغرب العربي كوجهة اقتصادية صينية، جاء في خضم الاستراتيجية الصينية في إفريقيا عموما، والتي ترتكز على الشق الاقتصادي بشكل كبير، إلا أن لها أبعاد استراتيجية أخرى، بداية من كسب الموقف الإفريقي بشأن ضم تايوان، وهذا من خلال جعل الاقتصاد التايواني مرتبط بشكل كبير بالأسواق الصينية، وكذا من خلال الضغط الديبلوماسي الخارجي على تايوان ،وقد بدأت الصين في حصد هذه المكاسب بداية من سنة 2004أين استطاعت تحطيم العلاقات الدبلوماسية بين جنوب افريقيا وتايوان وهي من الدول المطالبة بتمثيل دائم للدول الإفريقية في مجلس الأمن، لمواجهة احتمالية حصول اليابان على هذا المقعد الذي تطالب به منذ قمة 1992مع ألمانيا خاصة أن اليابان قوة اقتصادية عالمية متواجدة بذات مناطق النفوذ الصيني، وهي الحليف الاستراتيجي للولايات) المتحدة الامريكية. وبالرجوع إلى الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا عموما وفي المغرب العربي على وجه التحديد، نجد أن السوق الإفريقي حديث نسبيا بالنسبة للصين، غير أن السلع الصينية لقت انتشارا ورواجا كبيرا وسريعا، بالنظر إلى توافقها مع القدرة الشرائية المتواضعة للمستهلك الافريقي، وفي السنوات بين 2000و2005تضاعفت الصادرات الصينية إلى إفريقيا ثلاث مرات أما الواردات الصينية من القارة السوداء فتركزت على النفط، حيث أن حوالي 60من المئة من وارداتها من النفط المتركز في خليج غينيا.فالصين بعدما كانت أحد مصدري النفط، إذ أنه في سنة1985 إلى دولة مستوردة لهاته المادة25من المئة من إنتاجها النفطي ،وتحولت سنة 1990إلى دولة مستوردة لهاته المادة واحتياجاتها النفطية مرتفعة منذ ذلك الوقت بشكل كبير، خاصة أن احتياطاتها النفطية المؤكدة سوف تنتهي بحلول سنة 2018,وبالتالي سوف تحتاج الصين لتوزيع مواردها البترولية لضمان نموها الاقتصادي، وعلى هذا حاولت الصين أن تنزع عن نفسها صفة الزبون الهامشي بمضاعفة استثماراتها في قطاع المحروقات الافريقية عموما ,وفي الجزائر وجه التحديد ومن خلال شركتي CNPCوSINOPEC التي عقدت اتفاقيات شراكة مع سوناطراك واستطاعت مند سنة 2004,ان تظفر بحقوق البحث والاستغلال في حوض واد ميا ,وعقد تجديد معمل البترول بسكيكدة سنة 2005,وبناء مصنع لتكرير البترول في حوض سباع في ولاية أدرار.[1]

ثانيا: الدور الروسي الجديد في المغرب العربي:

تعتبر تطوير العلاقات الروسية – المغربية خطوة أساسية في إطار رؤية استراتيجية شاملة للكرملين في تعزيز نفوذ موسكو على الصعيد الدولي عموما، وفي القارة الإفريقية خصوصا؛ فمنذ سقوط الاتحاد السوفياتي وباعتبار روسيا وارث القوة المتبقية من ذلك الاتحاد، لم

[1] عبد الحليم مشري، **التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي**، ندوة "المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة" الدوحة، فبراي2013. ص13

تتوقف روسيا عن تعزيز طموحاتها الدولية ورغبتها في استرجاع مكانتها الدولية التي كانت تحتلها قبل انهيار الاتحاد في بداية التسعينيات وأن تصبح روسيا المنافس الرئيسي للقوة العالمية الأولى الولايات المتحدة الأمريكية من جديد.

ففي شمال إفريقيا، لطالما كانت الجزائر الدولة الشمال إفريقية الأكثر ارتباطا بروسيا، وخاصة في شراء الأسلحة الروسية بملايير الدولارات على عكس المغرب الذي تعتبر الدول الغربية المزود الرئيسي له في ميدان التسلح، وخاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من العلاقات الاقتصادية والعسكرية القوية التي تجمع المغرب بهذا المحور الغربي، فإن تطورات ملف قضية الصحراء والتغيرات الخطيرة التي شهدها الملف في السنوات الأخيرة في ردهات الأمم المتحدة والتي تخدم مصالح المغرب، وإحساس المغرب بأن الدول الغربية لا تعتبر شريكا حقيقيا يعول عليه لحسم هذا المشكل لصالحه، جعله يفكر في تطوير علاقاته مع دول أخرى لها وزنها الكبير في الساحة الدولية، وخاصة روسيا والصين. من هنا، جاءت زيارة الملك محمد السادس لروسيا في مارس 2016 في أول زيارة رسمية له لروسيا عرفت توقيع العديد من الاتفاقيات في مجال الطاقة ومحاربة الإرهاب والفلاحة والصيد البحري واتفاقية استراتيجية في الميدان السياحي التي يهدف المغرب من خلالها إلى رفع عدد السياح الروسيين بـ400 في المائة ليصل إلى 200.000 سائح روسي سنويا في السنوات الثلاث المقبلة.

وتبقى الجزائر الحليف الأول للروس في المنطقة، وخاصة لكون الجزائر من أهم مشتري الأسلحة الروسية؛ ففي سنة 2014، وقعت روسيا والجزائر اتفاقية لشراء الدبابات بمبلغ واحد مليار دولار، وهي حسب الخبير العسكري الروسي فدومستي Vedomosti تعتبر ربما أكبر صفقة عسكرية لشراء دبابات في العالم.

ويعتبر شمال إفريقيا مفتاحا لتعزيز الحضور والنفوذ الروسي في المنطقة بشكل أكبر؛ فالمتوقع الجيوستراتيجي في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط سيسمح لروسيا بمناورة أكبر أمام القوى الغربية بتعزيز حضورها الاقتصادي وتوجيه قوتها العسكرية في اتجاه أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما أن هذا الحضور الروسي يعدّ مفتاحا لروسيا لدخول القارة الإفريقية، التي تعتبر سوقا واعدة لصفقات الأسلحة الروسية ومركزا لتوسيع النفوذ ومجابهة القوى الغربية.

فإذا كان الاتحاد السوفياتي سابقا يعتمد على الإيديولوجيا لنشر نفوذه فإن خطة فلاديمير بوتين تركز على صفقات الأسلحة والاتفاقيات العسكرية على وجه الخصوص، لاسيما أن الأسلحة الروسية التي أثبتت فعاليتها الكبيرة في المعارك الدائرة في سوريا منذ التدخل الروسي إلى جانب بشار الأسد ارتفعت أسهمها ومصداقيتها في السوق الدولية للأسلحة.

فإذا كان المغرب يحاول، من خلال تعزيز علاقاته بروسيا، خلق نوع من التوازن والبحث عن حلفاء جدد بعيدا عن حلفائه التقليديين، وخاصة فرنسا والولايات المتحدة في الدفاع عن قضية وحدته الترابية في المحافل الدولية؛ فإن روسيا بدورها يشكل المغرب لها ورقة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها وتجاهلها في أية خطة آنية أو مستقبلية تجاه إفريقيا. وكان فلاديمير بوتين قد قال، في أكتوبر 2016، بأن "القارة الإفريقية لا يجب أن تبقى على هامش العلاقات الدولية"، وهذا يكشف عن الوجه الجديد لخطة الكرملين في علاقات روسيا بشمال إفريقيا خصوصا والقارة الإفريقية عموما[1].

[1] زهير رحماني. روسيا **تطور علاقتها المغاربية من بوابة الاقتصاد والسلاح** متوفر على الرابط التالي:
http//www.aljazeera.net/new

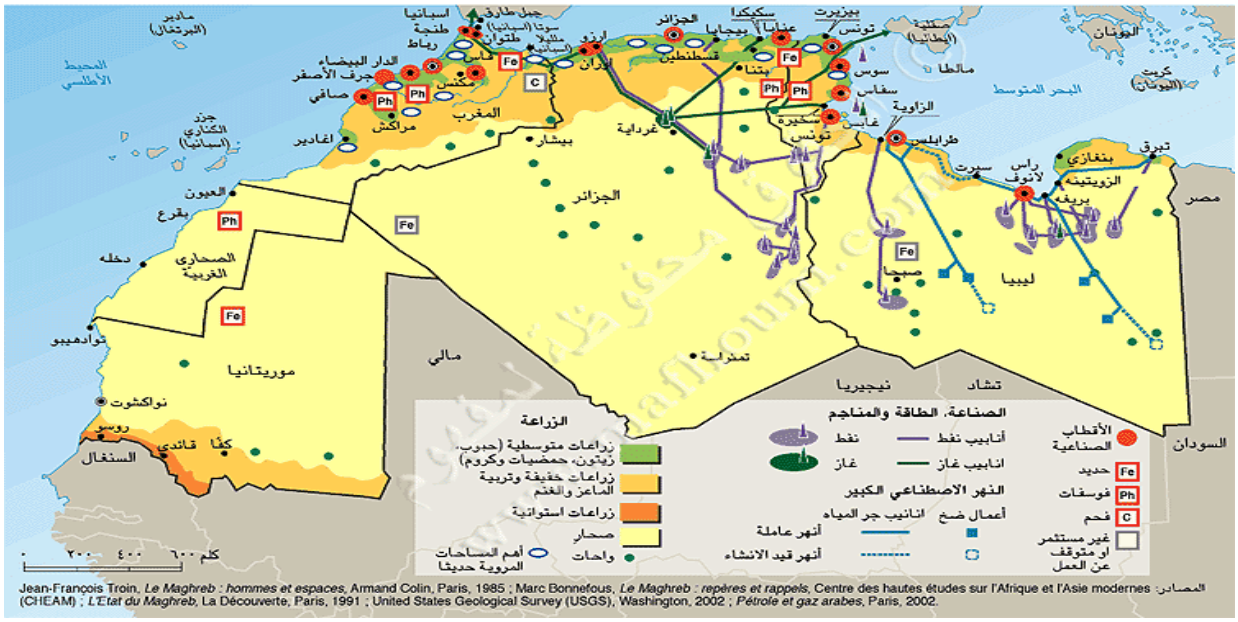

الخريطة في الشكل1توضح: الثروات الطبيعية لـدول المغرب العربي

خـــلاصة الفصـــل:

يستعرض هذا الفصل الواقع الأمني والتحديات الأمنية التي تحيط بالدول المغاربية في الوقت الراهن خاصة في ظل التهديدات التي أعقبت ثورات الربيع العربي سنة 2011,وما أفرزته من ارهاصات وتحديات على الصعيد الامني خاصة مع استفحال الظاهرة الارهابية بكل أبعادها وأشكالها، والتي باتت تشكل خطرا محدقا لدول المنطقة.

الفصل الثالث

آليات وسيناريوهات لاستشراف مستقبل الاتحاد المغاربي

تمهيد:

من خلال ما تقدم وما تم عرضه في هده الدراسة خاصة المعطيات التي سلط الضوء عليها في الفصل الثاني واشير في هذا الى التحديات الامنية التي تحيط بالدول المغاربية على الصعيد الداخلي، الاقليمي والبيني خاصة، والدولي يجرها الى التفكير مليا بمدى خطورة وصعوبة الوضع الراهن وضرورة البحث عن منافد وانتهاج استراتيجيات فعالة لمجابهة هده التحديات بكل اشكالها وابعادها لتحقيق الوحدة المنشودة مند زمن بعيد، وسوف نستعرض في هدا الفصل اهم الاليات والسيناريوهات المحتملة لتنشيط المشروع المغاربي. ولكن قبل ذلك سنعدد أهم أسباب تعطيل تفعيل مؤسسات الاتحاد وقراراته وندكر منها:

*غلبة الهاجس السياسي على الهاجس الاقتصادي، حيث أن اتحاد المعرب العربي إنبنى على أساس سياسي.

*الخلافات الجزائرية المغربية والمتمثلة بالأساس في مشكلة الصحراء الموروثة عن التقسيم الاستعماري للمنطقة.

*فقدان الارادة السياسية عند الزعماء المغاربة، وغياب الثقة بينهم وارتفاع منسوب نرجسيتهم والخوف من فقدان مصالحهم وزعامتهم القطرية بفاعلية الاتحاد.

*عدم فاعلية ونجاعة المؤسسات الديمقراطية الكائنة.

*استشراء الفساد في القطاعات الادارية والاقتصادية والمالية في القطاعين الخاص والعام وغياب الشفافية.

*العامل الخارجي بين التعطيل والتفعيل: حيث تفضل بعض الدول الاوروبية التعاطي الثنائي في مفاوضاتها الاقتصادية والامنية نع دول المغرب العربي باعتبار أنها لا تعتبره فضاء اقتصاديا موحدا لذلك أبرمت اتفاقات شراكة ثنائية على انفراد مع (تونس، المغرب، الجزائر) في إطار الشراكة الاورو متوسطية كما توجد بعض الدول المنتمية للاتحاد الاوروبي التي ليس من صالحها أن يفعل هذا الاتحاد لأسباب اقتصادية وتاريخية وثقافية.

المبحث الأول: آليات تفعيل الاتحاد المغاربي:

المطلب الاول: الآليات الداخلية والبينية:

اولا: الاصلاح السياسي الديمقراطي:

ان الجمود الراهن في الاتحاد يعكس جمود الانظمة وقصر نظرها السياسي ,كما يعكس اليات في التفكير السياسي والتفكير المستقبلي تجاوزها الزمن, ولهذا فإن عجز الاتحاد والسبب الذي يعيق إمكانية تحويله إلى فاعل مساهم في إرساء مقومات التنمية والنهوض في الاقطار المغاربية هو بطء الاصلاح السياسي الديمقراطي داخل دوله, ونحن نعطي أهمية قصوى في الظروف العربية والدولية الراهنة, ليس فقط بسبب ضغوط المجتمع الدولي في هذا الباب ,بل لأن مطلب الاصلاح السياسي الديمقراطي شكل وماو فتئ يشكل ثابتا من ثوابت العمل السياسي في المجتمعات المغاربية.

نرى بأن الاصلاح الديمقراطي يعد من الأولويات التي لا ينبغي التنازل عنها ,وذلك بحكم العلاقة التي تفترض بين الاصلاح السياسي وبين بلورة التصورات والحلول السياسية لمختلف الاشكالات الأخرى التي تحول دون ترجمة بنود ميثاق الاتحاد إلى معطيات فعلية قادرة على المساهمة في حل إشكالات التنمية والتقدم في مجتمعات المغرب العربي, ولهذا السبب ,نعتبر أن دعاوى الإصلاح السياسي في مختلف أقطار المغرب العرب يساهم في تعزيز تكامل الأقطار المغاربية ,ويساهم أيضا في بناء مؤسسات فاعلة ومقررة ,مؤسسات قادرة على منح الاتحاد القوائم المساعدة على الحركة والإنجاز.

ثانيا: تسوية قضية الصحراء المغربية

بدون تسوية عادلة لهذه القضية لا يمكن لدول المغرب العربي أن تصل إلى التكامل المأمول وذلك باعتبارها كانت عاملا لتغذية سياسة المحاور في المنطقة سابقا, والان عاملا للتوتر الحاصل في العلاقات بين أكبر قوتين رئيسيتين في المنطقة وهما الجزائر والمغرب واللتين لا يمكن تصور قيام مغرب عربي بدونهما. فالمغرب يسعى من خلال هذا المقترح إلى بسط سيادته المعنوية على الاقاليم الصحراوية مع التنازل عن جزء معتبر من السلطة المركزية , وهو أقصى تنازل يمكن أن يقدمه المغرب بالنظر لارتباط قضية الصحراء بإجماع وطني راسخ بل وارتباطها أيضا بشرعية النظام السياسي المغربي ,باعتبار الملك هو المسؤول الأول دستوريا عن وحدة البلاد وهو الضامن لدوام الدولة واستمرارها في دائرة حدودها.

ثالثا– تجنب فكرة الدولة القائد

إن الدول المغاربية مطالبة بتجاوز فكرة الدولة القائد ,هذه الفكرة التي لازمتها باستمرار مند زمن ,ونشير بهذا إلى الجزائر والمغرب باعتبارها دولتين ذات وزن كبير في المنطقة ,فأنشأ ذلك تنافسا شديدا بينهما. كما ظلت الزعامة التي برزت في السنوات الأخيرة تعرقل تنفيذ الاتفاقيات والمشاريع. هذه الدول مطالبة اليوم أكثر من دي قبل بضرورة تفادي فكرة الدولة القائد ومحاولة تأسيس التكافؤ في القوى والمصالح من أجل تحقيق فكرة التكامل الاقتصادي.[1]

[1] *عبد النور بن عنتر: **الاتحاد المغاربي بين الواقع و الجمود** .متوفر على الرابط التالي:
www.aljazeera.net/specialfiles/pages/33d78146_e54c_439fd_13f3785a17fa

رابعا: توحيد الرؤى الوحدوية

بعد تأكد دول الاتحاد المغاربي أن التكتل هو المخرج الوحيد لها من المأزق الذي تتخبط فيه ,غير أن هذا البناء قد شابه الغموض, فليبيا على غرار باقي دول الاتحاد لا زالت تنادي بفكرة الاتحاد السياسي كشكل من أشكال الفدرالية ,بعلم واحد ,ورئاسة واحدة ,ورقعة جغرافية واحدة. ولم تقتنع بمشاريع التعاون المشترك, حيث اتجهت نحو المشرق لعقد الشركات والاتفاقات مثل مصر , السودان. وقد بقيت تعترض على مسيرة الاتحاد باعتباره لم يحظ بخطوات ملموسة نحو التكامل السياسي . فنجاح أي تكتل لا يكتمل رغم توفر الامكانيات إلا بوجود هدف مشترك وتصور مشترك موحد ,فلا بد على أطراف الاتحاد جميعا من توحيد رؤاهم نحو إقامة وحدة مغاربية موحدة .

خامسا: استغلال العوامل المحفزة لتفعيل للوحدة:

تبدو العوامل المحفزة والموجبة لتفعيل الاتحاد المغاربي والتعجيل بتحقيق التعاون والتنسيق بين أعضائه متعددة فبالإضافة الى العوامل الثابتة التي تتمثل في المقومات البشرية والطبيعية والثقافية والاجتماعية والتاريخية، والتباين والتنوع في الامكانيات والقدرات(يمثل الموقع الاستراتيجي المهم، لدول المغرب والتحديات الاقتصادية والأمنية والبيئية والاجتماعية تمثل جميعها حوافز مؤكدة تدفع، باسم المصلحة والنفعية السياسية، باتجاه التعاون والتنسيق بين دول المغرب العربي, كما ان التحديات الاجتماعية المتعددة (ارتفاع معدلات الفقر، والبطالة..) التي تعيشها دول المغرب العربي، عوامل تفرض بحدة التعجيل باستثمار مختلف الامكانيات والمقومات الاقتصادية والبشرية المتاحة لتفعيل وتطوير آليات الاتحاد.

التحديات الاقتصادية: ويقدر خبراء البنك الدولي، أنه بإمكان كل دولة مغاربية أن ترفع نسبة نموها بـ 2 في المائة في حال تحقيق اتحاد اقتصادي، بالإضافة إلى توفير فرص شغل إضافية وتحسين مناخ الاستثمار. لذلك يبدو ما يرتد إيجابا على القدرة الشرائية للمواطنين "الاندماج ضرورة حتمية اليوم، لأن البلدان المغاربية يمكنها بتفعيل اندماج فعلي أن تربح مجتمعة ما بين 3 و9 مليارات دولار سنويا".

التحديات الأمنية: يمثل تزايد المخاطر الإرهابية في المنطقة وجوارها (منطقة الساحل والصحراء)، وذلك منذ ظهور تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وانعكاسات أزمة الأمن في منطقة الساحل على بلدان المغربي العربي بدرجات متفاوتة بالإضافة الى حركة الهجرة السرية نحو اوروبا عبر الدول المغاربية وتوسع نشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتزايد أعداد اللاجئين في المنطقة عوامل محفزة تفرض مزيداً من التنسيق والتعاون بين الدول المغاربية مجتمعة الأمنية منها والاقتصادية، "أسوة بالاتحاد الأوروبي الذي انطلق انطلاقة سليمة ومتدرجة تنبهت إلى أهمية المكون الاقتصادي كأساس لبناء إطار إقليمي قوي.

لا شك ان شعوب المغرب بحاجة لتفعيل المؤسسات المختلفة التي تولدت عن اتفاقية مراكش بل ان الأمر أصبح ضروريا وحيويا حتى بالنسبة الى الانظمة السياسية المغاربية والمتوسطية، غير ان ذلك يتطلب اعتماد سياسات ووسائل مختلفة من ذلك تعميق النظام الديمقراطي ومبادئ العدالة الاجتماعية وإعادة النظر في الكثير من النصوص القانونية المنشئة للاتحاد وإعطاءها دفعا جديدا يجعلها تتماشى والمستجدات الوطنية والاقليمية والدولية، مع ضرورة أن تّسرع الدول المغاربية وتيرة الاندماج الاقليمي بينها، وتنسيق سياستها المالية والاقتصادية والتشريعية، وفتح الحدود أمام الشركات الدولية وتنقل رؤوس الأموال والسلع واعتماد الشفافية والحكامة

الرشيدة وتبسيط الإجراءات لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الدولية وتخفيض نفقات التسلح والاستفادة من التوجه الدولي الداعم للاندماج المغاربي. في اعتقادنا أن المشكلات السياسية المطروحة على الساحة المغاربية يمكن حلها باللجوء إلى الحوار المباشر والبناء بين هذه الدول ولا بد أن تفدم التنازلات من جميع الأطراف إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي وشامل لجميع الخلافات السياسية ,وعندما تصبح الظروف مهيأة وملائمة لاستكمال بناء الجوانب الاقتصادية للاتحاد.1

المطلب الثاني: أليات مجابهة النفود الدولي في المغرب العربي

أولا: الاستفادة من الدعم الدولي للاندماج المغاربي

بعدما كانت القوى العظمى في السابق تعارض فكرة التجمعات الاقليمية, فإن الوضع مع أواخر القرن العشرين لم يعد كذلك ,فهذه الدول التي تسعى لكسب مناطق اقتصادية جديدة أصبحت تبحث عن أسواق كبيرة لترويج تجارتها, وهذه الاسواق لا تتحقق إلا بتكتل عدد من الدول . فالفرصة أمام دول المغرب العربي متاحة أكثر من أي وقت ,فالاتحاد الاوروبي أعطى لها الفرص مع مشروع الشراكة الاورو–متوسطية ,غير أنها لم تكن معه في الموعد ككتلة واحدة متكاملة, لكن دخولها فرادى سيجعلها تجني على المدى المتوسط والبعيد نتائج هذه الشراكة والتي ركزت على تحرير المبادلات التجارية أكثر من الجوانب الاخرى خاصة في ظل[1]اقتصاديات غير متكافئة .

ثانيا : لكي تواجه دول الاتحاد المغاربي التحديات المفروضة عليها من طرف البيئة الخارجية لابد من توحيد سياسة الدول المغاربية في مواجهة التوجهات الاستراتيجية الجديدة :الاتحاد من أجل المتوسط أو سياسة الاتحاد الأوروبي الجديدة للجوار أو الحوار مع حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الامريكية. وكذا مواجهة المشاكل الحديثة كالهجرة غير الشرعية والدفاع عن حقوق المهاجرين المغاربة بأوروبا ,الارهاب وخطر انعدام الامن الغذائي والتصحر واكراهات التنمية المستدامة .لا بد من رؤية واضحة تقوم على استراتيجية طويلة المدى وارادة تعمل باستمرار لإنجازه ,ويمكن القول ان هناك ثلاث مداخل اساسية مطلوب العمل من خلالها لتفعيل اتحاد المغرب العربي وتعزيز خيار الوحدة.

ان هذا الاقليم ضل طيلة مراحل التاريخية يكون وحدة اقتصادية وجغرافية وثقافية واحدة وفي العصر الحديث استطاعت الدول الوطنية التي ظهرت داخل المنطقة المغاربية ان تواجه خطر القضاء على الهوية الذي مورس ضده من طرف الجهة الشمالية للبحر الابيض المتوسط لاسيما فرنسا ,للكن تلك الدول لم تتمكن من استيعاب اليات تستعيد بها وحدتها التاريخية بل دخلت أحيانا عديدة في لعبة الصراعات الحدودية, واقتسم النفود والسيادة على المناطق التي لم يشأ الاستعمار حسم امرها النهائي بين الدول الجديدة اقتطع خريطتها بعناية لمقاصد سيئة .

ثالثا لا سبيل امام الدول المغاربية الا المزيد من تكثيف عملية التكامل ونبذ الخلافات السياسية الثنائية حيث ان ما يجمع الدول المغاربية أكثر مما يفرقها لما تملكه من مقومات على جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والحضارية والتاريخية والجغرافية بروز التحدي

1.عبد اللطيف الحناشي، **تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي: بين اكراهات الواقع وضرورات المستقبل**، مجلة ورقات سياسية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، مارس2016.ص5 .

2شرابي عبد العزيز، **اتحاد المغرب العربي: الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد5,ص17.

التكتل الأوربي في مواجهة دول الشمال الافريقي. ففشل سياسات المحاور الثنائية وخصوصا بعد تجربة محور المغرب ليبيا في مقابل محور تونس موريتانيا والتي ادت لإضعاف كل الاطراف واستمرت تحكم مسيرة الاتحاد المغربي الى غاية اللحظة مع التغير في العنصر الثالث حيث استبدل عامل الاستقطاب الدولي شرق غرب بالقاطب الفرنسي الامريكي ,ان الجمود في الاتحاد المغربي يعود اساسا الى العلاقات المتوترة بين دوله وكان التوتر ينتقل من دولتين الى دولتين اخريين, ولكن الثابت في كل هذه التوترات والتحالفات هو الخلاف الجزائري المغربي على حل النزاع في الصحراء الغربية فالجزائر تعتبر ان مصير المستعمرة الاسبانية السابقة من اختصاص الامم المتحدة والمغرب يتمسك بسيادته عليها كجزء لا يتجزأ من وحدته الترابية بوصفها قضية تصفية استعمار استنادا الى ما تملكه الدول المغاربية من مقومات لا تملكها نماذج تكاملية اخرى كالاتحاد الاوروبي اذ يبقى فقط على الدول المغاربية تفعيل هذه العوامل ووضع المصلحة المشتركة فوق اعتبارات الزعامة والمصلحة الشخصية ,فالاتحاد الأوربي وما يحمله من تناقضات وصراعات بين اقوى دوله فرنسا المانيا وبريطانيا وايطاليا الا انها لا تمس بالمصالح الحيوية للاتحاد الاوروبي لان خلق شبكة علاقات متداخلة في اطار تكاملي واحد يجعل من ضرب مصلحة الطرف "أ" هو ضرب لمصلحة "ب" لا مفر للدول المغاربية من هدا الخيار الحيوي والاستراتيجي اذا ارادت ان تواجه التحديات الخارجية وادا ارادت ان يكون لها وزن استراتيجي قوي وموقف تفاوضي تواجه به مختلف الاستراتيجيات التي تريد النيل واستغلال ثروات المنطقة سواء فرنسية او امريكية او اسيوية.

المبحث الثاني: سيناريوهات لاستشراف مستقبل الاتحاد المغاربي

من خلال ما سيق تتضح حجم المصالح المشتركة بين الدول المغاربية، وتبرز الإمكانيات الموضوعية والمؤشرات العملية التي بإمكانها –إدا توفرت مجموعة من الشروط–أن تسهم في تحويل منطقة المغرب العربي إلى قوة إقليمية ذات رهانات استراتيجية كبرى.

المطلب الاول: السيناريو الاول الجمود والمزيد من التجزئة:

هذا السيناريو يقود الى مزيد من التجزئة والتفكك ,وهو مرتبط بدرجة اولى بتوتر العلاقات الجزائرية المغربية على خلفية مشكلة الصحراء الغربية .فمن المعلوم ان المغرب تقدم بمقترح منح الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية ,وهو ما يعني التنازل عن صلاحيات واسعة لفائدة الصحراويين لإدارة شؤونهم المحلية ,وهي صيغة قريبة من مطلب الاستقلال ,لكنها بعيدة في نفس الوقت عن مطلب الانفصال ,وستحفظ ماء الوجه للجميع ,لان نظام الحكم الذاتي يتجاوز مطلب الادماج البسيط الذي كان يرمي إليه المغرب ,كما يتجاوز مطلب الانفصال والاستقلال النهائي الذي تتمسك به جبهة البوليساريو مدعومة بالجزائر.

فالمغرب يسعى من خلال هذا المقترح إلى بسط سيادته المعنوية على الاقاليم الصحراوية مع التنازل عن جزء معتبر من السلطة المركزية، وهو أقصى تنازل يمكن أن يقدمه المغرب بالنظر لارتباط قضية الصحراء بإجماع وطني راسخ، بل و ارتباطها أيضا بشرعية النظام السياسي المغربي، فالملك هو المسؤول دستوريا عن وحدة البلاد ,وهو الضامن لدوام الدولة واستمرارها في دائرة حدودها الحقة.وليس من المستبعد اليوم أنه في حال فشلت جهود الفرصة الأخيرة في إقرار نظام الحكم الذاتي للصحراويين، كحل دائم ونهائي، أن تشهد المنطقة المزيد من الانكشاف أمام أستراتيجيات الدول الكبرى إما في اتجاه:

- تأييد الصراع والمزيد من إنهاك الاطراف المتنازعة، أي استمرار وضع لا غالب ولا مغلوب، واستمرار القوى الكبرى في كسب من التنازلات، أمام إصرار الاطراف المتنازعة على الزعامة الاقليمية في المنطق.

- التدخل لحسم النزاع لصالح الطرف الذي يقدم أكبر قدر من التنازلات، ويتناغم مع المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى، وهنا يمكن أن نفهم حجم الاستنزاف الحاصل في الموارد الطبيعية للمنطقة (النفط الجزائري, والثروة السمكية المغربية .....) من جراء العديد من الاتفاقيات المجحفة.[1]

المطلب الثاني: سيناريو التنسيق والاندماج

هو سيناريو مفتوح على أمل بعث الروح في مؤسسات المغرب العربي، والبحث عن صيغ جديدة لإحياء مقومات تكتل إقليمي قوي قادر على الاستجابة لتطلعات وآمال شعوب المنطقة. وهناك عدة أسباب تدعو للإسراع من أجل إنجاز هذا التحول:

السبب الأول: أن التكتلات الكبرى أصبحت من سمات الاندماج في العالم المعاصر الذي تتحكم فيه آليات العولمة، وانخراط دول العالم في سياق اقتصادي واحد، مما يعني أن التكتل أصبح ضرورة حتمية، ومن مستلزمات الانخراط الفعال في النظام الاقتصادي العالمي.

السبب الثاني: أن انخراط دول المنطقة في اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، وفي اتفاقيات التبادل الحر مع دول كبرى بشكل منفرد من شأنه أن يزيد في إضعاف اقتصاديات دول المنطقة، وهو ما يفرض عليها التنسيق والاندماج لتحصيل أكبر قدر من المكاسب والنتائج الايجابية، وتعزيز قدرتها التنافسية وموقعها التفاوضي أمام التكتلات الاقتصادية القوية المحيطة بها. وهناك أسباب أحرى واقعية تدعو دول المنطقة للتنسيق والاندماج، وبلورة سياسات مشتركة لمواجهة العديد من التحديات المرتبطة بالأمن والهجرة والتصحر، وفق رؤية مغاربية تراعي بالدرجة الاولى مصالح شعوب المنطقة.

فإدا أخذنا إشكالية الامن في المنطقة على سبيل المثال، فلا يمكن أن نراهن على الانطلاق من نظرة قطرية ضيقة تركز على أمن كل قطر مغاربي على حدة في إطار حدوده السياسية الحالية، وبالنظر الى التزاماته السياسية وارتباطاته الاقليمية ,ذلك أن أقطار المغرب تواجهها تحديات أمنية واحدة ,ولا يمكن تصور أمن أي قطر مغاربي بمعزل عن أمن الاقطار المغاربية الاخرى.

هنالك "مفهوم وطني للأمن, يرتبط بواقع التجزئة إلى أقطار عربية مستقلة ذات كيانات متميزة, وما يتعلق بذلك من حدود وارتباطات دولية وسياسية خارجية. لكن واقع التجزئة عليه أن يلغي ضرورة التفكير في بلورة رؤية مغاربية موحدة لمفهوم الامن ,لأنه من الخطأ الاعتقاد بأنه يمكن لأي دولة في المغرب العربي أن تحقق أمنها بمعزل عن أمن الدول المجاورة ,وهذه النتيجة تشهد بها الأحداث الجارية في المنطقة .

المطلب الثالث: سيناريو إنجاز الوحدة المغاربية في أفق النظام الديمقراطي.

ليس هناك ما يؤشر على قرب إنجاز هذا التوقع في الوقت الراهن، وبالتالي فهو سيناريو بعيد المدى. لكن مشروعية طرحه كسيناريو من بين السيناريوهات المتوقعة نابع من الفرضية التالية:2

---

[1] د. عادل مساوي–د **عبد العلي حامي الدين ,التفاعلات المحلية والاقليمية والاسلامية**.مجلة بحوث ودراسات ,الرباط جامعة محمد الخامس .ص386

2مصطفى عمر التير .**رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب العربي**.ندوة "المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة "الدوحة 2013ص4

كلما ارتفعت مؤشرات التقارب بين الانظمة وشعوب المنطقة، ونجحت محاولات التطور الديمقراطي لتحمل إلى الحكم أنظمة تحظى بالشرعية والديمقراطية، كلما نجحت جهود بناء المغرب العربي الكبير. وفي هذا السياق سنحاول إبراز بعض الامكانيات التي تتيحها بعض المعطيات المرتبطة بآفاق التحول السياسي في المنطقة.

عند الحديث عن بلدان الربيع العربي كثيرا ما ينحصر التفكير في بلدان ستة وهي التي شهدت صدامات عسكرية. إلا ان رياح هذا الربيع قد وصلت تقريبا إلى جميع أنحاء الوطن العربي وإن كانت بدرجات متفاوتة من القوة. بل تبين أن لهذه الرياح تداعيات حتى على بلدان غير عربية. المهم هنا هو علاقة الربيع العربي بهذه المنطقة. لقد جرت في كل من ليبيا وتونس انتفاضتان أديتا إلى تغيير نظام الحكم. كما حدث تململ شعبي قوي في المغرب عرف بحركة مظاهرات يومية شملت معظم مدن المغرب الرئيسة. يقول العطري الذي رصد نشاط هذه الحركة الاحتجاجية أن الحركات الاحتجاجية عبارة عن عادة مغربية لازمت تاريخ المغرب ، وتداعياتها تؤكد على أنها تشابه حالات تونس ومصر وليبيا ؛ شباب ينشط عبر شبكة التواصل الاجتماعي، ويضعون مطالب، ينظم إليهم آخرون كانوا في حالة المغرب هيئات حقوقية ومنظمات للمجتمع المدني وأحزاب، ثم يرفع سقف المطالب، وتنضم مظاهرات في مدن كثيرة. استجابت الدولة لبعض المطالب بما يمكن الإشارة إليه بإجراءات استباقية لامتصاص غضب الشارع شملت: تعديل بعض مواد الدستور، وتقديم موعد الانتخابات البرلمانية التي تمت بشفافية وبدرجة نزاهة عالية فأفرزت حكومة تنتمي لتيار له شعبية في الشارع المغربي. رضي الملك بنتائج الانتخابات، وقبل الشارع الوعود التي وعدت بها الحكومة، وعاد الهدوء إلى المدن المغربية ولو إلى حين. كما أن التململ الشعبي له تاريخ طويل في كل من الجزائر وموريتانيا.

وبخاصة الجزائر التي تشهد حراك شعبي وجماهيري أدهش العالم من خلال الاسلوب الراقي الذي تميزت به هذه المظاهرات التي أظهرت مدى الوعي الدي بلغه الشعب الجزائري و يمكن تسميته بالربيع الجزائري, حيث خرج الشعب الجزائري بكل أطيافه وفئاته العمرية في مسيرات سلمية 22من فبراير2019 ,مطالبة السلطة بتغيير النظام جذريا, وعدم ترشح الرئيس عبد العزيز بو تفليقة لعهدة خامسة في الانتخابات المقررة إجرائها في 18أبريل من هذه السنة حيث أطلقت دعوات التظاهر على مواقع التواصل الاجتماعي .[1]

وإثر هذا وبعد عودة الرئيس مباشرة من سويسرا حيث مكث 24يوم في مستشفى جنيف لمتابعة حالته الصحية المتدهورة , أعلن عبر رسالة للامة عدم ترشحه لولاية خامسة وتأجيل الانتخابات الرئاسية إلى وقت غير مسمى وأقر جملة من القرارات المهمة:

1/- عدم الترشح للعهدة الخامسة بسبب سوء حالته الصحية.

2/- عدم إجراء الانتخابات الرئاسية وتأجيلها.

3/- إقرار ندوة وطنية جامعة وهيئة مستقلة.

4/- تشكيل حكومة كفاءات وطنية.

5/- سحب استدعاء الهيئة العليا لمراقبة الانتخابات.

[1] حراك **22فيفري في الجزائر** ,دعوات للتظاهر ضد ترشح بوتفليقة وتحذيرات من الفتنة.-
https://www.bbc.com/arabic/trending.47270868

6/- إقرار تعديل الدستور.

7/- تغيير شامل في سلك الحكومة.[1]

وتعد هذه القرارات كاستجابة لمطالب الشعب الجزائري الذي تمكن من تحقيق مطلبه الاول والمتمثل في عدم ترشح الرئيس الحالي .ولكن المتظاهرين الشباب لم يقتنعوا بهذه المحرجات وخرجوا في مظاهرات أخرى في 8من مارس2019للمطالبة برحيل الوجوه المألوفة من السلطة وعدم تأجيل الانتخابات الرئاسية بأي شكل من الأشكال.

ولقد عبر الدبلوماسي الجزائري الاخضر الابراهيمي عن هذه المظاهرات الحاشدة أنها لقنت الدول الكبرى درسا في السلمية وارتفاع سقف الوعي الجماهيري, ولكن لا يجب الانسياق وراء المشاعر والعواطف لأن المنعرج الذي تمر به الجزائر مهم وخطير في نفس الوقت ,ولكنه كذلك فرصة ذهبية لطال ما طمح لها الشعب الجزائري.[2]

ومن خلال هذه المعطيات يتضح لنا أن المسار سياسي والأمني مضطرب في ليبيا، وانسداد في المشهد السياسي بالجزائر، وسعي للخروج من التجربة الانتقالية في تونس، ومحاولة لإنجاح تجربة الإسلاميين في تحالفهم مع الملكية في المغرب، وديمقراطية بعباءة عسكرية في موريتانيا، وكذلك أوضاع أمنية معقدة تجلب خيارات خارجية عسكرية إلى المنطقة؛ ذلك هو المشهد في المغرب العربي، وفي حين مكنت العملية الانتخابية والآلية الديمقراطية الجيل السياسي لما قبل الثورات العربية من الاستمرار في السلطة أو الرجوع إليها سوآءا في الجزائر أو تونس أو موريتانيا, تبقى ليبيا وموريتانيا مرشحتان بسبب ضعف بنية الدولة سياسيا وأمنيا أن تتحولا إلى حاضنة استراتيجية لانتشار الأزمات الأمنية لعدم تمكن المنطقة من معالجة أزماتها المستفحلة.

كما ان الديمقراطية عامل مساعد في نظرنا لدعم التوجهات الوحدوية، لأنها ستمكن شعوب المنطقة المغاربية من ايجاد الأرضية وكذلك الصيغ المناسبة لتحويل مشروع الوحدة المغاربية لواقع ملموس. كذلك فان التداول السلمي على السلطة سيمكن من تصعيد الاحزاب المؤمنة بضرورة تحقيق الوحدة المغاربية والعربية عموما وارجاع الجغرافيا العربية الى ما كانت عليه قبل معاهدات التقسيم والاستعمار. ان المسألة في نظرنا على صلة وثيقة بمسألة الاستقلال الذي يراه كثيرون منقوصا ما لم يؤد لإرجاع الأوضاع لما كانت عليه قبل التقسيم، وهذا يتطلب في نظرنا أنظمة حكم مؤمنة بالفعل بوجوب تخليص الأمة من كل مخلفات الاستعمار. فإذا لم تقتنع هذه الأنظمة وجب على شعوب المنطقة أن تعد العدة ليوم تهب فيه هبة واحدة في اتجاه المناطق الحدودية، تبلغ من خلالها رسالة واضحة للحكام بأن الحدود لا تعني لهم شيئا وأن تنقل الأفراد والأموال والاستثمارات لا بد أن يكون حرا وهذا لا يعني فسح المجال امام الفوضى بل يعني فقط الحد من اجراءات التنقل والتكثيف من الملتقيات العلمية والثقافية والرياضية المشتركة، وتدريجيا نتجاوز مرحلة الخطاب الأجوف والتنظير العقيم لنمر لمرحلة الممارسة والتنفيذ، ولقد رأينا الجماهير القادمة من ألمانيا الشرقية كيف زحفت في نوفمبر 1989 على الجدار الفاصل بين الألمانيتين وقامت بهدمه واسقاطه، لتتأسس ألمانيا الموحدة التي نعرفها اليوم.[3]

---

[1] **بوتفليقة يعلن تأجيل الانتخابات الرئاسية وعدم ترشحه لولاية خامسة**. الجزائر نيوز
https:t.co/yy@algrerianewsapp)warch11.2019

[2] القصير كمال * **جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات** عام 2014. متوفر على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net

[3] **الاتحاد المغاربي: الرهانات والمعوقات**, متوفر على الرابط التالي: https://intelligentsia.tm.over.com

كذلك يجب أن يدخل في وعي والحس الوطني وعقيدة المغاربة، بأن كل من يعطل ويعرقل الجهود المبذولة من أجل توحيد المنطقة المغاربية في الحد الأدنى لا يمكن أن يكون إلا خائنا لمصالح الأمة وعميلا يشتغل لصالح الغرب. إن أسوأ ما يمكن أن نلاحظه في المنطقة العربية عموما هو أن تتحول الخيانة لوجهة نظر، وأن يتحول الاستبداد والقتل العشوائي وكل مظاهر الخراب التي نراها في اليمن أو في سوريا إلى عمل مشروع ونبيل يغلف بغلاف الجهاد عند البعض وغلاف الأمن الوطني أو القومي عند البعض والحقيقة خلاف ذلك تماما في نظري، فقتل الآلاف من العرب والمسلمين في سوريا أو العراق أو اليمن أو ليبيا أو مصر أو أي منطقة عربية أخرى لا يمكن أن يكون إلا في خدمة الصهيونية العالمية ومن سار في ركبها من المستعمرين الجدد الحريصين على وضع أيديهم على المقدرات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة العربية. ان ما نلاحظه من تبادل للتهم بالخيانة أحيانا والعمالة أحيانا أخرى وتكفير البعض للبعض الآخر وادعاء كل طرف بأنه الأكثر وطنية أو الأكثر تمثيلا للإسلام أو الأحرس على حماية المصالح القومية، يعكس لنا عمق الأزمة التي تتخبط فيها أمتنا، فالأزمة في نظري أزمة عقل وفهم وتحليل، وهذا ما جعل غالبية الفرقاء من بني هذه الأمة يخبطون خبط عشواء، وأقرب للاختلاف والصدام منه للاتفاق والانسجام، وكما قال احد الحكماء "كل يغني على ليلاه وليلى لا تدين لهم بذاك"[1]

جملة التوصيات:

نعتقد أن السير قدما في اتجاه تحويل المشروع المغاربي من طور الحلم والتخطيط على الورق إلى طور التجربة المعاشة مسألة ضرورية أكثر منها اختيارية لذلك وجب أن توجه كل الطاقات وكل السياسات وكل الجهود في هذا الاتجاه، فالقضية يجب أن يتعامل معها كقضية مصيرية (قضية وجود أو عدم وجود.)

نعتقد كذلك أن توحيد وجهات النظر تجاه أمهات القضايا المطروحة اليوم تعد خطوة مهمة ولا بد منها لتيسير تحقيق الحلم المغاربي.

نعتقد كذلك أن أي شكل من أشكال التنسيق العربي لا يصب في اتجاه تحقيق الامن والاستقرار والرفاه والسعادة للمواطن المغاربي، سيكون عديم الجدوى وخاليا من كل معنى.

نعتقد كذلك بأن توفر الارادة الصادقة والقوية لدى الطبقات الحاكمة ولدى عموم الشعوب المغاربية من شأنه أن يجعل ما نراه اليوم صعب المنال ممكنا ومتاحا وقابلا للتحقيق خلال السنوات القليلة القادمة.

نعتقد أيضا أنه أمام مؤسسات المجتمع المدني دورا كبيرا يجب أن تلعبه لتقريب وجهات النظر ودفع الانظمة الحاكمة بالمنطقة المغاربية نحو الوحدة الحقيقية. (التأسيس لنوع من الديبلوماسية الموازية).نعتقد كذلك أنه على النخبة المثقفة والنخبة السياسية أن تطور من خطابها في اتجاه تقريب وجهات النظر حول المشروع المغاربي المنتظر. لأنه من المثير حقيقة للاستغراب هو أن نجد النخب الفكرية والسياسية الحاملة للمشروع القومي العروبي مختلفة فيما بينها اختلافات جوهرية عميقة تصل حد التخوين وحتى التقاتل (التاريخ العدائي بين البعث السوري والبعث العراقي) ,ففي تونس مثلا توجد العديد من الاحزاب القومية كان جدير بها أن تتوحد فيما بينها قبل أن تفكر في توحيد أمة بأكملها.

---

1 كمال القصير, مصدر سبق ذكره.

لاشك أن شعوب المغرب بحاجة لتفعيل المؤسسات المختلفة التي تولدت عن اتفاقية مراكش بل ان الامر أصبح ضروريا وحيويا حتى بالنسبة الى الانظمة السياسية المغاربية والمتوسطية غير ان ذلك يتطلب اعتماد سياسات ووسائل مختلفة من ذلك تعميق النظام الديمقراطي ومبادئ العدالة الاجتماعية وإعادة النظر في الكثير من النصوص القانونية المنشئة للاتحاد وإعطائها دفعا جديدا يجعلها تتماشى والمستجدات الوطنية والاقليمية والدولية مع ضرورة أن تسرع الدول المغاربية وتيرة الاندماج الاقليمي بينها .وتنسيق سياساتها المالية والاقتصادية والتشريعية ,وفتح الحدود أمام الشركات الدولية وتنقل رؤوس الاموال والسلع واعتماد الشفافية والحكامة الرشيدة وتبسيط الاجراءات لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الدولية وتخفيض نفقات التسلح .

كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني بما في ذلك اتحادات أرباب العمل واتحاد العمال والشباب و الطلبة أن تبادر كلها من موقع اختصاصها بتوحيد جهودها بتحويل نشاطها على المستوى المغاربي شكلا ومضمونا, وأن تهتم بتفعيل علاقات التعاون في ما بينها والى اقامة شراكات دعم التعاون بين الحكومات المغاربية.

ولوسائل الاعلام المختلفة دور أساسي في تفعيل مؤسسات الاتحاد من خلال مضاعفة اهتمامها بأهمية الاندماج المغربي ودوره في تقليص المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والعمل باتجاه بلورة رأي عام مغاربي يفرض على الحكام مسألة تجسيم الاندماج المغاربي على أرض الواقع.

خلاصة الفصل:

يستعرض الفصل الاخير من هذه الدراسة الحلول والآليات التي تكفل حل الأزمة الأمنية التي تتخبط فيها الدول المغاربية من خلال جملة من الآليات التي يتوجب على الدول المغاربية انتهاجها للخروج من الازمة ,وكذا سيناريوهات استشرافية لمستقبل مغاربي واعد. ولا شك أن التحولات التي عرفتها المنطقة بشكلها الصارخ والعنيف أو الهادئ والناعم تدفع المؤسسات الديمقراطية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني لمزيد من إعمال الخيال وتقديم المبادلات والاقتراحات في ما بينها والضغط السلمي على الانظمة من اجل تفعيل الاتحاد المغاربي ,حتى يتحول مطلب تفعيل مؤسساته الى قضية رأي عام ومطلب حيوي ومصيري بل وجودي لمستقبل شعوب المنطقة.

الخاتمة

الـخــاتمــة

تناولت الدراسة بالبحث والتحليل واقع الدول المغاربية بعد احداث 2011من ناحية امنية نتيجة للمخاطر والتحديات التي باتت تهدد هذه الدول في ظل المأزق البنيوي للدول المغاربية ,وذلك بالرغم من اختلاف درجات التأثير حيث جاء هذا البحث في شكل دراسة تحليلية استقصائية لإدراك المسببات والفواعل والحركيات التي ساهمت في ترتيب هذا الواقع المتأزم في منطقة المغرب العربي وذلك بتحديد المتغيرات وتفسير تداخل العلاقة بين عديد العناصر محل الدراسة نتيجة لتعقيدات دراسة الظاهرة الأمنية ومن خلال ذلك تم التوصل الى مجموعة من النتائج نبرزها في الاتي :اثبتت الاهتمامات العلمية على ان قضايا الأمن بات يشكل اولويات رسم السياسات لدى الدول سواء على المستوى الداخلي او الخارجي وهذا نتيجة لترابط ميدان الأمن وانتقاله إلى جميع المجالات والمستويات بشكل جعل من الانسان في محصلة الأمر محورا لهذا الموضوع ولهذه التفاعلات .

وإذا أمعنا في هذه الدراسة المتعلقة بالتحديات الامنية في المغرب العربي نلاحظ أن تشابه الأنظمة السياسية على اختلاف توجهاتها ,يصل إلى حد التطابق من حيث الواقع الممارس, ويتجلى هذا من خلال انتشار الحركيات والفواعل عبر الوطنية في المنطقة نتيجة لمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والامنية بمختلف أنواعها وأبعادها وأشكالها ,رغم اختلاف درجة التأثير والتأثر ,فالحراك الشعبي والجماهيري الذي عاشته المنطقة المغاربية على غرار دول الوطن العربي أبرز فشل الأنظمة الحاكمة في اشباع رغبة المواطنين وانسداد قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكوم .

ونتيجة هذا أضحى الوضع الأمني أشبه بالهاجس خاصة بعد انتشار السلاح في ليبيا ,والتي اصبحت تشكل خطرا محدقا على دول المنطقة ,وكذا استفحال الظاهرة الإرهابية بعد عودة وفرار الدو اعش من المشرق العربي نحو منطقة الساحل ,وغيرها من التهديدات عبر الوطنية التي تشكل تحديا يستدعي تظافر جهود الفواعل المغاربية لوضع حد لها من خلال استراتيجيات أمنية فعالة تنطلق من قاعدة الهرم إلى أعلاه ,وانتهاج جملة من السياسات والإصلاحات الجدرية التي تمس جميع الميادين ,والتي تكفل ترسيخ المشروع المغاربي الوحدوي مع أعادة بلورة بنود التأسيس للاتحاد الدي يظل البوتقة التي تحوي وتضم جميع أطياف المجتمع المغاربي ذو الدن الواحد واللغة والهوية والتاريخ المشترك ,ولأن مقومات الوحدة تطغى على عوامل التفرقة والتشتت توجب السير قدما نحو تحقيق المشروع المغاربي ضرورة حتمية تفرضها الأوضاع الأمنية الراهنة على الصعيد المحلي والاقليمي و الدولي.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

الكتب:

1- الفيلالي(مصطفى). المغرب العربي الكبير نداء المستقبل ,مركز الدراسات الوحدة العربية, الطبعة الثانية بيروت 1989.

الندوات:

2_المسعودي(أمينة),الاصلاحات الدستورية في دول المغرب العربي فترة الربيع العربي,

ندوة المغرب العربي و التحولات الاقليمية الراهنة بالدوحة مركز الجزيرة الدراسات

3–عمر(التير مصطفى), رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب العربي ,ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة, في الدوحة2013.

4–محسن فيفان(خديجة) ,الجغرافيا السياسية في المنطقة المغاربية بمقياس الربيع العربي, ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة, بالدوحة2013

5–مشري(عبد الحليم) ,التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي ,ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة, بالدوحة مركز الجزيرة للدراسات.

المجلات :

6_الحناشي(عبد اللطيف): تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي بين اكراهات الواقع وضرورات المستقبل .مجلة ورقات سياسية ,مركز الدراسات المتوسطية والدولية. مارس 2016.

7- القصير (كمال) ,جيو بوليتيك المغرب العربي قراءة في دينا ميات عام 2014 ,تقارير مركزالجزيرة لدراسات جانفي 2015

8–الفصل الثالث ,المنظور الفرنسي الامريكي ,نموذج التكامل المغاربي ,اتحاد المغرب العربي واليات موجهة التنافس الفرنسي الامريكي .

9- بهلول (فيصل) , إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي, مجلة الباحث,العدد14.2014.

10_بن عنتر(عبد النور):الاتحاد المغاربي بين الافتراض والواقع

11.–دحموح(الطاهر), الامن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الافريقي ,مقال نشر في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدوليةالعدد16

12–رالف (شامي) واخرون, ليبيا بعد الثورة (التحديات ولفرص),ادارة الشرق الاوسط واسيا الوسطى ,صندوق النقد الدولي 2012.

13- شرابي (عبد العزيز), اتحاد المغرب العربي الاوضاع الراهنة وتحديات المستقبلية, مجلة الاقتصاد والمجتمع في الجزائر (دراسة مقارنة مع بعض الدول المغاربية ,مجلة الباحث,العدد2017/13.

14_عبدوس (عبدالعزيز), تقييم تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر (دراسة مقارنة مع بعض الدول المغاربية ,مجلة الباحث, العدد11

15- حريرش(ناجي)-اولاد زاوي عبد الرحمان ,تنافسية دول التكامل الاقتصادي المغاربي, الواقع والآفاق, مجلة العلوم الانسانية ,العددالثامن,ديسمبر,2017.

- قائمة المذكرات

16- بديار(احمد)، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتحدياته، حالة التكامل المغاربي، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه ,تخصص اقتصاد 2016/2015

17-بن دامو (عبد القادر)، التكامل الاقتصادي المغاربي، الواقع والمعوقات, مدكرة نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات مغاربية ,2016/2015

18-داودي(هشام), الابعاد الامنية في ظل التنافس الاورو أمريكي على المنطقة المغاربية, مدكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص: دراسات مغاربية,2015/2014

19- بلقاسمي(رقية), التكامل المغاربي ,دراسة التحديات والافاق المستقبلية ,مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية 2010,

20-سعيدي(ياسين) ,التحديات الامنية الجديدة في المغرب العربي, مدكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية.

_. مصطفاوي (عائشة) ,اتحاد المغرب العربي (دراسة في المعوقات والتحديات),مذكرة لنيل الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر, 2014/2013

21- كزرابي (عبد الكريم) وآخرون ,النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتحدياته على التكامل العربي (حالة التكامل المغاربي), مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ,تخصص اقتصاد 2016/2015

22-فرصاوي(جمال الدين)و حمدي (عيسى سليمان) ,البعد السياسي لازمة التكامل في المغرب العربي ,مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية 2013/2012

23- كرفة (كلثوم),التحديات الاقليمية واثارها على الامن القومي الجزائري ,مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ,تخصص الانظمة السياسية المقارنة والحوكمة 2016/,2015

24/- علوي(نوال), مؤتمر طنجة وآثاره على العلاقات الجزائرية المغاربية(1962-1958),مدكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر ,2015/2014.

قائمة المواقع الالكترونية

25- احمد قاسم(حسين) ,هذا التنافس الفرنسي الايطالي على ليبيا ,مجلة العربي الجديد.

https://www.alraby.com

26- الدبلوماسية الفرنسية.

https://www.diplomatie.gouv

27- التحديات الامنية في ليبيا ,برنامج حواري مباشر يتناول مسار ا لثورات في البلدان العربية.

www.sling.com /arabica jazzera

28- الاتحاد المغاربي ,الرهانات والمعوقات.

Moderator.arabic@sbutiknews/com

29_برينيس (عادل) , تونس الوضع الاقتصادي بعد مرور 7سنوات على الثورة

https://intlligentsia.tn.over.com

30- مجدوب(خالد) ,مشاكل وتحديات الاقتصاد المغربي, محرك بحث اخباري

www.magress

31-هيكل(محفوظ),دراسة امنية واقع القطاع الامني في تونس خمس سنوات من الانتقال الديمقراطي.

redaction@assabah.com

32-ناصري(نوفل) ,تحديات الاقتصاد الوطني في 2018

www.hebress.com

33- عسري(عبد الرحيم) , بهلو (مصطفى) ,خبراء يفككون التهديدات الارهابية و التحديات الامنية في افريقيا ومينا.

www.hebress.com

34-مشروع قانون المالية لسنة 2016التقرير الاقتصادي والمالي، وزارة الاقتصاد والمالية.

https://www.finances.gov.mia

35- ولد خليفة (سيد محمد) الاقتصاد الموريتاني، الركائز والمعوقات.

www.afrigatenews.net

36- ولد الشنا (محمد) أزمة الداخلية وخارجية تهدد الدولة الموريتانية

https://arabi21.com

37- كيف تتعامل المغرب مع التهديدات غير التقليدية

https://intelligentsia.tm0over.com/rssmai2016

38- الحلفي (مصطفى) ,ازمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء.

https://www.aljazeera.net

39- فؤاد طارق (كاظم العميدي) , العزو الاستعماري لبلدان المغرب العربي شبكة جامعة بابل كلية التربية للعلوم الانسانية.

www.oubabylon.edu.ig

40- رحماني(زهير), روسيا تطور علاقاتها المغاربية من بوابة الاقتصاد والسلاح.

https://www.aljazeera.net/news

41- حراك 22 فيفري في الجزائر ,دعوات للتظاهر ضد ترشح بوتفليقة و تحذيرات من الفتنة.

https://www.bbc.com/arabic/trending.47270868

42- بوتفليقة يعلن تأجيل الانتخابات الرئاسية وعدم ترشحه لولاية خامسة. الجزائر نيوز.

https:t.co/yy@algrerianewsapp)warch11.2019

الفهرس

الفهرس

الفهرس	الصفحة
شكر وعرفان	1
المقدمة	3
الفصل الاول: الاتحاد المغاربي دراسة في الهيكل والاهداف	
المبحث الاول: لمحة تاريخية عن اتحاد المغرب العربي	5
المطلب الاول: نشأة الاتحاد المغاربي وحيثيات التأسيس	6
المطلب الثاني: مؤتمر طنجة والتأسيس الفعلي للاتحاد المغاربي	7
المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي لاتحاد المغاربي	10
المطلب الاول: أجهزة الاتحاد المغاربي	10
المطلب الثاني: مؤسسات الإتحاد المغاربي	11
المبحث الثالث: أهداف ودوافع إنشاء الاتحاد المغاربي	14
المطلب الاول: أهداف إنشاء الاتحاد المغاربي	14
المطلب الثاني: الدوافع الكامنة وراء تأسيس الاتحاد المغاربي	14
الفصل الثاني: واقع التحديات الامنية في دول الاتحاد المغاربي	
المبحث الاول: التحديات الامنية الداخلية لدول الاتحاد المغاربي	20
المطلب الاول: التحديات الامنية الداخلية في ليبيا وتونس	20
المطلب الثاني: التحديات الامنية الداخلية في الجزائر والمغرب وموريتانيا	28
المبحث الثاني: التحديات الامنية البينية لدول الاتحاد المغاربي	44
المطلب الاول: العلاقات البينية الجزائرية المغربية ومشكلة الصحراء الغربية	44
المطلب الثاني: العلاقات البينية الليبية الموريتانية	50
المبحث الثالث: التحديات الامنية الدولية لدول الاتحاد المغاربي	53
المطلب الاول: النفود الفرنسي والدور الامريكي الجديد في المنطقة المغاربية	53
المطلب الثاني: النفود الصيني والروسي الجديد في المنطقة المغاربية	56
الفصل الثالث: آليات وسيناريوهات لاستشراف مستقبل اتحاد المغرب العربي	
المبحث الاول: آليات تفعيل اتحاد المغرب العربي	62

المطلب الاول: الآليات الداخلية والبينية لتفعيل الاتحاد المغاربي	**62**
المطلب الثاني: آليات مجابهة النفود الدولي للمغرب الغرب العربي	**64**
المبحث الثاني: سيناريوهات لاستشراف مستقبل الاتحاد المغاربي	**66**
المطلب الأول: سيناريو الجمود والمزيد من التجزئة	**66**
المطلب الثاني: سيناريو التنسيق والاندماج	**66**
المطلب الثالث: سيناريو انجاز الوحدة في افق الديمقراطية	**67**
الخاتمة	**73**
المراجع	**75**
فهرس	**80**

ملخص

حاولنا من خلال الدراسة تسليط الضوء على التحديات الامنية التي تقف عائقا أمام استكمال مسار الاتحاد المغاربي وهدا في ظل التهديدات و الازمات التي تطفو على سطح الخارطة الجيو سياسية للمغرب العربي من تحديات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والامني , والمرتبطة بأهم التغيرات والتطورات السياسية والامنية التي شهدتها الساحة العربية والمجاورة وخاصة بعد ثورات الربيع العربي وما أفرزته من ارهاصات وأوضاع أمنية اقل ما يقال عنها أنها خطيرة معقدة ومتشابكة اثرت بشكل ملحوظ على الامن الوطني للدول المغاربية داخليا وخارجيا كإ نتشار الجماعات الارهابية في شمال افريقيا ومنطقة الساحل ,وانتشار الجريمة المنظمة بكل أنواعها والتهريب خاصة السلاح في ظل انهيار الانظمة السياسية الفراغ المؤسساتي الدي ساد في كل من ليبيا وتونس ,وهذا ما حتم على الدول المغاربية تفعيل هذا التكتل وفقا لجملة من الاستراتيجيات والآليات التي من شأنها تعريز العملية التكاملية محاولة الخروج من هذا الوضع الازموي بأقل الاضرار من أجل تعزيز استقرار أمنها داخليا إقليميا ودوليا.

Abstract

In the course of the study, we tried to highlight the security challenges that stand in the way of completing the course of the Maghreb Union. This is in light of the threats and crises that are on the surface of the geopolitical map of the Arab Maghreb, which are related to the most important political and security changes and developments in the Arab arena. And especially after the Arab Spring revolutions and the resulting security conditions and the security conditions that are said to be serious and complex and interrelated have significantly affected the national security of the Maghreb countries internally and externally as the spread of terrorist groups in northern Afar And the Sahel region, and the spread of organized crime of all kinds and smuggling, especially weapons in light of the collapse of political systems institutional vacuum that prevailed in both Libya and Tunisia, which is why the Maghreb countries to activate this bloc according to a set of strategies and mechanisms that would embody the process of integration attempt to get out of This situation in Izmir with minimal damage in order to strengthen stability of its internal security regionally and internationally.